www.kassioun.org

968

الاثنين 01 حزيران 2020

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

هل يمكن تجاوز العقوبات؟ نعم ولكن بإزاحة الطبقة السائدة

[13]

الافتتاحية

«قيصر»: ركبة الشرطي الأمريكي!

تدخل حزمة العقوبات الإجرامية الأمريكية الجديدة الممهورة باسم «قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين» حيّز التنفيذ منتصف الشهر الجاري. هذه الحزمة وإذ تشدد تأثير حُزم العقوبات السابقة بشكل هائل، فإنها تمتاز عنها بأنها توسع تأثير العقوبات ليس في الداخل السوري فحسب، بل وتمارس بلطجة دولية على أي نمط من أنماط التعامل الثنائي بين سورية وأية دولة من دول العالم، بما في ذلك في المجالات الغذائية والصحية.

إنّ النظر في تاريخ العقوبات الأمريكية والغربية على سورية وغيرها، ورغم ادعائها أنها تهدف لتغيير نظام ما أو تغيير سلوكه، في هذه الدولة أو تلك، إلا أنها لم تحقق في أية مرة هدفها المعلن، بل حققت دائماً إفقار وإضعاف الدول المعنية، وتعميق مآسي شعوبها، بل وإنها في حالات عديدة لعبت دوراً معززاً لقوى الفساد الكبير ومافياتها، التي تدّعي محاربتها. المثال السوري في هذا الشأن أكثر من واضح، وقد بيّنت قاسيون بالأرقام وعبر أعداد متتالية، آثار العقوبات على البضائع الأكثر أساسية لمعيشة السوريين، وكذلك طرق استفادة الفاسدين الكبار من العقوبات لتضخيم أرباحهم من عمليات الاستيراد بشكل فلكي.

وبكلمة موجزة، فإنّ قانون قيصر هو ركبة الشرطي الأمريكي التي تضغط على رقبة الشعب السوري محاولة قتله خنقاً، كشأنها في التعامل مع المواطن الأمريكي جورج فلويد... وإنّ موافقة أي سوري على قيصر أو ابتهاجه به، إنما هو خيانة وطنية للشعب السوري.

إنّ المرء ليحتاج قدراً فلكياً من عمى البصر والبصيرة حتى تغيب عنه الأفعال الأمريكية الواضحة في محاولات تعويم النصرة ومنع تنفيذ سوتشي، وكذا في محاولات عزل الشمال الشرقي السوري عبر الاستغلال الوقح للقضية الكردية، وقبل ذلك في الموقف من «ضم الجولان السوري المحتل». كما أنّ أولئك الذين يهللون لـ«قيصر»، يحتاجون بالتأكيد لغض النظر عن التصريح الوقح لجيمس جيفري، الذي بيّن فيه منتهى غاياته وغايات إدارته في سورية حين قال: «وظيفتي أن أجعلها «سورية» مستنقعاً للروس». وبكلام آخر فإنّ العدو رقم واحد على المستوى الدولي لتنفيذ 2254 ليس إلا الأمريكي نفسه.

رغم ذلك، فإنّ المستفيد من «تحويل سورية إلى مستنقع»، ليس الأمريكي وحده، بل ويشاركه الصهيوني هذا الاستهداف، وكذلك الفاسدون الكبار وتجار الحرب الداخليون من طرفي الأزمة، والذين يرقى تنفيذ القرار بالنسبة لهم إلى مستوى حكم إعدام بحق نهبهم وقمعهم.

2254، وإن كان يعني في جوهره حق الشعب السوري في تقرير مصيره ومصير دولته بنفسه، فإنه يعني أيضاً، وفي الإطار نفسه، إنهاء شتى أشكال التدخل الخارجي. وبهذا المعنى، فإنّ تنفيذه هو الأداة الفعالة الوحيدة لمنع مفاعيل قيصر، ليس فيما يتعلق بمافيات الفساد الكبير والتشدد الداخلي فحسب، بل وأيضاً في فتح الباب أمام سورية للدخول ضمن المنظومة العالمية الجديدة، بطبيعة علاقاتها الدولية المتنوعة والتعددية التي لا تقع تحت ضغط ركبة شرطي أمريكا العالمي.

التنفيذ الفوري للحل السياسي عبر 2254 كان ضرورة قبل «قيصر»، وهو الآن ضرورة وجودية لإغلاق الطريق أمام تحويل سورية إلى مستنقع، ولإنهاء درب آلامها الطويل، وهو ما يتطلب من الوطنيين في كل الجهات تكثيف جهودهم إلى الحدود القصوى لإزالة كل أنواع المعيقات.

شؤون عمالية

عمال على حافة التشرد والبطالة

02

ملف «سورية 2020»

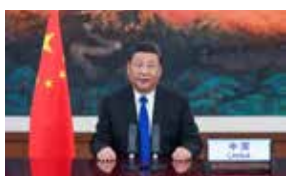

تهاوي نموذج... وصعود آخر

05

شؤون محلية

الحكومة الرّاعية لمصالح قطاع الأعمال!

10

شؤون استراتيجية

الخصخصة والوباء وسقوط قطبٍ غربيّ آخر

20

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

عمال على حافة التشرد والبطالة

سألوا مرةً عنترة بن شداد «لماذا تضرب ألف؟» قال لهم «لأن خلفي ألف» وهذا هو واقع الطبقة العاملة السورية عندما تفكر مجرد تفكير بالدفاع عن حقوقها، وتطالب بزيادة أجورها التي أصبحت كالهباء المنثور لا تطعم ولا تغني من جوع، تُواجَه وتُهَدَد ويجري توعدها بأن مصيرها سيكون الشارع والحرمان من العمل، لأن العديد من أرباب العمل ممن يهددون ويتوعدون مسنودين بقوانين وأجهزة تجيز لهم أن يفعلوا ما يشاؤون، وأن يتخذوا من الإجراءات ما يمكنهم من وضع العمال أمام ثلاثة خيارات أحلى ما فيها كارثي بالنسبة للعمال: إما القبول بما قسم لكم أرباب العمل من أجور. وإما التهديد بالإحالة إلى الجهات المختصة. وإما القبول بالتسريح والالتحاق بجيش العاطلين عن العمل.

لا نقول هذا من تخيلاتنا أو من بنات أفكارنا، بل هي حقيقة واقعة وتتكرر ويمكن أن نضرب أمثلة حدثت.. أحد المعامل الذي ينتج مواد كيماوية وعدد عماله يفوق الألفي عامل، قرر العمال القيام بإضراب بالمكان، تجمع العمال وطالبوا بزيادة على أجورهم التي يتقاضونها، كان رد فعل الإدارة أن استدعت من كان له خبرة بمواجهة مثل هذه الأمور، وانتهى الإضراب بأن تمت استضافة العديد من العمال لدى تلك الجهات.

في معمل أخر، قام عماله بالإضراب لعدة مرات بسبب ضعف أجورهم ومطالبهم بزيادة أجورهم، وكان الإضراب ينجح أحياناً وتجري زيادة على مبلغ تكاليف المعيشة، وليس على الأجور الفعلية، يعني الراتب المقطوع، ومرات أخرى لا ينجح الإضراب لأسباب عدة منها: قدرة الإدارة على استمالة بعض العمال لتشغلهم ككاسري إضراب، ومنها أيضاً: استدعاء الإدارة للمختصين في فض الإضراب، وفي المرة الأخيرة جرى تسريح العديد من العمال، وتقديم البعض لتحقيق داخل المعمل، وإجبارهم على كتابة تعهد بألاّ يفكروا بالإضراب مجرد تفكير، لأن مصيرهم سيكون كزملائهم الذين سرحوا من قبلهم.

إن واقع الطبقة العاملة وما وصلت إليه أمورها وحقوقها وتراكم مطالبها المزمنة سيدفعها نحو إيجاد السبل الكفيلة في تحقيق مطالبها، والرد على العدوان على حقوقها مهما استعان أرباب العمل بمن يرونه مناسباً لقمع إرادة العمال في الدفاع عن كرامتهم المهدورة، وحقوقهم المستباحة بقوة القانون الليبرالي، وقوة مناصريه، فالطبقة العاملة لها قانونها في الصراع مع عدوها الطبقي وسيكون فاعلاً مهما تجبر الظالمون.

الاصطفاف المطلوب وطنياً..

نؤكد مراراً على الدور المهم الذي من الممكن أن تساهم فيه الحركة النقابية في حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذا ما كانت الظروف الداخلية والخارجية مواتيه لأن تلعب الدور المطلوب منها سياسياً وعملياً.

■ عادل ياسين

الموقف مبني ليس على أساس إيديولوجي فقط، بل على تجربة تاريخه مجيده للطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية، استطاعت من خلالها أن تكون في مقدمة القوى الوطنية الفاعلة والمؤثرة في حياة البلاد السياسية والاقتصادية، والأحداث السياسية الكبرى التي مرت بها البلاد تشهد على ذلك، ابتداء من المشاركة في النضال ضد الاستعمار الفرنسي، ورفض المشاريع الاستعمارية «مشروع حلف بغداد، والنقطة الرابعة، والهلال الخصيب»، والدفاع عن الإنتاج الوطني، وفي فترات الحصار الاقتصادي السابقة، حيث تم خفض آثار الحصار إلى الحدود الدنيا، لأن الدولة كانت حاضرة بمؤسساتها المختلفة مما كان له الأثر الإيجابي في الخروج من دائرة الحصار المفروض بأقل الخسائر على اقتصادنا الوطني وعلى شعبنا، من حيث تأمين المواد الأساسية الضرورية للحياة اليومية.

اليوم، نرى الآثار الكارثية للحصار الاقتصادي الجائر على المستوى المعيشي لشعبنا الذي وصل إلى حدود خطيرة تهدد الناس بالموت جوعاً، إضافةً لدور قوى الفساد الكبير المكمل للحصار الخارجي، وأيضاً دفعهم لفاتورة الحرب، مما يعني: أن القوى الوطنية بما فيها الحركة النقابية تتحمل مسؤولية استثنائية في الظروف الاستثنائية التي يمر بها وطننا، من حيث العمل على تأمين مستلزمات صمود الشعب العنيد من أجل أن يعيش بكرامته، وفي مقدمة ذلك: مواجهة قوى الفساد الكبير التي تلتقي مصالحها بمصالح القوى الخارجية التي تعمل على استمرار الأزمة، وتهيئة الظروف السياسية للقبول بالأمر الواقع، الذي يحاول العدو الخارجي والداخلي تكريسها من خلال القول: إن الصراع هو صراع طائفي وقومي، بينما واقع الحال يقول: إن الصراع هو طبقي بامتياز وقوده الفقراء الذين يموتون من أجل أن تقتسم قوى الفساد الكبير في الداخل والخارج الكعكة، كلّ حسب موقعه في ميزان القوى المتشكل في سياق الأزمة.

أزمة الوباء العالمي التي نعيشها كشفت بشكل مفضوح وجليّ ليس فقط آثار الوباء واحتمالاته الخطرة على عموم الفقراء، بل كشفت زيف السياسات الاقتصادية والإجراءات التي جعلت الشعب الفقير أكثر فقراً، حيث عمّقت عنده الحرمان والحاجة بسبب ترك السوق على هواه يسرح ويمرح كما يشاء في رفع الأسعار وزيادتها بشكل لحظي، مع العلم بأن الحكومة قد صدعت رؤوسنا ببلاغاتها عن ضبط الأسعار، وتُصدر نشراتها السعرية الخُلّبية التي لا يلتزم بها أصغر البائعين، ليبقى الناس حائرين في السبيل والطريقة التي سيؤمنون بها حاجاتهم، وخاصة العمال الذين ليست لهم أجور ثابتة ويأكلون من عمل يومهم، وإن غاب العمل غاب معه الأكل، مع أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدأت بإصدار قوائم بأسماء العمال المحتاجين للمساعدة، كما وضعت شروطها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ولكن هذا الإجراء جاء متأخراً ولن يجدي نفعاً من حيث نتائجه الفعلية، ولن يصيب إلا القلة القليلة من العمال ولمرة واحده، لأن معظم العمال المستهدفين بالمساعدة موزعون في أرجاء المعمورة في العشوائيات والأرياف وأطراف المدن، فكيف السبيل لمعرفتهم وهم غير منظمين أصلاً لا في النقابات ولا منضوين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية؟ وبالتالي: استمرار حالهم على ما هو من فقر وعوز، وكل الإجراءات المعلن عنها ستتبخر كغيرها من الإجراءات التي تُتخذ على الورق وعلى الورق فقط.

إن تطورات الأزمة بمختلف أشكالها وألوانها الوطنية والوبائية تتطلب إعادة اصطفاف القوى الوطنية لجهة تأمين الشروط السياسية لحل الأزمة على أساس القرار2254، ولجهة الدفاع عن لقمة الشعب وحقوقه في الحرية والكرامة، التي هي عامل حاسم في الصمود والمقاومة على طريق هزيمة المشروع الإمبريالي الرجعي الذي أدواته في الداخل قوى الفساد الكبير.

العمل النقابي والطبقة العاملة /2/

في أي مكان في العالم يوجد فيه الرأسمال فهو يضع العاملين بأجر في ظروف وشروط لا تأخذ بعين الاعتبار إلا زيادة الأرباح والأرباح فقط، وبأقصى ما يمكن من السرعة. وبالتالي تقع على العاملين بأجر، أعباء الفقر وحوادث وإصابات العمل وأمراضه المهنية وغياب قواعد الصحة السلامة المهنية واستخدام معدات خطرة وعدم توفر معدات السلامة والصحة المهنية، فالعامل مضطر للمخاطرة بحياته من أجل مستقبل أسرته، فيذهب إلى جحيم العمل خوفاً من خطر الموت جوعاً عسى أن يحصل على ما يُبقيه على هذه البسيطة، لأنه مجرد من كل ملكية ولا حل أمامه غير بيع قوة عمله لطبقة رأس المال.

■ نبيل عكام

مواجهة الاستغلال الرأسمالي

تعتبر الحَركة النقابية أحد أشكال تنظيم النضال للطبقة العاملة ضد أرباب الاستغلال وسلطتهم السياسية، وقد ظهرت النقابات من خلال تجربة العمال في صعوبة مواجهة الاستغلال الرأسمالي منفردين غير منظمين، وهو المنظم والمتحد دائماً، ولم يختلف تاريخ الحركة النقابية في سورية كثيراً عن غيرها من الحركات النقابية في كل الدول كما ذكرنا في الأعداد السابقة، وأمام نهوض وتطور تنظيمات العمال النقابية وتنامي الوعي الطبقي لديها لم تكن طبقة الاستغلال واقفة مكتوفة الأيدي، بل قامت وما زالت تعمل على حصر النضال النقابي العمالي في حدود لا تؤثر على حدود ملْكيّتها الخاصة لوسائل الإنتاج، أو تَهدد سلطتها السياسية. ولهذا قامت بمحاولات عديدة للسيطرة على الحركة النقابية من خلال ترسيخ بعض المفاهيم والأساليب التي تكبح جماح الحركة النقابية وتضعف وعي الطبقة العاملة، ومن هذه المفاهيم والطرق التعاون الطبقي، الحفاظ على السلم الاجتماعي، نحن والحكومة فريق عمل واحد أو شركاء، قمة الكفاح المذكرات والكتب، تحت ذريعة العمل المؤسساتي للنقابات، القوائم المغلقة في الانتخابات النقابية عند استحقاقها، التحاصص الحزبي والمناطقي، العبث بتاريخ الحركة النقابية وإغفال الطرق النضالية وأدواتها الكفاحية وأسلحتها الضرورية التي استخدمتها ويمكن أن تستخدمها لصلاحيتها في كل زمان، وهذا ما أدى إلى عدم وجود برنامج واضح المعالم.

اقتصاد السوق الليبرالي

إن الحركة النقابية التي تعمل من خلال التوجه إلى طبقة الرأسمال بالنصيحة، والاستعطاف من أجل مراعاة مصالح وحقوق العمال هي ليست حركة نقابية بل مجرد صورة نقابية. إن النقابات ليست منظمات لتحسين أوضاع العمال والتخفيف من معاناتهم من خلال تحسين ظروف شروط الاستغلال فحسب، بل هي جزء لا يتجزأ من أدوات وأشكال النضال والكفاح لتحريرهم من عبودية العمل المأجور. فمهما تحسنت أوضاع العمال في ظل اقتصاد السوق الليبرالي، فإنه سرعان ما يتم الإجهاز على ما انتزعه العمال، فهذه طبيعة هذا الاقتصاد، إن تحرر وتحرك العمال من أجل حقوقهم يصطدم بجهاز الدولة الذي هو أداة بيد طبقة الرأسمال التي تعمل على إخضاع العمال والمضطهدين عامة، ففي أبسط نزاع أو خلاف بين العمال ورب العمل يمكن أن يحصل تتدخل أجهزة الدولة إلى جانب أصاحب العمل.

وقصارى القول: وضع الطبقة العاملة اليوم على كف عفريت. فالكوارث التي تسببها ظروف العمل من معيشية وغيرها لا تعود إلى العمل في حد ذاته ولا إلى العمال، بل إلى العلاقات الاقتصادية الاجتماعية القائمة على تمركز الاحتكار لرأس المال. وتلك السياسات الاقتصادية التي تسير وفقها الحكومات التي تسعى إلى إنهاك الصناعة وكل ما يتعلق بالإنتاج، وتحويل البلاد إلى ساحة مضاربات مالية لا تمت بصلة إلى الإنتاج بكل أشكاله الصناعي والزراعي، وكل هذا يجعل من نضال العمال والحركة النقابية نضالا سياسياً. وإذا لم تمارس الحركة النقابية سياستها الطبقية المنحازة إلى الطبقة العاملة التي تمثلها بوعي فإنها سوف تمارس سياسة أعداء الطبقة العاملة والحركة النقابية دون وعي.

الطبقة العاملة

احتجاجات وإضرابات عمالية في شيراز الإيرانية

قام عمال شركة الزيوت في مدينة شيراز في إيران- يوم الثلاثاء الماضي من الشهر الجاري- بوقفة احتجاجية بعد إضرابهم عن العمل احتجاجاً على تأخر رواتبهم ومستحقاتهم المالية منذ 3 أشهر، وتردي أوضاعهم المعيشية، وكذلك لعدم وضوح مصير وضع العمال في ظل قرارات اقتصادية للشركة، هذا وتشهد العديد من المدن الإيرانية موجة من الاحتجاجات العمالية، منها: احتجاجات عمال مناجم الفحم في محافظة كرمان، في جنوب البلاد، وكذلك تجمعات الممرضين والممرضات في محافظات طهران وجيلان وأصفهان. وفي مدينة مغان، احتج العمال على خصخصة شركة صناعية زراعية كبيرة في تلك المنطقة.

إضراب عمال الزراعة في وسط واشنطن

قام العمال في صناعة تعبئة الفاكهة في وسط واشنطن بعدة إضرابات على مدار الأسابيع الماضية، مطالبين بتأمين الصحة والسلامة والمطالبة بتعويض بدل المخاطر، وأيضا طالب العمال بزيادة الأجور، وأن التفاوض من أجل الأجور سيستمر. وفي الوقت نفسه شارك في الإضراب أكثر من ستة مواقع لشركة تعبئة الفاكهة في مقاطعة ياكيما، التي تشتهر بصناعة زراعية واسعة. وقال أحد ممثلي نقابة عمال الزراعة في واشنطن: إن أكثر من 400 عامل في الزراعة الأساسية ما زالوا مضربين، ولكن لم يتوصلوا بعد إلى اتفاق مع أصحاب عملهم، وإن النقابة تدعم العمال المضربين، ويذكر أن عمال المستودعات في مقاطعة ياكيما قد نظموا ما لا يقل عن سبعة إضرابات.

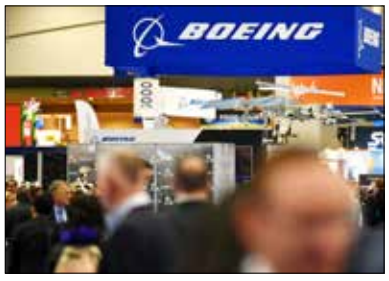

بوينغ تسرح 6770 عاملاً في الولايات المتحدة

أعلن الرئيس التنفيذي لبوينغ ديف كالهون: أن الشركة ستخطر 6770 عاملاً من العاملين لديها في الولايات المتحدة بالاستغناء عنهم. هذا وقد تم إبلاغ العاملين بهذا القرار برسالة عبر البريد الإلكتروني يوم الأربعاء الفائت من الشهر الجاري، وقال المدير التنفيذي: إن الشركة تخطط لتسريح عدة آلاف آخرين في الأشهر القليلة القادمة، وكانت الشركة أيضاً قد وافقت على استقالة لأكثر من خمسة آلاف من موظفيها في الولايات المتحدة، وأنهم سيغادرون الشركة في الأسابيع المقبلة، وسبق أن أعلنت شركة بوينغ في نيسان الماضي أنها ستخفض من العاملة لديها البالغة 160 ألفا عامل، بنسبة 10 في المائة خلال هذا العام.

إضراب عمّالي في مدينة الحسين الصناعية

نفذ عمال في مصنع للألبسة في مدينة الحسين الصناعية إضراباً عمّالياً منذ الاثنين، للمطالبة براتب شهر نيسان الماضي. ووجبات طعام لائقة للعمّال وتأمين مياه صالحة للشرب. ويذكر أن عدد العاملين يبلغ حوالي 2500 عامل، وهم من جنسيات مختلفة وأوضح المرصد العمالي الأردني حسب مصادره: أن علاقة المصنع بالعاملين سيئة، ذلك لأنّ المصنع يملك تاريخاً من الممارسات والانتهاكات التي تُمارس بحقّ العاملين، وأنّ مكتب العمل في المدينة الصناعية لا يتدخّل ولا يتواصل مع العمال، وهذا ما يدفع إدارة المصنع لإهانة العاملين وسلبهم حقوقهم. وكان المرصد العمّالي الأردني قد نشر عدة تقارير حول ممارسات اضطهادية في عدد من المصانع.

من تاريخ الحركة العمالية في حمص

سجل العديد من النقابيين القدامى في محافظة حمص ذكرياتهم، والتي عكست جزءاً مهماً من تاريخ الحركة العمالية في المنطقة الوسطى. حيث كان الحزب الشيوعي يقود 22 نقابة عمالية من أصل 43 نقابة في حمص.

■ محرر الشؤون النقابية

نقابة عمال البناء والنحاتين

لغاية عام 1958، كان جميع أعضاء نقابة عمال النحت والنحاتين من الرفاق أو الأصدقاء، بعد أن خاضوا معركة سياسية استطاعوا خلالها إزالة أنصار البرجوازية وأرباب العمل من صفوف النقابة.

وسجل النقابيان أبو نجيب وأبو فرحان أهم محطات تاريخ هذه النقابة والتي نلخصها بالنقاط التالية:

- في العام 1949 سافر وفد من النقابة إلى دمشق لحضور مؤتمر نقابي وتعرضوا لمضايقات عديدة. كما سافروا عام 1950 إلى دمشق لحضور مؤتمر العمال السوريين، ومنعت السلطات عقد المؤتمر.
- ناضلت النقابة ضد مشروع إلغاء «اللبون» وهو حجر منحوت كان يستخدم في رصف الشوارع. وتشكل وفد قابل رئيس البلدية، كما حدثت مظاهرة عرفت في الذاكرة الشعبية باسم مظاهرة اللبون التي سار فيها العمال احتجاجاً على استبدال اللبون بالإسفلت ونجحوا في إلغاء القرار رغم أن الإسفلت تقدمي مقارنة باللبون، فالتف عمال اللبون حول النقابة. واستطاعت النقابة الحصول على قرار بإلزام بناء واجهات المحلات والمخازن من الحجر المنحوت.
- كان رئيس النقابة ونائبه يستغلان التعهدات بطريقة فاسدة فاجتمع مجلس النقابة وفصل الرئيس ونائبه.

نقابة الحطّة والزنار

تشكلت هذه النقابة بعد صدور قانون العمل عام 1946، وكان يعمل في هذه المهنة حوالي 400 عامل أواسط أربعينات القرن العشرين، وكان عمال المهنة يملكون أدوات العمل «الأنوال» وواقعين تحت استغلال أرباب العمل الذين يتحكمون بالسوق والمال ويضربون العمال في كثير من الأحيان. تشكلت لجنة لمنع التسريح التعسفي، وحدث إضراب لزيادة الأجور، واستطاعت النقابة الحصول على يوم عطلة مأجورة وساعات العمل الثماني.

حلت النقابة قسرياً عام 1949، وأعيد تشكيلها عام 1952، حسب النقابي أبو ميشيل باسم نقابة الحطّة والزنار التي قادت الإضرابات واستطاعت الحصول على فرق الأجور لستة أشهر، وكذلك إضراب عمال النسيج اليدوي عام 1952 ومؤازرة عمال الحطّة لهم، وإسهام نقابتهم في مؤتمر عمال النسيج عام 1952 ودورهم في صدور قانون الاستصناع.

نقابة صبّ البلاط

تشكلت نقابة عمال صبّ البلاط عام 1947، وكان عمال هذه المهنة لا يملكون إلا قوة عملهم، وقادوا أول إضراب لهم عام 1948 مما أدى إلى فصل رفيقين من النقابة ثم حلت النقابة نهائياً.

أعيد تشكيل النقابة عام 1952، حسب النقابي أبو جورج، وتركز نضالها في الحصول على ساعات العمل الثماني عام 1953، وحصل العمال على نصف أجرة يوم العطلة الاسبوعية عام 1954، وعلى الأجرة كاملة عام 1957.

خاضت اللجنة النقابية في معمل السكر العديد من النضالات وعقدت الاجتماعات العمالية لشرح قانون النقابات

نقابة الكهرباء

انتخب أبو جورج في قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال عام 1957، واشتراك النقابيون الشيوعيون في مؤتمر لايبزغ العالمي للنقابات، وحدث إضراب لعمال الكهرباء عام 1956، واعتقل الكثير من النقابيين واستطاعت النقابة الإفراج عنهم.

في العام 1958، تعرض النقابيون للسجن، وفي العام 1966، استطاعت النقابة رفع الحد الأدنى للأجور ليرة سورية واحدة بعد معارضة شديدة ونضال استمر طيلة عهد ثلاثة وزراء متعاقبين، وساند الحزب الشيوعي نضال العمال ودعم مطالبهم العادلة.

نقابة مهن التجارة

في العام 1950 دافع أبو حيان رئيس نقابة مهن التجارة عن النقابيين الشيوعيين المفصولين، ورفض الانصياع لأوامر السلطات، وناضل ضد الشيشكلي ومن هذه المواقع أصبح شيوعياً.

فصل مع رفاقه من النقابة عام 1954، ولكن أعيد انتخابهم ثلاث مرات لثقة العمال بهم. واستطاعت النقابة تحديد ساعات العمل بثماني ساعات، وتشكلت جبهة نقابية حصلت على أول ترخيص للاحتفال بالأول من أيار بشكل علني عام 1954. كما استطاعت هذه النقابة تعديل قانون العمل في عهد الوحدة.

معمل السكر

في عام 1955 كان في معمل السكر منظمة صغيرة، فانتخب أحد الرفاق في اللجنة النقابية، وحاولت السلطات حل اللجنة وإغراء الرفيق بالمال للانسحاب «500 ليرة في ذلك الوقت»، فرفعت اللجنة النقابية دعوة قضائية ضد هؤلاء. وخاضوا إضراباً عام 1956 من أجل مطالب عمال السكر، وحدث إضراب تضامني مع إضراب عمال شركة نفط العراق في حمص. وخاضت اللجنة النقابية في معمل السكر العديد من النضالات، وعقدت الاجتماعات العمالية لشرح قانون النقابات، وفي عام 1956 حضر مؤتمر الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية 44 مندوباً شيوعياً من حمص. وكانت الحركة النقابية في حمص لها صفحة خاصة هي «جريدة الفجر» منتصف الخمسينات.

نقابة عمال النسيج

تحدث النقابي أبو عبدو عن نضال عمال النسيج، وتوسعت هذه المهنة سنوات الحرب العالمية الثانية بسبب توقف الاستيراد، وكان يعمل فيها 700 عامل يتعرضون لاعتداءات أرباب العمل وشيوخ الكار وزلمهم.

في عام 1952 بدأت مهنة النسيج اليدوي تنقرض وحل محلها النسيج الآلي، وبدأ تسريح العمال تعسفياً، فشكلوا الوفود وقابلوا المسؤولين لشرح مطالبهم. وفي عام 1954 حضر نقابيون من حمص مؤتمر العمال العالمي في بولونيا.

نقابة عمال النفط

عمل في شركة نفط العراق أكثر من 5000 عامل في حمص ودير الزور وبانياس. وخاضوا العديد النضالات بين عامي 1950–1959، وكان نضالهم واحداً في جميع المحافظات ومركزهم النقابي في حمص.

من أهم النضالات، إضراب عام 1952، وإضراب عام 1956 الذي انتصروا فيه على الشركات الأجنبية، وإضراب عام 1959 احتجاجاً على تسريح النقابيين المنتخبين.

تهاوي نموذج... وصعود آخر

لو لم يكن الواقع مأساوياً إلى هذا الحد في العالم نتيجة لعدد الوفيات الكبير جراء فيروس كورونا، لكان بالإمكان اعتباره أكثر المراحل كوميدية في السلوك السياسي للغرب؛ حيث يتخبط قادة الغرب ونخبه ويشيرون بأصابع الاتهام في الاتجاهات كلها: «إنها روسيا، إنها الصين، وكوبا وإيران وفنزويلا».

■ إعداد: سعد خطار

خلافاً للرغبة الغربية، تقوم الصين وروسيا ببناء عالم جديد بهدوء، والذي يتضمن بنية تحتية جديدة ومصانع وأحياء بأكملها للسكان. وإن نظرة إلى تفاصيل ترتبط بطريق الحرير الصيني الجديد والمشروع الأوراسي تتيح بناء قناعة بأن بناء المستشفيات والجامعات والمتنزهات وقاعات الحفلات الموسيقية وشبكات النقل العام التي تليق بشعوب المنطقة الأوراسية ليست مجرد أحلام. وكلا البلدين يفعلان ذلك دون ضجيج وبتصميم كبير رغم العقوبات والحظر.

الفرق بين سلوك الغرب والسلوك الصيني الروسي هائل، وفي الواقع، فإنه ليس فرقاً فحسب، بل تناقضاً جدياً. فلدى القوى الصاعدة عالمياً تأتي مصلحة الناس في المقام الأول، ومستويات معيشة هؤلاء الناس هي الشغل الشاغل للاقتصادات التي تتمتع بها هذه الدول. وإن كنا لسنا في صدد إنكار وجود مشاكل جدية تعاني منها هذه الدول، إلا أن ما ينبغي تثبيته هنا هو الفارق بين الاقتصادات الغربية التي لا ترى سوى الربح بوصفه أولوية تخضع لها باقي الأولويات، وبين اقتصادات الدول الصاعدة التي تأخذ في الحسبان بناء حياة أطول وأفضل لشعوبها، وتنمية المدن والقرى لتغدو أكثر تعليماً وصحة وتتمتع بحياة ثقافية أكثر عمقاً.

الحقيقة المرّة

توقفت وسائل الإعلام والحكومات الغربية عن طرح جميع الأسئلة الأساسية، وتحاول منع الآخرين أيضاً من طرحها علناً. وهي أسئلة من قبيل: «ماذا نريد حقاً من الحياة؟»، و«ما الذي نخاف منه؟»، و«أي نوع من المجتمعات نريد أن نعيش فيه؟». هل يريد المواطنون في الدول الغربية حقاً العيش في بلاد تسمح للقلة أن تقود أحدث موديلات السيارات العالمية فوق طرقٍ تحيط بها أحزمة البؤس والفقر من كلّ جانب؟ هل يريد هؤلاء المواطنون بلاداً يتسوقون في «سوبر ماركاتها» التي زينت فيها المراحيض بالرخام وطليت فيها المغاسل بالذهب، على مسافة لا تتجاوز 100 متر من أحياء التهميش؟

المشكلة الآن أن هذا المواطن الغربي يفتح عيونه واسعةً على حقيقة مرّة مفادها أن حالة «الرفاه» التي تغنّى بها طويلاً لم تكن سوى نتاج للتوسعات الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة التي قامت بها الدول الغربية لعقودٍ طويلة، وربما أهم من ذلك، نتيجة تضافرِ عاملين تاريخيين، الأول: هو حاجة الرأسمالية في فترة صعودها إلى تعظيم الاستهلاك إلى أقصى الحدود الممكنة لتضمن استمرار سير الآلات، وبالتالي استمرار الربح، ومن ثمّ حالة التنافس بين النموذجين التي نشأت عن وجود النموذج السوفييتي المنافس خلال القرن الماضي، وهو ما وضع أساس ما سمي «دول الرفاه».

يضطر الغرب اليوم لا إلى أن يرى نموذجه يذوي ويتهاوى فحسب بل أن يشاهد بوادر نماذج جديدة تلوح في وجهه

إن المواطن الغربي، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وإحساس النخب بالتخلص من عبء المنافسة، وجد نفسه أمام الواقع المرء فعمليات التدمير الذاتي لحالة الرفاه لم تبدأ اليوم ولا قبل عشر سنين، بل بدأت منذ مطالع الثمانينات مع الليبرالية الجديدة التي قضمت شيئاً فشيئاً القسم الأكبر من الرفاه بمعانيه الاقتصادية، ودخلت الآن في طور قضم «الرفاه الديمقراطي» أيضاً، كاشفة عن دول بوليسية قمعية من ذلك الطراز الذي نقرأ عنه عند جورج أورويل، بل وبأشكال أكثر فظاعة.

لطالما أراد الناس أن يعيشوا حياة آمنة، المعرفة والثقافة فيها متاحة للجميع، وكذلك الحق في العيش دون خوف من المرض أو الجريمة التي تنمو في أحزمة البؤس والتهميش. هذه الرغبة تجد طريقها شيئاً فشيئاً للتحقق في المشاريع الكبرى التي تحملها الدول الصاعدة، وهذا ما يفسر ربما جزءاً أساسياً من أسباب الهيستيريا الغربية في التعاطي مع هذه الدول. ففي السابق كان الغرب يسير وفق منطق «هذا نموذجنا وليس هنالك من يضاهينا فيه»، بينما يضطر اليوم لا إلى أن يرى نموذجه يذوي ويتهاوى فحسب، بل أن يشاهد بوادر نماذج جديدة تلوح في وجهه.

الفارق بين نموذجين

في روسيا والصين، وبالرغم من كل المشاكل التي يعاني منها المجتمعان، لا يزال الناس أكثر ارتباطاً مع النظم القائمة في بلادهم. والفكرة هنا لا ترتبط بالمجال الضيق للانتماء الأيديولوجي والفكري والسياسي فحسب، بل قبل كل ذلك في الطابع الوطني لجهاز الدولة، وفي إحساس المواطن أن هنالك جهاز دولة يأخذ بعين الاعتبار مصالحه وحياته. ذلك الاعتقاد الراسخ لدى الناس بأن جهاز الدولة قد ينحرف وقد يراعي في بعض الحالات مصالح لا ينبغي له أن يراعيها، ولكن في نهاية المطاف لدى جهاز الدولة هذا خطوطاً حمراء لا يمكن له أن يتجاوزها، وهذه الخطوط ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحفاظ على قوة الدولة وشعبها.

هذه النقطة الفارقة التي يغفلها كثيرون لدى المقارنة بين الغرب والدول الصاعدة، فالمواطن الغربي لديه قناعة راسخة معاكسة، وهي أن جهاز دولته هو «شغيّل» لدى الشركات الكبرى التي قد تسمح له بلعب دور مستقل نسبياً في هذا الشأن أو ذاك، لكنه خاضع في نهاية المطاف إلى خطوطها الحمراء. ولنا أن نتخيل ما يمكن أن يثيره مثل هذا الفارق في زمن قدّم لنا فيروس كورونا فيه درساً موجعاً عن ضرورة الدور التنظيمي لجهاز الدولة.

وعليه، فإن حالة الهيستيريا التي تصيب قادة الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية هي حالة مبررة ومفهومة، ذلك أن النخب الحاكمة هناك في وضع حرج تماماً، والأسوأ من ذلك أن بعض الدول والمناطق الأخرى في العالم بدأت تشعر بذلك وتلاحظه، وهذا يترتب عليه الكثير، بما في ذلك تغيير التحالفات والتوجهات الاستراتيجية، والبدء بتفكيك شبكة العلاقات التي كانت تربطها مع الطرف المتزعم للعالم على امتداد عقود مضت، والشروع في بناء علاقات متينة مع الطرف الصاعد عالمياً، والذي يقدّم فرصاً واعدة تأخذ بالحسبان مصالح هذه الدول ومطامح شعوبها.

من وثائق المالتوسية الجديدة...

«سيحتاج الاقتصاد الأمريكي لكميات كبيرة ومتزايدة من الثروات المعدنية من الخارج ولا سيّما البلدان الأقلّ تنميةً... سينظر بعض قادة هذه الدول إلى ضغوطات الدول المتقدمة لتنظيم الأسرة كشكلٍ من الإمبريالية الاقتصادية والعِرقية... مِن المُهمّ، أسلوباً وماهيةً، تفادي الظهور بمظهر قسري... يجب تشديد مساعدات تعديل السكان على البلدان النامية الأكبر والأسرع نمواً... الهند، بنغلادش، باكستان، نيجيريا، المكسيك، إندونيسيا، البرازيل، الفلبين، تايلاند، مصر، تركيا، إثيوبيا، وكولومبيا... قوبِلَ تعقيم الرجال والنساء بقبولٍ واسع في عدة مناطق... في بنغلادش إذا لَم يتم إبطاء تزايد الـ 75 مليون نسمة الحاليين بوَاسطة المجاعة، المرض، أو تحديد النَّسل الشامل، فسيتضاعفون في 23 سنة ويتجاوزون 170 مليوناً بحلول العام 2000» — من تقرير مجلس الأمن القومي الأمريكي 1974 «تقرير كيسنجر» الذي رُفعت عنه السرية عام 1990.

■ د. اسامة دليقان

من هو مالتوس؟

توماس روبرت مالتوس «1766 – 1834»، مُنظّر برجوازي واقتصادي–سياسي إنكليزي. كانت الفكرة المركزية لديه هي أنّ الزيادة السكانية تحدث **بمتوالية هندسية** «1، 2، 4، 8 ...»، وأنّ الغذاء يزداد **بمتوالية حسابية** «1، 2، 3، 4 ...». وبالتالي لا بدّ من تقليص عدد السكان باستمرار لكي يبقى ضمن حدود التوازن مع «المحدودية الطبيعية» لوسائل المعيشة. وقد عرضها لأول مرة في كتابه «مقالة في مبدأ السكان، وتأثيراته على مستقبل تحسين المجتمع»، ط1، لندن 1798، ص13–17، ونترجم منها ما يلي:

«وهكذا، وإذا قبلنا بمسلّماتي، أقول: إنّ قوّة السكّان هي بالتأكيد أكبر من قوّة الأرض وقدرتها على إنتاج المعيشة للإنسان. عندما لا يُضبَط عدد سكّان الأرض فإنّه يزداد بمتوالية هندسية، أمّا وسائل المعيشة فتزداد بمتوالية حسابية فقط. وأدنى معرفة بالأرقام ستُظهِرُ ضخامة القوة الأولى بالنسبة للثانية. وبفعل قانون طبيعتنا الذي يجعل الغذاء ضرورياً لحياة الإنسان، لا بد أن يتم الحفاظ على التساوي بين تأثيرَي هاتين القوّتَين غير المتساويتين. وهذا يقتضي عملية ضبط قوية ومستمرّة تمارَسُ على السكان من جانب صعوبة المعيشة. ويجب أن تقع هذه الصعوبة على مكان ما، ويجب بالضرورة أن يَشعُرَ بها بشكل محموم قسمٌ كبير من البشرية... تحت هذا القانون الحاصر العظيم يتقلّص الجنسان النباتي والحيواني، ولا يستطيع الجنس البشري أن يُفلتَ منه بأيّ جُهد يتصوَّرُه عقل. قانونٌ تأثيراته وسط النبات والحيوان ضياعُ الطعام، وحلولُ السقام، ومُعَجِّلُ السام [المَوت الباكر]. ووسطَ الآدميّين الشقاءُ والرّذيلة... إنّي لا أرى طريقاً يمكن للإنسان عبره الهروب من وطأة هذا القانون الذي يجتاح كلّ الطبيعة الحيّة. لا عدالةَ موهومة، ولا تنظيمات زراعية، مهما بلغ مداها، يمكن لها أن تزيل ضغط هذا القانون ولو لقرنٍ واحد. وبالتالي، يبدو أنّه حاسمٌ ضدّ إمكانيةِ وجود مُجتمعٍ يعيش أفراده في يُسرٍ وسعادة ورفاه متناسب، بحيث لا يشعرون بالقلقِ حيالَ تأمين وسائل المعيشة لأنفسهم ولعائلاتهم».

أثارت أفكار مالتوس جدلاً استقطابياً، فنالت الإعجاب والتشجيع من النّخَب الحاكمة الإنكليزية والأوربية آنذاك، ولا سيّما بالتزامن مع خوفها مع الحراكات الثورية في القارة، لكنها قوبلَت من الطبقة العاملة الإنجليزية بكراهية شديدة اعتبرها ماركس «مبرَّرةً تماماً، وكان الشعب هنا على صواب بالفطرة من حيث أنهم شعروا بأنه ليس رجلَ علم، بل داعية مُشترى من خصومهم، ومتملقاً سَفيهاً للطبقات الحاكمة». كما قال إنجلس إنه وفقاً لزعم مالتوس «كانت الأرض مفرطة السكان سلفاً، حتى عندما كان لا يوجد سوى إنسانٍ واحد».

يلاحظ الباحث الماركسي جون بيلامي فوستر أنّ أفكار مالتوس أثرت سلباً حتى على بعض مفكري وناشطي الطبقة العاملة، مثل: فرانسيس بليس الذي فضّل مثلاً الدعوة إلى «تحديد النَّسل» كبديل عن تنظيم الطبقة العاملة. وهكذا لم يكن مستَغرَباً موقف ماركس بأنّ «ما يميّزُ مالتوس هو تلك الدناء المتأصّلة في نظرته».

الاقتصاد السياسي العِلمي للسكان

ميز ماركس «فرط السكان» بوصفه «علاقة محددة تاريخياً، ولا يمكن بأية طريقة أن تحددها أرقامٌ مجرَّدة أو حدٌّ مطلق لإنتاجية ضروريات الحياة، بل بالأحرى الحدودُ التي تضعها شروط إنتاج خاصة». ووجّه نقده قائلاً: «الإنسان المالتوسي، مُجرَّداً من الإنسان المحدد تاريخياً، لا يوجد إلا في دماغه».

يذكّرنا جون سميث في كتابه «الإمبريالية في القرن الواحد والعشرين» «2016، ص123–124» أنّ ماركس أطلق مصطلح «**فائض السكان النسبي**» على خاصية معينة في العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، ناتجة عن «قانون السكان الرأسمالي»، الذي اعتبر اكتشافه أحد أهم النتائج التي توصل إليها في رأس المال: ميل الرأسمالية إلى توليد ما يسمى فيض السكان. وهناك جانبان لهذه الظاهرة. الأول: هو تفكيك الرأسمالية للاقتصاد الريفي التقليدي: «بمجرد استحواذ الإنتاج الرأسمالي على الزراعة، وبقدر ما يفعل ذلك، ينخفض الطلب على السكان الريفيين العاملين بشكل مطلق... وبالتالي، فإن جزءاً من السكان الزراعيين يصبحون على وشك الانتقال إلى بروليتاريا حضرية أو صناعية». إن تدمير التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية ليس سوى أحد أسباب زيادة فائض السكان النسبي في كل دولة في الجنوب العالَمي. وثانياً: فإنّ الرأسمالية لا تخلق فقط فائضاً من السكان على تخوم تصادمها مع التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، بل، وفقا لماركس:

«التراكم الرأسمالي نفسه ينتج باستمرار... بالتناسب طردياً مع طاقته ومداه، سكاناً عاملين زائدين نسبياً عن الحاجة، أي سكاناً لا لزوم لهم للمتطلبات الوسطية التي يحتاجها رأس المال لكي يُحقق قيمتَه، ولذلك يكونون سكاناً فائضين... وبالتالي، تُنتِجُ جَمهَرَةُ السكان العاملة كلًّا من تراكم رأس المال والوسائلَ التي تجعلها هي نفسها نافلةً نسبياً؛ وهي تفعل ذلك إلى مدى متزايد دوماً. إنّ هذا قانونٌ سكّاني يتفرّد به أسلوب الإنتاج الرأسمالي».

ويلاحظ سميث، أنّ إلحاق الجنوب العالمي بالاقتصاد الإمبريالي منذ الحرب العالمية الثانية، ولا سيما منذ الثمانينات، جمع بين نزعتين معاً: تجريد صغار الفلاحين والمنتجين من ملكياتهم من جهة، وإحلال الآلات مكان جزء من العمالة المأجورة من جهة ثانية، مما جعل الرأسمالية ليس فقط أشد استغلالاً للعمال بل وأقل تشغيلاً للعمل الحيّ مقلّصةً عدد العمال الذي تحتاجه بفضل التقدم التكنولوجي. وفيض السكان النسبي الذي تكلم عنه ماركس قبل أكثر من قرن ونصف، يوافقه اليوم الاقتصاد «غير الرسمي» الضخم والمتنامي. و«**جيش العمل الاحتياطي**» كجزء من فيض السكان النسبي لا ينفكّ يتزايد عالمياً. وكمثال، في بنغلاديش ازداد عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي من 76,2% عام 2000 إلى 87,5% عام 2010.

أمّا فيض السكان النسبي، الذي ليس «فائضاً» بالحقيقة سوى عن حاجة العلاقات الرأسمالية المتعفنة، فكان وما يزال هدفاً للمالتوسيين لإبادة جزء منه يقدّرونه حسبما يرتأون ذلك لمصلحتهم، كونه يشكل خطراً عليهم كنُخَب عالمية، وهم ينفّذون ذلك بوسائل متنوعة: مباشرة وغير مباشرة، سريعة وبطيئة، مكشوفة وسرية، بالترهيب والترغيب، بتقليص عدد الموجودين ومَن لم يولدوا بعد.

لم يدرك داروين بأنه باكتشافه التزايد الهندسي في مملكة الحيوان والنبات، فإنّه أطاحَ بنظرية مالتوس

نظرية داروين تدحض مالتوس

من المفارقات أنّ المالتوسية غير العلمية والرّجعية تلقّت دفعة جديدة بعد نشر داروين نظريته العلمية التقدّمية «نشوء الأنواع بواسطة الاصطفاء الطبيعي» عام 1859، ففي الفصل الثالث «الصراع من أجل البقاء» كتب داروين: «الصراع من أجل البقاء ينجم حتمياً عن المعدّل العالي الذي تميلُ جميع الكائنات العُضوية لأنْ تزدادَ وفقه... على مبدأ الزيادة الهندسية، سوف تصبح الأعداد كبيرة جداً بسرعة بحيث لا يستطيع أي بلد تحمّل النّاتج.

تقليص السكان لتأبيد استعبادهم

وبالتالي، وبسبب إنتاج أفراد أكثر من الذين يمكنهم البقاء، فلا بد في كل حالة أن يكون هناك صراعٌ من أجل الوجود... إنه مَذهَبُ مالتوس مُطبَّقاً بقوّة متعدّدة الأوجه على كامل المملكَتَين الحيوانية والنباتية؛ لأنه بهذه الحالة ليس ثمّة زيادة اصطناعية للطعام، ولا امتناعٌ مُتَعقّلٌ عن التزاوج».

الحقيقة أنّ داروين قد دحض مالتوس من حيث لا يدري، كما كتب ماركس «في نظريات القيمة الزائدة»: «في عمله الرائع، لم يدرك داروين بأنه باكتشافه التزايد الهندسي في مملكة الحيوان والنبات، فإنّه أطاح بنظرية مالتوس. فنظرية مالتوس تقوم على أنّه أخذ من عند والاس تزايُدَ البشر «الهندسي» ووَضَعَه ضدّ تزايد «حسابي» وهمي للحيوانات والنباتات». إذاً، هذا هو الفرق الجذري بين داروين ومالتوس، فسرعة التزايد بمتوالية هندسية وفق داروين ليست «قانوناً حصرياً» للبشر، لأنّه بمتوالية هندسية «وليس حسابية» تزداد أيضاً النباتات والحيوانات، أي المصادر الأساسية لغذاء الإنسان! ويبقى **توزيع الثروة هو جوهر المشكلة** التي يريد المالتوسيون التعامي والتعمية عنها، وهو سبب اجتماعي طبقي تاريخي وليس «طبيعياً» محضاً.

«الداروينية الاجتماعية» كشكل من المالتوسية

الداروينية الاجتماعية هي مجموعة عريضة من الأفكار الانتقائية التي لا صلة حقيقية لها بالنظرية الداروينية، بل تقتفي مباشرةً خطا مالتوس، وهربرت سبنسر، وشتّى «المفكرين العنصريّين للقرن التاسع عشر» على حدّ تعبير جون بيلامي فوستر. ومن أمثلتهم في الولايات المتحدة الأمريكية الأكاديمي وليام غراهام سومنر الذي اعتبر بأنّ «المليونيرات هم نتاج الاصطفاء الطبيعي».

وبالفعل، إذا بحثنا عن تعبير «**البقاء للأصلح**» نجد أنّ أول مَن استخدمه ليس دارون، بل مواطنُه ومُعاصرُه هربرت سبنسر عام 1864 في مؤلَّفه «مبادئ البيولوجيا» معتبراً أنه يكافئ «الاصطفاء الطبيعي» لدى داروين، مسحوباً على المجتمع البشري. وكتب سبنسر في مؤلَّفه «الإنسان مقابل الدولة 1884»: «كما يبيّن السيد دارون... فإنّ اختفاء الأشكال الوسيطة، الأقل صلاحية لمجالات خاصة من الوجود... هو استنتاجٌ ينسجم مع ما نعرفه نحن بالنسبة لأعراق البشر والحيوانات». علماً بأنّ داروين نفسه راسل عدداً من الداروينيين الاجتماعيين الألمان مؤكّداً لهم بأنّه لم يسبق له أنْ تصوّر بأنّ آراءه عن الأنواع مناسبة للتطبيق على المسائل الاجتماعية، حسب ما ذكرت المؤرّخة غيرترود هملفارب في كتابها «داروين والثورة الداروينية» 1959.

بالطبع راقت الداروينية الاجتماعية للطغم المالية من وزن جون روكفيللر الأب مثلاً، الذي قال: بأنّ «نمو البزنس الكبير ليس سوى بقاء للأصلَح... ليس سوى مفعول لقانون طبيعي وإلهي». ولطالما استُعمِلَتْ الداروينية الاجتماعية لتبرير سياسات إمبريالية وفاشية وصهيونية في العنفَ الشامل والإبادة الجماعية والعرقية.

تاريخ تحديد النسل «الـ يوجينيا»

ضمن مزيج من العنصرية ونزعة الاحتكار والهيمنة والاستعمار ظهر مذهب «تحسين النسل» أو اليوجينيا eugenics «باليونانية تعني الولادة الجيّدة». وكما تؤرّخ جاكلين كارسون في كتابها «الحرب ضد السكان» 1999، فقد كان رائد اليوجينيا هو فرانسيس غالتون الذي تربطه بداروين صلة قرابة لا صلة أفكار، ودرس الإحصاء وعددا من العلوم، وعبّر عام 1883 عن أنّ هدف بحثه في اليوجينيا هو «إعطاء الأعراق أو سلالات الدم الأكثر ملاءمة فرصةً أفضل لكي تنتشر وتسود بسرعة على تلك الأقلّ منها ملاءمة». ومن أفكاره أن السُود أحطُ منزلةً بالوراثة، والفقر ينتقل وراثياً. واقترح تلميذه كارل بيرسون «تعقيم الشرائح من المجتمع القليلي الأهمية حضارياً»، أي جعلهم عقيمين لا يُنجِبون، وعام 1907 أصدرت ولاية إنديانا الأمريكية **أول قانون للتعقيم القسري** موجّه ضد المجرمين والمعتوهين، ثم تبعتها ثلاثون ولاية أخرى، مشتقة قوانينها من نموذج لقانون تحسين النسل كتبه الأمريكي هاري لافلين الذي يشتبَه بأنّه ألهَم النازيين لوضع قوانينهم الخاصة للتعقيم القسري، وخدم لافلين كمشرف على «مكتب سجلّ تحسين النسل» الأمريكي منذ تأسيسه عام 1910 حتى إغلاقه عام 1939، وهو مكتب أنشأه «معهد كارنيغي للارتقاء التجريبي» في واشنطن. عام 1912 انعقد المؤتمر الأول لليوجينيا في جامعة لندن، وكان وينستون تشرشل ضمن من ترأسوه إلى جانب آخرين، وهدف المؤتمر إلى «منع انتشار غير الصالحين». كانت من أقوى الشخصيات الداعمة لأجندة «تحسين النسل» آنذاك **مارغريت سانغر** التي أسست منظّمة «الأبوة المخطّطة» في نيويورك عام 1916. عقد المؤتمر الثاني لليوجينيا عام 1921. عام 1922 ركّزت سانغر في مجلة «مراجعة ضبط النسل» التي تملكها، على انتقاد أيّة رعاية مجّانية للأمهات الفقيرات لأن ذلك حسب وصفها «يجعل الشرائح الأكثر سلامةً وطبيعية من العالَم يتحمّلون الخصوبة اللامبالية وغير المعقولة للآخرين، والتي تجلب معها أعباءً مَيتة من الحثالة البشرية». عقد المؤتمر الثالث لليوجينيا عام 1932 وصدر عنه نداء لتعقيم 14 مليون أمريكي الذين يحصلون على أدنى العلامات في اختبارات الذكاء. عام 1958 بدأ النيومالتوسيون القائمون على «المكتب المرجعي للسكان» يتهيؤون لعولَمة أجندة تحديد النسل خارج أمريكا، بالاستفادة من تعيين الرئيس أيزنهاور لصديقهم الجنرال ويليام درابر رئيساً للجنة حكومية مسؤولة عن دراسة تأثير المساعدات الأجنبية الأمريكية على اقتصادات الدول التي تتلقاها، وصدر تقرير درابر عام 1959 كأول تقرير حكومي رسمي يتخذ موقفاً من قضية تحديد النسل، تمت الاستجابة العملية له بإطلاق النيومالتوسيين الأمريكان «حملة طوارئ السكان العالمية» عام 1960. عام 1970 حشد النيومالتوسيون جهودهم لكي يروّجوا في قمة «يوم الأرض» البيئية فكرةَ أن العدد الكبير لسكان الأرض هو السبب الأساسي للتلوث البيئي، وكذلك في قمة الأرض 1992 حيث اجتذبوا أيضاً جزءاً من الناشطين والمنظمات البيئية و«الخُضر» وكذلك منظمات غير حكومية و«نَسوية» ومن المجتمع المدني، الذين كانوا وما زالوا بمعظمهم يتموّلون من رعاة الأجندة النيومالتوسية لتقليص سكان الكوكب، حتى أنّ القانون الأمريكي «للتنمية والمساعدات الغذائية الدولية» للعام 1978 «فقرة 102 و104d» يشترط تصميم كامل برنامج المساعدات الأجنبية بحيث يشجّع على تكوين أسر أصغر حجماً في جميع البلدان التي تتلقى المساعدات الأمريكية، الأمر الذي يتبعه البنك الدولي أيضاً.

تشترط الولايات المتحدة والبنك الدولي على الدول تقليص عدد سكانها لكي تمنحها المساعدات

استخدام بعض اللقاحات لتقليص السكان

في 27 تشرين الأول 2017 نشر خمسة باحثين من جامعات أمريكية وكندية مع طبيب من كينيا ورقة علمية تفصّل كيف عثرت الرابطة الطبية الكاثوليكية الكينيّة على هرمون Beta-hCG في عينات من لقاح الكزاز من أكثر من دفعة من حملات تلقيح قامت بها منظمة الصحة العالمية في كينيا عام 2013–2015 مستهدفةً، على غير المعتاد، فقط النساء في سن الإنجاب. وكانت المشكلة هي أنّ وجود هذا الهرمون، الذي يرتفع في الحمل بشكل طبيعي، ضمن لقاح الكزاز لم يكن ممكناً تفسيره إلّا بأنّه ليس اللقاح المعتاد للوقاية من الكزاز، بل لقاح الكزاز المستخدم كوسيلة تعقيم والذي تم اختراعه سابقاً **بتمويل من مؤسسة غيتس**، لكن يفترض ألّا يعطى إلّا بموافقة مستنيرة ودراية كاملة من المرأة التي تتلقاه بأن الهدف منه إحداث العقم، بخلاف ما حدث مع النساء الكينيات اللواتي لم يتم إخبارهن سوى بأنه لقاح كزاز عادي.

وسبق أن أثار الوثائقي **Cold Case Hammarskjold** جدلاً غير محسوم حول صحة أو خطأ ما ورد فيه من أنّ منظمة شبه عسكرية خاصة تابعة لبريطانيا تدعى «سايمار» حاولت نشر فيروس الإيدز عبر لقاحات زائفة في جنوب إفريقيا أوائل التسعينيات إبان نظام الفصل العنصري.

فيما يتعلق بفيروسات عائلة الكورونا، كانت دراسة طبية صادرة عن الجيش الأمريكي ومنشورة في مجلة «فاكسين» في 1 تشرين الأول 2019 قد استنتجت بأنّ لقاحات الإنفلونزا الموسمية التي أعطيت للجنود زادت خطورة الإصابة بفيروسات عائلة الكورونا بنسبة 36% أكثر من غير الملقحين. وبناءً على ذلك وضع عدد من الأطباء منهم بروفيسورة إيرلندية معروفة «دولوريس كاهيل» فرضية أنّه في حال كانت لقاحات الإنفلونزا هذه قد وزّعت في موسم 2019 في **إيطاليا** «وربما في **ووهان**» حيث يوجد نسبة عالية من المسنين، فقد يكون عاملاً مساهماً، ولو جزئياً، في تفسير لماذا كانت معاناة إيطاليا «ووهان» من الوباء بهذا الشكل العنيف.

في الختام، لا بأس بالتذكير بأنّ أحد أبرز المالتوسيين المعاصرين هو **وليم هنري غيتس الثالث**، المعروف ببيل غيتس ميكروسوفت، يعود بنَسبه من جهة الأمّ إلى مارغريت سانغر مؤسسة منظمة «الأبوة المخططة» التي أوردنا ذكرها أعلاه. عام 2010 ذكر «الأمير» وليم الثالث هذا في إحدى عروضه الترويجية بأنّ: «عدد سكان العالَم اليوم 6,8 مليار نسمة، ويتّجه للارتفاع إلى نحو 9 مليارات الآن. فإذا قمنا بعمل عظيم حقاً على لقاحات جديدة، ورعاية صحية، وخدمات الصحّة الإنجابية نستطيع تخفيض الرقم ربما بنسبة 10 – 15 بالمئة».

خطوة جديدة باتجاه تقنين مجانية التعليم

استبشر الطلاب الجامعيون خيراً بالمرسوم القاضي بالسماح لطلاب مرحلة الإجازة المستنفدين لفرص التسجيل المحددة بالمرسوم رقم 250 لعام 2006 التسجيل مرة ثانية في كلياتهم، ومنح عام استثنائي لطلاب دراسات التأهيل والتخصص ودرجة الماجستير المستنفدين فرص التقدم للامتحانات من خارج الجامعة، وسنة ميلادية إضافية لطلاب درجة الماجستير والدكتوراه المسجلين في مرحلة الأطروحة قبل 2019/3/1.

■ عادل ابراهيم

بالمقابل، فقد شكل مضمون المرسوم بالنسبة لبعض الطلاب صدمة، خاصة بما يتعلق بالرسوم المفروضة بموجبه على المستنفدين، عبر تحويل هؤلاء من نظام التعليم العام إلى نظام التعليم الموازي مع رسومه، والمسجلين بنظام التعليم الموازي بمضاعفة رسومهم السنوية، بالإضافة لإعادة وضع سقوف زمنية للاستنفاد.

عامل اطمئنان

المرسوم شكل عامل اطمئنان لكافة الطلاب الجامعيين، حيث لن يضطر المستنفدون من هؤلاء لانتظار مرسوم استثنائي يمنحهم فرصة استكمال دراستهم، كما جرت العادة، خاصة أنه شمل أيضاً كافة المستنفدين بدءاً من العام الدراسي 2010–2011.

فقد تضمن المرسوم تعديلاً على بعض المواد من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالمرسوم 250 لعام 2006، بما يخص السماح للمستنفدين بالتسجيل مرة ثانية، وهذا التعديل حسم بشكل نهائي موضوع الانتظار، وفوات السنين أحياناً، فهو بالإضافة الى أنه يشمل أعداداً كبيرة من الطلاب سنوياً، فقد وفر عليهم فترات الانتظار، التي كانت تطول وتقصر، وأصبح من حق هؤلاء استكمال تعليمهم بعد الاستنفاد بشكل منظم ومقونن.

فرحة لم تكتمل

لكن فرحة الطلاب لم تكتمل، فقد تم فرض رسوم إضافية على المستنفدين، بالإضافة لوضع سقوف زمنية للاستنفاد مجدداً!

فقد صدر المرسوم رقم /125/ لعام 2020، وتضمن في مادته الأولى ما يلي: تعدل المادة /103/ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالمرسوم رقم /250/ لعام 2006 وتعديلاتها لتصبح وفق الآتي:

يسمح للطالب في مرحلة الإجازة الذي استنفد فرص التسجيل المحددة في المادة "102" من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالمرسوم رقم "250" لعام 2005 وتعديلاته بدءاً من تاريخ صدور هذا المرسوم، التسجيل مرة ثانية في كليته لقاء رسوم لا تقل عن مثل الرسوم المحددة للطلاب المقبولين وفق مفاضلة التعليم الموازي بالنسبة إلى الطلاب المقبولين وفق المفاضلة العامة، ولا تقل عن مثلي الرسوم المحددة للطلاب المقبولين وفق مفاضلة التعليم الموازي بالنسبة إلى الطلاب السوريين، ومثلي الرسوم المحددة للطلاب المقبولين وفق مفاضلة العرب والأجانب بالنسبة إلى الطلاب غير السوريين.

لا يجوز أن يبقى الطالب المستفيد من أحكام الفقرة السابقة مسجلاً في الجامعة مدة إضافية تزيد على مثلي مدة الدراسة المتبقية له في كليته إضافة إلى السنة التي استنفد فيها.

يستفيد طالب السنة الأخيرة من أحكام الفقرة "ج" من المادة "102" من هذه اللائحة، أما الطالب الذي استفاد من أحكام هذه الفقرة فيتم منحه عامين دراسيين على الأكثر.

تطبق الرسوم المذكورة في الفقرة "أ" من هذه المادة على جميع الطلاب مهما كانت طريقة قبولهم في الجامعة.

لا يسمح للمستفيد من أحكام هذه المادة بتغيير القيد.

فتحُ للأفق من طرف وإغلاقٌ من طرف آخر من المفروغ منه، أن غالبية طلاب التعليم الجامعي الحكومي، العام والموازي، هم من أبناء الطبقات الفقيرة والمسحوقة، وهؤلاء بالكاد يستطيعون تأمين الرسوم السنوية، بالإضافة لما يتحمله ذويهم من نفقات إضافية على الكتب والمحاضرات والمراجع والمواصلات، وغيرها من النفقات النثرية الأخرى، خاصة في ظل الواقع المعيشي الصعب الذي لا يخفى على أحد، بما في ذلك الحكومة طبعاً.

فعلى الرغم من إيجابية المرسوم على مستوى عدم إغلاق الأفق أمام المستنفدين، وإعادة فسح المجال أمامهم لاستكمال دراستهم الجامعية بشكل مقونن، ودون هدر أية سنة دراسية، إلا أن فرض الرسوم السنوية وفقاً لمضمونه قد يكون عاملاً ضاغطاً على الكثير من هؤلاء، يدفع بهم نحو استنكاف متابعة تعليمهم الجامعي، ليس بسبب ضعف إمكاناتهم ومقدرتهم على الدراسة، بل بسبب عدم تمكنهم من تحمل تكاليف إضافية على حساب معيشتهم ومعيشة ذويهم في ظل الواقع المعيشي المتردي، الذي دفع ببعضهم سلفاً للعمل من أجل مساعدة ذويهم بجزء من تكاليف المعيشة الصعبة.

المضمون التنفيذي للمرسوم سيشكل سلسلة إزاحة للطلاب عبر دفع المزيد من هؤلاء من نظام التعليم العام ذي الرسوم المخفضة إلى التعليم الموازي ذي الرسوم المرتفعة

فما جرى فتحه من أفق وفقاً لمضمون المرسوم أعلاه، تم إغلاقه من طرف آخر من الناحية العملية، سواء عبر الرسوم الباهظة التي سيتكبدها سنوياً هؤلاء المستنفدين، أو من خلال إعادة وضع سقوف زمنية للاستنفاد.

وهؤلاء يتساءلون: طالما تم فرض هذه الرسوم السنوية، لماذا وضع شرط السقف الزمني مجدداً؟!.

سلسلة إزاحة طبقية

من الناحية العملية، إن المضمون التنفيذي للمرسوم سيشكل سلسلة إزاحة للطلاب، عبر دفع المزيد من هؤلاء من نظام التعليم العام ذي الرسوم المخفضة إلى التعليم الموازي ذي الرسوم المرتفعة، وبالتالي ستزداد أعداد الطلاب في هذا النظام التعليمي على حساب تراجعها في نظام التعليم العام، أي، مزيد من تقنين التعليم الحكومي الجامعي المجاني، مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات ربما على سياسات القبول الجامعي مستقبلاً، خاصة بظل عدم التوسع بالتعليم الحكومي، العام والموازي، بما يتناسب مع زيادة أعداد الطلاب السنوية، لا على مستوى تعداد الجامعات والكليات، ولا على مستوى الكراسي الجامعية وتعداد المقبولين، ولا على مستوى الأبنية والمساحات الإضافية المطلوبة سنوياً، ولا على مستوى الكادر التدريسي والإداري، بغض النظر عن كل ما يقال سنوياً عن سياسة الاستيعاب الشامل لكافة حملة شهادة التعليم الثانوية.

فواقع الإزاحة للطلاب على مستوى المخرجات النهائية محصلتها نحو التعليم الجامعي الخاص ولمصلحته على ما يبدو، وطبعاً لمن استطاع إليه سبيلاً من أبناء النخبة الأثرياء، بظل هذا النمط من الدفع المتسلسل والبطيء نحو استنكاف العملية التعليمية من قبل المفقرين، بشكل مباشر أو غير مباشر، أي مزيد من الفرز الطبقي على مستوى التحصيل الجامعي مع الأسف.

بانتظار التعليمات التنفيذية

الطلاب الجامعيون ينتظرون صدور التعليمات التنفيذية للمرسوم، التي قد تبين وتوضح بعض فقراته ومواده، مع عدم إخفاء خشيتهم من أن تحمل هذه التعليمات بعض الصدمات الإضافية.

فقد نُقل عن لسان وزير التعليم العالي، بحسب بعض وسائل الإعلام، أن: «الفريق الفني في الوزارة بدأ بوضع التعليمات التنفيذية لمرسوم المستنفدين على أن تصدر للمرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا حتى الاثنين كأقصى حد».

وما على الطلاب إلا الانتظار للمزيد من التبيان!.

بدلات الإيجار عامل ضغط فوق حدود الإمكانات

تزايدت الضغوط على المستأجرين خلال الفترة الأخيرة بشكل أكثر مما سبق، وذلك من قبل أصحاب البيوت وملاكها، من أجل إخلائها بذريعة الحاجة للبيت، حتى قبل أن تنتهي فترة العقد المبرم مع هؤلاء المستأجرين أحياناً!

■ سوسن عجيب

أصبح من الواضح والمعلوم، وبحكم التجربة المريرة طيلة السنوات الماضية، أن الضغوط الممارسة، والذريعة المساقة، ليست إلاّ مدخلاً من أجل المساومة على رفع بدل الإيجار الشهري على هؤلاء المستأجرين، أو بحال عدم موافقتهم، فالإخلاء هو الخيار المتاح من أجل الإتيان بغيرهم، ممن يقبل بدفع المبلغ الشهري المطلوب من قبل صاحب الملك.

مبالغ خيالية

المبالغ التي وصلت إليها بدلات الإيجار الشهري في مدينة دمشق وريفها أصبحت خيالية، أما الخيالي أكثر فهو طلب تسديد بدل الإيجار عن عدة أشهر دفعة واحدة، وأحياناً تصل هذه الطلبات إلى تسديد كامل بدل الإيجار عن طيلة مدة العقد، سواء كانت 6 أشهر أو سنة كاملة، ولكم أن تتخيلوا المبلغ المرقوم الذي يُطلب من المستأجرين تسديده في بعض الأحيان!

ففي منطقة ركن الدين تتراوح بدلات الإيجار الشهري من 50 ألف ليرة– وذلك في الحارات الجبلية من المنطقة– وصولاً لأكثر من 150 ألف ليرة في شارع برنية مثلاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الموقع والمساحة والكسوة عوامل مساعدة على رفع قيمة بدلات الإيجار، وكذلك في حال كان البيت مفروشاً أم لا.

وبحال طلب 6 أشهر سلف، فإن ذلك يعني توفر مبلغ لا يقل عن 350 ألف ليرة وصولاً لمبلغ مليون ليرة بين أيدي المستأجر كي يستطيع الوفاء بالتزاماته مع صاحب الملك ومع أجور المكتب العقاري، ناهيك عن المبالغ الإضافية التي سيتكبدها المستأجر لقاء أجور النقل والعتالة.

وحال بدلات الإيجار في بقية المناطق والمدن ليست بأفضل من ذلك، فهي تقل أو ترتفع بحسب الموقع والمواصفة، سواء كانت داخل المدن أو في ريفها القريب والبعيد، وخاصة في المناطق المخدّمة، التي تصبح أكثر اكتظاظاً بالنتيجة.

ذرائع وواقع معيشي ضاغط

قد يقول بعض أصحاب الملكيات إن بدلات الإيجار تتباين ارتفاعاً أسوة بغيرها من أسعار السلع وبدلات الخدمات التي ترتفع بشكل دوري، مع تبرير المطالبة بتسديد دفعة واحدة عن عدة أشهر سلفاً على نفس المبدأ، خاصة وأن غالبية هؤلاء يستعينون بمبالغ بدلات الإيجار هذه في مواجهة متطلبات الحياة المعيشية ومصاعبها المعممة على الجميع، وليس من بوابة الإتجار والسمسرة، فبعض هؤلاء كانوا قد اقتطعوا أجزاء من بيوتهم لهذه الغاية، أيضاً على حساب راحتهم واستقرارهم، لكن ذلك لا يمكن تعميمه بمطلق الأحوال.

في المقابل، يقول المتضررون إن خساراتهم المتتالية لا تتمثل بما يطلبه هؤلاء من زيادات دورية فقط، والتي تكون دون طاقتهم على تحملها، لذلك يضطرون للإخلاء بحثاً عن منزل آخر، وطبعاً ذلك يعني تخفيض بعض المواصفات بحال عدم التمكن من دفع مبلغ شهري أكبر، بالإضافة للاضطرار للتنقل من بيت الى بيت بين الحين والآخر، مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات على مدارس أبنائهم بشكل خاص، ناهيك عن متغيرات البيئة الاجتماعية والاضطرار للتعامل مع بيئات مختلفة أيضاً، إضافة لاستمرار أشكال الاستغلال المفرط من قبل المؤجرين.

مشكلة لا تنتظر مرحلة إعادة الإعمار

مشكلة زيادة الطلب على بيوت الإيجار مرتبطة بشكل مباشر بالنزوح والتشرد من المناطق الساخنة سابقاً نتيجة الحرب والمعارك الدائرة في محيطها وبداخلها، وهذه المشكلة لا حل نهائي لها على ما يبدو بالمدى المنظور، لذلك سيبقى الطلب على البيوت أعلى من العرض، وخاصة في المدن والبلدات المخدّمة والمكتظة، كما ستبقى عوامل الاستغلال هي السائدة.

ومع تزايد مبالغ بدلات الإيجار الشهري على هذا الشكل الدوري غير المسقوف، وفي ظل ثبات الأجور مع تدني القيمة الشرائية لليرة، فإن حال الضغوط على المستأجرين ستتزايد من كل حدب وصوب.

فاستيعاب السكان المهجرين من مناطقهم في مناطق أخرى لا يمكن حله إلاّ عبر مساعٍ جدية لإعادة هؤلاء إلى بيوتهم ومناطقهم، وبالحد الأدنى تسهيل عودة جزء هام منهم، بعيداً عن انتظار مشاريع إعادة الإعمار التي توقف الحديث عنها.

من الممكن الإسراع بإنجاز بعض المهام على مستوى البنى التحتية والخدمات الأساسية وخاصة المواصلات بدلاً من تسخير بعض الاعتمادات على القضايا ذات الطابع الترفي

وبكل أريحية يمكن القول إنه من الممكن الإسراع بإنجاز بعض المهام على هذه المستويات، لكن ذلك يعني بدايةً العمل الجدي على إعادة تأهيل هذه المناطق، على مستوى البنى التحتية والخدمات الأساسية وخاصة المواصلات، بدلاً من تسخير بعض الاعتمادات المخصصة على القضايا الجانبية ذات الطابع الترفي الآن، مثل: مداخل المدن والساحات وغيرها، بالإضافة للمساعدة على ترميم كل ما يمكن ترميمه من بيوت المواطنين في هذه المناطق، وهذه وتلك لم يتم إنجازها إلا بشكل جزئي ومحدود حتى الآن، وفي بعض المناطق والبلدات فقط لا غير، برغم أن الإمكانات متاحة لإنجاز أكثر من ذلك، لكن اللامبالاة وعدم الجدية والفساد تعتبر عوامل كابحة بهذا المجال.

السفر إلى الرقة مغامرة ومعاناة

معاناة أهالي مدينة الرقة وسكانها تعددت وتنوعت أشكالها، لكن معاناتهم على طريق السفر، منها وإليها، وخاصة على طريق دمشق، أشد وطأة عليهم من كل أوجه المعاناة الأخرى.

■ مراسل قاسيون

يقع على الطريق الواصل بين دمشق والرقة، وبعد تجاوز منطقة السلمية، حاجزان، أحدهما: تابع للدولة، والآخر بعده بمسافة 5 كم: وهو تابع لـ«قسد»، وهو يبعد عن المدينة بحدود 10 كم.

حواجز مختلفة وتعليمات غير متناسقة

أثناء فترة الحظر المرتبط بإجراءات الوقاية من كورونا، كان حاجز الدولة يمنع الأهالي من الدخول والخروج من المدينة على هذا الطريق، وهو أمر طبيعي تنفيذاً للتعليمات الصادرة والمعممة بهذا الشأن على كافة المحافظات، لكن بعد أن تم تخفيف إجراءات الحظر، وفسح المجال للتنقل بين المحافظات، استمر عناصر الحاجز بمنع الأهالي من الدخول إلى الرقة، ثم وخلال فترة ما بعد عيد الفطر، سمح الحاجز للأهالي بالمرور عبر الطريق دخولاً خروجاً، إلاّ أن الحاجز التابع لـ«قسد» لم يسمح بذلك إلا لأصحاب الاحتياجات الصحية الخطرة، وشريطة توفر تقارير طبية مع هؤلاء، موقعة من وزارة الصحة، أو إحدى مديرياتها، بالإضافة لطلاب الجامعة فقط مع وثائق تثبت ذلك.

مثال عن المعاناة

أعلنت «قسد» الموافقة على دخول أبناء الرقة المقيمين في دمشق إليها، وذلك خلال عطلة العيد، وبموجب قرار صادر باسم مجلس المحافظة، وقد توافق مضمون هذا القرار مع القرارات الحكومية الصادرة بفسح المجال أمام التنقل بين كافة المحافظات ولجميع المواطنين قبل وخلال أيام عطلة عيد الفطر أيضاً.

بحسب بعض الأهالي، فإن بعض المقيمين في دمشق من أبناء المدينة تشجعوا على السفر، وفعلاً استقلوا البولمانات وسافروا، لكن عند وصول هذه البولمانات لحاجز الدولة تم منعهم من الدخول للمدينة، وبقي هؤلاء المسافرين في العراء طيلة ثلاثة أيام، وهي عطلة عيد الفطر، وبعد انتهاء هذه الأيام الثلاثة تم السماح لهم بالدخول الى المدينة، لكن المؤسف بعد كل العناء والتعب أن حاجز «قسد» منع هؤلاء من استكمال طريقهم للمدينة، متذرعاً بالقرار الصادر عن مجلس المحافظة، والذي لم يفسح المجال بالدخول لمدينة إلاّ خلال فترة عطلة العيد التي انتهت عملياً، مع فسح المجال بالدخول للمدينة أمام من يحمل تقريراً طبياً أو إن كان من طلاب الجامعة مع وثائقه فقط!، وبحسب بعض المسافرين فقط توفي جراء هذه المعاناة شخصان.

مكاييل متباينة

تجدر الإشارة إلى أن المسافرين من الحسكة إلى الرقة يسمح لهم بالدخول إلى المدينة، وكذلك القادمين من مدينة حلب إلى الرقة، لكن كل من يكون قادماً من دمشق أو من دير الزور لا يسمح لهم بالدخول، وتتقطع بهم السبل بين عناصر الحواجز على الطرقات، سواء التابعين للدولة أو التابعين لـ«قسد».

فبعض أبناء المدينة ما زالوا مضطرين للبقاء في دمشق وهم على هذه الحال منذ أكثر من شهرين، الفترة التي تم إغلاق الطرق خلالها، وفي ظل هذه الإجراءات التي تكيل بمكاييل مختلفة ومزدوجة لم يعودوا يعرفون كيف يتصرفون؟، ولا إلى أين يلتجؤون من أجل إيجاد حل لهم ولمعاناتهم التي طالت!.

الحكومة الرّاعية لمصالح قطاع الأعمال!

ورد عبر صفحة الحكومة بتاريخ 2020/5/29 ما يلي: «طلب مجلس الوزراء من وزارة الصناعة التنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والاتحاد العام للفلاحين لتشجيع الزراعة التعاقدية للمنتجات الزراعية الصناعية، والمنتجات الزراعية الغذائية وتفعيل الشراكة بين المزارعين وقطاع الأعمال في هذا المجال، وتنظيم عملية إجراء عقود بخصوص هذه المزروعات، وبما يضمن حقوق الفلاحين والجهات المتعاقدة من قطاع الأعمال، وفق القوانين والأنظمة النافذة».

■ سمير علي

تبدو الحكومة وكأنها حريصة على الإنتاج الزراعي والصناعي الخاص من خلال الانطباع الأولي الشكلي لهذا الطلب، علماً أنها سجلت وتسجل المزيد من التراجع الملحوظ بما يعنيها من سياسات على هذا المستوى، والأدلة على ذلك كثيرة، وخاصة بما يتعلق بالصناعات الزراعية التي كانت بيد الدولة، اعتباراً من معامل الغزل والنسيج والأقمشة، مروراً بمعامل السكر، وليس انتهاءً بمعامل الكونسروة.

قبل ما تحوّر سقفو..

لعله من الأجدى لو تكون الحكومة سباقة في ضرب المثل على مستوى التعاقد الذي يحمي حقوق الدولة وحقوق الفلاحين، وتعيد الاعتبار للصناعات الزراعية التابعة للدولة، والتي تم التفريط بها خلال العقود والسنوات الماضية!.

فكم من المحاصيل الزراعية التي تدخل كمواد أولية في الصناعة والانتاج الصناعي الزراعي، جرى تذويبها واضمحلالها وصولاً ليأس المزارعين واضطرارهم لاستبدالها بزراعات أكثر جدوى، بعد أن جرى إضعاف هذه الصناعات وصولاً لتكريس خساراتها استنزافاً وفساداً، لتبرير تصفيتها لاحقاً؟!

فعلى سبيل المثال وبما يخص الصناعات الغذائية نتساءل: ماذا حل بمعامل الزيوت النباتية والسمون والشعيرية والبسكويت والشوكولا والمشروبات الكحولية والألبان والكونسروات المتنوعة والمياه المعدنية والبصل؟ وماذا حل بالزراعات المرتبطة بهذه الصناعات التي كانت بيد الحكومة؟ ومن يقف خلف إضعافها واضمحلالها تباعاً، ولمصلحة من؟

من الأجدى لو تكون الحكومة سباقة في ضرب المثل على مستوى التعاقد الذي يحمي حقوق الدولة وحقوق الفلاحين وتعيد الاعتبار للصناعات الزراعية التابعة للدولة

قطاع أعمال أم مستغلون؟

بداية ربما تجدر الإشارة إلى أن عبارة «قطاع الأعمال» أعلاه تعتبر عبارة مطاطة وواسعة، وقد تشمل «المصدرين- المستوردين- تجار أسواق الهال- المهربين..» بمقابل مفردات واضحة وصريحة، مثل: «المنتج- الصناعي- الحرفي..».

فالطلب أعلاه يبدو ظاهراً كتشجيع للفلاحين وقطاع الإنتاج العامل بالصناعات الزراعية، الغذائية والصناعية والتحويلية والطبية، من أجل إبرام عقود شراكة بين هؤلاء تحت إشراف الحكومة وبرعايتها، وكأن المنتجين الحقيقيين بهذا المجال قصيرو حربة، وعاجزون عن تنظيم علاقتهم مع المزارعين؟! فمع كل حرصنا على العاملين في الإنتاج الزراعي والصناعي، وعلى القائمين على الصناعات الزراعية الحقيقية القائمة، رغم قلتها وتراجعها، ورغم قلة حيلة هؤلاء «المنتجين- الصناعيين- الحرفيين..» بمواجهة غيلان «قطاع الأعمال»، وخاصة الجدد منهم.

لا شك أن تنظيم العلاقة بين المزارعين وقطاع الأعمال وبما يضمن حقوق الطرفين أمر مطلوب، خاصة وأن الحلقة الأضعف في العلاقة القائمة بين هذين الطرفين هم المزارعون، ولعل مفردة «الشراكة» الواردة أعلاه غلاف تجميلي للعلاقة السائدة، فقطاع الأعمال الذي يتعامل مع الفلاحين هو قطاع مستنزف لإمكاناتهم مسخراً خيراتهم لخدمة جني المزيد من الأرباح في جيوبه على حسابهم، ولعل الويلات التي يكابدها الفلاحون مع كل موسم وكل محصول سببها الرئيس هؤلاء بلا منازع.

في الوقت الذي نرى فيه كيف تُستلب حقوق هؤلاء، وكيف يتم ضرب الإنتاج الزراعي، كما جرى ضرب الإنتاج الصناعي قبله، على أيدي من يقال عنهم «قطاع أعمال» وهم ليسوا أكثر من طفيليين مستغلين يعيشون على تعب وشقاء غيرهم، ولا تعنيهم مفردة «الإنتاج» أو مفردة «الصناعة» لا من قريب ولا من بعيد، بل على العكس، من مصلحتهم ضرب أي إنتاج وتقويضه، زارعي أو صناعي، كي تفتح لهم بوابات «الأعمال» على وسعها من خلال عمليات الاستيراد والتصدير والتهريب، التي يعرفون مداخلها ومخارجها وبواباتها وطرق الفساد والافساد فيها.

بكل الأحوال، وربما لا غرابة من أن تُظهر الحكومة حرصها على مصالح هؤلاء من خلال الطرح أعلاه، أو اعتبار هذا التوجه كبديل عن السياسات الزراعية والصناعية والإنتاج عموماً! ولم لا؟! فهذا ينسجم تماماً مع السياسات الليبرالية المعمول بها من قبلها، الحامية والراعية لمصالح هؤلاء على طول الخط.

تاج البندورة والبطاطا وتاج التجار والناهبين

تم نزع التاج عن البندورة، فتهاوت أسعارها للمستهلك إلى 250 ليرة للكيلو، بعد أن وصلت إلى 1000 ليرة خلال شهر نيسان الماضي، وكذلك كان حال البطاطا حيث جرى نزع تاجها أيضاً، فتهاوى سعرها إلى 300 ليرة بعد أن وصل إلى 650 ليرة خلال نفس الفترة.

■ مالك أحمد

فمن يقوم على تتويج أسعار بعض السلع في السوق خلال فترة معينة، هو من يقوم بنزع تاجها خلال فترة أخرى.

لعبة قديمة مستمرة، تعلم لاعبوها كافة خفاياها، متحكمين بالمنتج والمستهلك معاً، رافعين شعار حرية السوق، وآليات العرض والطلب فيه، كذريعة وتبرير.

المعاناة صاخبة والاستغلال صامت

من الطبيعي أن ترتفع أسعار المحاصيل الزراعية خارج موسمها، وكذلك من الطبيعي أن تنخفض أسعار هذه المحاصيل الموسمية الآن، وقد بات من المفروغ منه: أن لا هذه ولا تلك من تباينات الأسعار تسير وفقاً لمعيار المواسم فقط، بل تتدخل فيها أوجه الاستغلال إلى أبعد الحدود، على أيدي المتحكمين بالتسويق وبالأسعار وبآليات العرض والطلب في السوق، حيث لم تنخفض أسعار بقية المحاصيل الموسمية الآن مثلاً، مثل: الفواكه «المشمش- الكرز..»! فما زالت هذه الأصناف، وغيرها الكثير، خارج إمكانات الاستهلاك بالنسبة للغالبية من المواطنين، وما زالت حكراً على الأغنياء فقط.

فعندما تتعالى أصوات الفلاحين جراء معاناتهم مع تصريف محاصيلهم خلال موسمها متكبدين الخسائر لا أحد يسمعهم، وعندما تتعالى اصوات المستهلكين جراء ارتفاع الأسعار في الأسواق لا أحد يسمعهم أيضاً، وجل ما هناك على المستوى الرسمي بعض التصريحات والوعود الخلبية، بينما يحصد كبار التجار والناهبين أرباحهم الاستغلالية على حساب هؤلاء بكل هدوء وصمت.

دور تدخلي خجول والحماية شبه معدومة

معاناة الفلاحين والمستهلكين ليست جديدة، ولا ترتبط بموسم أو بسلعة، بل هي معممة على كل منتج وسلعة في السوق، بغض النظر عن تيجان الأسعار الاستغلالية التي يتم تبديلها فيما بين السلع والمنتجات، بحسب ما توفره فرص التربح المتحكم بها من قبل كبار التجار.

بالمقابل ما زال الدور التدخلي للسورية للتجارة، أو غيرها من الجهات الحكومية الأخرى، محدوداً وخجولاً، بل يغلب عليه الطابع النظري أكثر من العملي، فلا يرقى لا إلى حماية المستهلك ولا إلى حماية الفلاح المنتج، فيما تضخمت أدوار وأدوات التحكمين الكبار، بمختلف تسمياتهم وأدوارهم «تجار أسواق الهال- المستوردون- المصدرون- المهربون..»، كما تضخمت أرباحهم الاستغلالية.

وعند الحديث عن الحماية، سواء للفلاح المنتج أو للمواطن المستهلك، تتوسع دائرة الحديث عن الدور الحكومي التدخلي المفترض، بحيث تصبح مفردة «الخجول» في غير مكانها، باعتبار أن الحماية أصبحت شبه معدومة، اعتباراً من مدخلات العملية الإنتاجية ومستلزماتها، مروراً بآليات التوزيع والتسويق، وصولاً إلى أسواق الاستهلاك، فمجمل هذه الحلقات، وبدون الخوض في تفاصيلها، أصبحت متروكة للتحكم بها من قبل شريحة كبار التجار والناهبين والمستغلين، الذين يجنون المزيد من الأرباح عبر كل حلقة من هذه الحلقات، وهم وحدهم ملوك اللعبة المتوجين والمحميين، وطبعاً هؤلاء لا يعنيهم لا صراخ الفلاحين ولا معاناة المستهلكين.

هل ستُنقذ توجهات الحكومة قطاع الدواجن؟

الحديث عن معاناة مربي الدواجن قديم مستجد، والمأساة التي لم يتم تداركها حتى الآن، وتتضخم عاماً بعد آخر، تتمثل بخروج المزيد من المربين عن الخدمة، مع ما يتبع ذلك من انعكاسات سلبية على المستهلكين وعلى الاقتصاد الوطني عموماً.

■ عاصي اسماعيل

فقد ارتفعت أسعار الفروج والبيض بشكل لافت خلال الفترة الأخيرة، ما أدى إلى تدني معدلات الاستهلاك لدى المواطنين، الأمر الذي زاد من مشاكل قطاع الدواجن، وإلى خروج المزيد من منشآت هذا القطاع عن الخدمة.

قطاع هام وتخلّ غير مبرر

لا أحد يمكن أن يقلل من أهمية هذا القطاع، لا على مستوى تأمين حاجات الاستهلاك المحلي من الفروج والبيض، وخاصة باعتبارهما مصدر البروتين الحيواني الأقل سعراً، بعد خروج اللحوم الحمراء من سلة الاستهلاك الشعبي، ولا على مستوى دور هذا القطاع على مستوى الاقتصاد الوطني، باعتبار أن جزءاً هاماً من إنتاج هذا القطاع يتم تصديره، وخاصة بيض المائدة.

وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع، واتساعه وكبر حجمه مع العاملين فيه، إلا أن مشاكله لم تُحل، ومعاناته تتعمق وتزداد، والسبب الرئيسي بذلك هو تراجع دور الدولة على مستوى تأمين مستلزماته، وخاصة الأعلاف.

تكاليف مرتفعة وتحكم

المأساة بالنسبة لهذا القطاع متشعبة الأسباب، فمستلزمات التربية والإنتاج مرتفعة التكاليف، وترتفع عاماً بعد آخر، وقد زاد من تكاليفها العقوبات والحصار والاستغلال، باعتبار أن المادة الأساسية المتمثلة بالأعلاف، والتي تمثل التكلفة الأكبر من مستلزمات التربية بما يقارب 80%، يتم استيرادها من قبل بعض كبار المستوردين، بعد أن تراجع دور مؤسسة الأعلاف على هذا المستوى منذ سنوات، تاركة هذه المهمة للقطاع الخاص، مع ما يعنيه ذلك من استغلال وتحكم على مستوى الأسعار، وعلى مستوى توفير الكميات بالمواعيد المطلوبة وبالمواصفة الجيدة.

والسبب الآخر للمأساة مرتبط بالسوق المحلي، وبشكل مباشر بالقدرة الشرائية للمواطن، فمعدلات الاستهلاك مرتبطة بهذه القدرة، فعندما تصبح تكاليف الإنتاج مرتفعة، وبالتالي ترتفع معها الأسعار على المستهلك، فهذا يعني انخفاض معدلات الاستهلاك، ما يؤدي إلى خسائر إضافية يتكبدها المربون، والقطاع عموماً، حيث تخرج المنشآت عن الخدمة تباعاً.

والمشكلة الإضافية تتمثل بأسواق التصريف الخارجية، حيث يعاني القطاع من هذه المشكلة منذ بدء الحرب والأزمة، ارتباطاً بإغلاق الحدود وبالعقوبات والحصار، مع عدم إغفال عوامل المنافسة في هذه الأسواق، وهذا الجانب أيضاً مرتبط بشكل مباشر بدور بعض المصدرين، فهؤلاء أولاً وآخراً يبحثون عن هوامش أرباحهم، والتي تكون غالباً على حساب المربين الذين يضطرون لتصريف فائض إنتاجهم بسعر التكلفة في بعض الأحيان، خشية تراكم الخسائر، وبالتالي الخروج من الخدمة، طبعاً في حال تمكن هؤلاء من استكمال عمليات التصدير وصولاً لأسواق الاستهلاك الخارجية بدون معيقات.

توجهات رسمية

استغاثات المربين المزمنة، وصلت أخيراً لأسماع الحكومة، فقد قررت بتاريخ 2020/5/17: «السماح للمؤسسة العام للأعلاف باستيراد الأعلاف وتوزيعها على المداجن، ودراسة مشروع قانون لخفض الرسوم الجمركية لكسبة فول الصويا والذرة الصفراء بنسبة 50 بالمائة، وإعفائها من بقية الرسوم والضرائب الأخرى».

وبتاريخ 2020/5/18 ورد على صفحة الحكومة ما يلي: «كشف مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي عن التنسيق اليومي مع الجهات الحكومية ذات الصلة لوضع مصفوفة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الخاصة بالإجراءات المطلوب اتخاذها لتطوير قطاع الدواجن، وتذليل الصعوبات التي تعترض عمله لا سيما لجهة «توفير الأعلاف وتسهيل عملية استيرادها- التوسع في عدد منشآت تربية الدواجن والمسالخ ومستلزماتها- إيجاد قنوات تسويق في الأسواق الداخلية والخارجية»، موضع التنفيذ».

وعن تفاصيل «المصفوفة» التي تم اعتمادها من قبل اللجنة الاقتصادية فقد شملت:

وضع آلية تسعير لكسبة فول الصويا المصنعة محلياً وفقاً لنسبة البروتين بما ينعكس إيجاباً على تحفيز صناعة الأعلاف المحلية من خلال عملية التسعير وفق نسبة البروتين.

تسعير المواد العلفية المستوردة والمحلية وفق التكلفة الحقيقية.

تخفيض الرسوم الجمركية لـ«الذرة الصفراء- كسبة فول الصويا» إلى 1%.

تخصيص الاعتمادات اللازمة «40 مليون يورو» لاستيراد المواد العلفية «كسبة فول الصويا- الذرة الصفراء العلفية» لصالح المؤسسة العامة للأعلاف، وتوزيعها على المربين كنوع من التدخل الإيجابي، وخلق حالة توازن في الأسواق المحلية.

تسهيل عمليات التخليص الجمركي باعتماد الصور بدلاً عن الوثائق الأصلية بموجب تعهد لدى الكاتب بالعدل بتأمين النسخ الأصلية خلال ثلاثة أشهر لعدم وجود خدمة البريد الجوي.

تقديم التسهيلات للمربين باستيراد الأعلاف من الدول المجاورة حسب طاقة التربية لديهم، وتأمين التمويل اللازم لاستيراد الأعلاف آنياً على أن تتم المحاسبة على السعر الذي منح فيه التمويل.

تشميل اللقاحات والأدوية البيطرية والإضافات العلفية الهامة غير المنتجة محلياً بقائمة المستوردات الممولة من مصرف سورية المركزي.

اقتراح تخصيص مناطق في بعض المحافظات خارج المخططات التنظيمية، وفي أراض غير زراعية لإقامة تجمعات لمنشآت تربيًة الدواجن وتجهيزها بالبنى التحتية.

اقتراح تأمين 3 مناطق لإقامة المسالخ في محافظات ريف دمشق وحلب وطرطوس.

الموافقة على تمديد فترة تسوية أوضاع منشآت الدواجن فترة إضافية نظراً لصعوبة استكمال إجراءات التسوية لأوضاع هذه المنشآت، وتشكيل لجنة مشتركة من الجهات المعنية لدراسة إجراءات الترخيص لاختصار حلقاتها وتكاليفها وتبسيطها قدر الإمكان.

توسيع دائرة القروض الممنوحة لقطاع الدواجن ورفعها من خلال تسهيل منح القروض عن طريق المصرف الزراعي التعاوني للاستفادة من برنامج دعم سعر الفائدة.

سحب الفائض من السوق «فروج- بيض المائدة» من خلال التدخل الإيجابي من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

السماح بنقل الصيصان وبيض التفقيس إلى المنطقة الشرقية لعدم وجود سوق تصريف لها بسبب خروج قسم من المربين من العملية الإنتاجية للحيلولة دون خسارة المربين وإتلاف منتجهم.

كافة نقاط المصفوفة لن تحد من دور المستوردين فجزء هام منها تصب في مصلحتهم بما في ذلك ما سيتم استيراده لصالح مؤسسة الأعلاف بمبلغ 40 مليون يورو

مصلحة المستوردين أولاً والمستهلك غائب

لا شك أن بعض نقاط المصفوفة أعلاه هامة وضرورية، مع الإشارة إلى أن بعضها من المفترض أنها من البديهيات، وخاصة ما يتعلق بالتسعير أو بالتسهيلات و...

ومع ذلك يبدو أن كافة نقاط المصفوفة الحكومية أعلاه لن تحد من دور كبار المستوردين، أحد أهم أسباب المشكلة والمعاناة بحسب المربين، فجزء هام منها تصب في مصلحتهم، بما في ذلك ما سيتم استيراده لصالح مؤسسة الأعلاف، باعتماد مخصص بمبلغ 40 مليون يورو، سيكون عبر هؤلاء على ما يبدو، بدليل مفردة «لصالح»، حيث سيكرس من الناحية العملية دور هؤلاء من جديد على مستوى السعر، والتالي سينعكس ذلك على التكلفة، ولاحقاً على أسعار المستهلك، الذي غاب عن الذكر، خاصة أن جزءاً هاماً من المشكلة مرتبط بالقدرة الشرائية لديه، والتي أدت لانخفاض معدلات استهلاكه بالنتيجة.

التوجهات الرسمية لم تسعف القطاع بعد!

الواقع العملي يقول: إن معاناة المربين ما زالت مستمرة، وبأن التوجهات الحكومية لم تؤثر على أسعار منتجات هذا القطاع في السوق حتى تاريخه، فبعد مضي أسبوعين على التوجهات الحكومية استمرت أسعار الفروج والبيض بالارتفاع، وبشكل كبير!.

وفيما يلي جدول يوضح تباين الأسعار بين مطلع شهر أيار ونهايته فقط، من خلال ثلاث نشرات أسعار صادرة عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق بحسب التواريخ المبينة، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع تباين هذه النشرات عن واقع الأسعار الفعلية في السوق، والتي ارتفعت بشكل أكبر بكثير أيضاً:

المادة	التاريخ		
	2020/5/31	2020/5/25	2020/5/2
فروج حي	1435	1300	1050
فروج مذبوح منظف	2050	1860	1500
شرحات بدون عظم	3500	2800	2150
جوانح	1500	1400	1250
سودة	2400	2300	2500
صحن بيض وزن 1801غ وما وفوق	2100	2000	2100
فروج مشوي لا يقل عن 1 كغ	4300	3900	3500
فروج بروستد	4400	4000	3600
شاورما دجاج	6500	5500	5000
سندويشة شاورما 100غ	650	550	500

اشتدت العقوبات الاقتصادية في عام 2019 وحملت معها تأثيرات كبيرة على البنية الاقتصادية السورية الهشّة... وهو ما يظهر من تراجع استيراد السلع المصنعة والجاهزة غير الغذائية بنسبة قاربت 47% بين عامي 2018-2019، إنّ هذا التراجع طال جميع المواد حتى التي تعتبر مستثناة من العقوبات، مثل: مستلزمات الصناعات الدوائية والمنتجات الدوائية شبه الجاهزة، في تراجع هو الأعلى خلال سنوات الأزمة... قارب رفع قيمها في 2018.

ثلثا قيم المستوردات الدوائية غربية
وتراجعت بنسبة 25% في 2019!

بالمجمل، يمكن رصد تراجع مستوردات الأدوية والمعدات الصيدلانية الجاهزة وشبه الجاهزة بنسبة 25% تقريباً من مستوى يقارب 165 مليون دولار إلى 125 مليون دولار تقريباً... 100 مليون منها مركبات دوائية جاهزة تقريباً، والباقي مركبات كيميائية عضوية تدخل في صناعات الأدوية، مثل: الأنتيبيوتيك والفيتامينات وغيرها.

لقد تراجعت قيم المستوردات الدوائية والصيدلانية بنسبة 68% بين عامي 2010 و2019، وثلث هذا التراجع جرى خلال العام الماضي... مترافقاً مع تشديد العقوبات، واضطراب سعر الصرف وارتفاعه وتوجّه كتلة هامة من الدولار إلى المضاربة، إضافة إلى قوانين الاستيراد المتخبطة، مثل: فرض قرار وضع مؤونة استيراد بنسبة 40% في المصارف المحلية التي رفعت تكاليف الاستيراد وقلصّت كمياته لتطال حتى الأساسيات.

مستوردات دوائية ثلثاها من الغرب!

لم تصدر بيانات الإنتاج المحلي لعام 2019، ولكن المؤشر السابق يبنئ بتراجع حجم الصناعات الدوائية السورية، التي وفق تصريحات رسمية تغطي نسبة تفوق 90% من الحاجات المحلية، إن هذا التراجع الكبير في مستوردات مستلزمات الأدوية يرتبط أيضاً بمنشأ هذه المستوردات التي تعود نسبة 66% منها إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، بينما الثلث الآخر موزع بالدرجة الأولى بين تركيا وكوريا الجنوبية، والصين والهند. والمنشأ الغربي الأساسي لهذه المستوردات يجعل أثر العقوبات أعلى، لأن هذه الدول هي التي تفرض العقوبات بالدرجة الأولى، ومستوى الالتزام بها أكبر سواء من قبل الشركات أو من قبل المنظومة المصرفية، ما يجعل الاستيراد من هذه المصادر أكثر مخاطرة، وبالتالي أعلى كلفة وأكثر عرضة لتراجع كبير عندما تشتد العقوبات.

فعلى الرغم من مرور سنوات من العقوبات لا تزال الصناعة والحاجات الدوائية مرتبطة بالغرب بمقدار يفوق ثلثي الحاجات... وهو يضعف من عامل القوة المتمثل بوجود صناعة دوائية تغطي نسبة هامة من الحاجات الدوائية، ولكنها تعتمد على مكونات مستوردة.

الشركات الدوائية رابحة بالأجور المنخفضة

إن استمرارية الشركات الدوائية ترتبط إلى حد بعيد بقدرتها على الربح، فحتى شركة تاميكو التابعة للدولة، ورغم الدمار الذي طال المعمل وخروج خطوط إنتاج وتراجع حجم العمالة واقتصارها على أنواع محددة، فإنها حققت في عام 2017 فائضاً يقارب نسبة 40% من مجمل التكاليف والمستلزمات... بينما المعدل أعلى في الشركات الدوائية الخاصة على الرغم من الأسعار المنخفضة للأدوية السورية. وهذه التكاليف المنخفضة والقدرة على تحقيق فوائض ترتبط بانخفاض كلف اليد العاملة، فأجور المختصين من خريجي الصيدلة في المعامل الخاصة تقارب وسطياً 100–150 ألف ليرة، وهو أجر منخفض للغاية لمختص وخبير يعمل في قطاع هام كالأدوية، حيث الأجور المنخفضة في هذا القطاع الذي يقدّر البعض أنه يشغّل 17 ألف عامل ترتبط أيضاً بمستوى تشغيل النساء في القطاع بمعدل قدرته تقارير بنسبة 85% من العاملين.

على الرغم من مرور سنوات من العقوبات لا تزال الصناعة والحاجات الدوائية مرتبطة بالغرب بمقدار يفوق ثلثي الحاجات

كميات أكبر من تركيا والصين ومدفوعات أعلى للغرب

ينبغي الإشارة إلى أن الانخفاض النسبي في تكاليف صناعة الأدوية في سورية يرتبط أيضاً باستيراد الكم الأكبر من الأدوية والمركبات من تركيا والصين بأسعار أقل بكثير من الأسعار الغربية...

يظهر هذا من المقارنة بين أكبر بندين في استيراد الأدوية في كل من سورية ولبنان، «وهو مكون الأدوية الجاهزة تقريباً والمركبة من مكون أو مكونين»، حيث السعر الوسطي للطن المورّد إلى لبنان أكثر من 5 أضعاف السعر الوسطي المورّد إلى سورية.

فوسطياً يستورد لبنان الطن من هذه الأدوية بسعر 108 ألف دولار، بينما وسطي سعر الاستيراد السوري 19 ألف دولار للطن. والفارق الأساسي بين استيراد البلدين هو أن تركيا هي وجهة أساسية لكميات الاستيراد السوري، بينما بلجيكا وفرنسا وألمانيا هي الوجهات الأساسية التي يستورد منها لبنان أكبر كميات من الأدوية.

وكذلك الأمر عند مقارنة الصنف الثاني ضمن مستوردات الأدوية وهو مضادات الجراثيم واللقاحات، حيث الصين وتركيا الوجهة الأساسية لأكبر كميات مورّدة منها إلى سورية، بينما الوجهات اللبنانية الأساسية غربية إضافة للسعودية.

لا بدّ أن المصادر التركية والصينية منخفضة التكلفة للأدوية تؤثر على مستوى فعالية الدواء ونوعه وهذا متروك لتقييمه فعلياً من «أهل الاختصاص»، ولكن من المؤكد أن الأسعار المرتفعة للمصادر الغربية للأدوية لا تعكس الفعالية الأعلى فقط، بل تعكس أيضاً كلف الرخص وحقوق الملكية المرتفعة جداً في هذه الصناعات الغربية تحديداً، فعملياً 20 طن من الأدوية القادمة من سويسرا وفرنسا إلى سورية لا تشكل إلا نسبة 0,7% من الكميات المستوردة تساهم بنسبة 30% من تكاليف الاستيراد...

ليبقى السؤال أمام المسؤولين عن رخص الاستيراد: ألا توجد مصادر عالمية أخرى «غير غربية» لهذه الأنواع من الأدوية ذات الكلف المرتفعة؟ هل يتم تدقيق حجم الحاجة الطبية والصحية لهذا المستوى من استيراد الأدوية من الغرب؟ ألم تثبت الأزمة الصحية العالمية حالياً حجم كفاءة دول مثل: الصين وروسيا بل وكوبا في الاستجابة لوباء عالمي، والقدرات الطبية المختلفة في هذا المجال؟ وأخيراً وهو الأهم: هل يمكن بتجارة مستلزمات دوائية ثلثاها غربي أن نواجه العقوبات الغربية؟!

هل يمكن تجاوز العقوبات؟ نعم ولكن بإزاحة الطبقة السائدة

العقوبات الاقتصادية التي من المرتقب أن يتشدد تطبيقها على البلاد في منتصف حزيران القادم، ستمثل انعطافة جديدة في التدهور السوري، فيما لو بقي الوضع على حاله... الكثير يُقال في مواجهة العقوبات، ولكن الآلية الأساسية واحدة لا بديل لها: «إزاحة الدولار» فالدولار هو أداة تطبيق العقوبات الأساسية، وتقليص وزنه في الاقتصاد السوري يقلص فعالية العقوبات. فهل هذا التقليص ممكن؟ نظرياً نعم، ولكن عملياً تقف المصالح السياسية للطبقة السائدة داخل البلاد عائقاً جدياً.

■ عشتار محمود

ماذا فعل الأثرياء «المتسيدون» في عام مضى؟!

خلال العام الماضي، ومع تشديد العقوبات عمّ اتجاه وحيد ومحدد في الاقتصاد السوري: التهافت وراء الدولار، وإن كان الحديث بسعر السوق للدولار قد أصبح ممنوعاً «بينما التداول والتسعير به هو أمر واقع» فإن الذهب يستطيع أن يعبّر تعبيراً بليغاً عما جرى، حيث ارتفع سعر الغرام منه أربع مرات خلال عام فقط.

الملفت، أن أسعار العقارات مثلًا لم ترتفع بالمستوى ذاته، ما يمكن أن يعطي دلالة على ما كان يجري وكأنّ بعض الأثرياء السوريين كانوا يجمعون ما «خفّ حمله وغلا ثمنه»، وقد توقفوا حتى عن تبييض أموالهم في العقارات، بل كانوا يحتاجون إلى السلع حافظة القيمة عالية السيولة والقابلة للحفظ في كل مكان في الداخل أو الخارج، وأهم هذه السلع العملات الأجنبية، بينما الذهب يرتفع بنتيجة ارتفاع العملات لأنه حافظ للقيمة وأكثر سيولة نسبياً من العقارات.

ولكن بطبيعة الحال، العملات الأجنبية هي السوق الأفضل لهؤلاء، لأنها أكثر حركة ويمكن تدفقها من الخارج للداخل وبالعكس... عبر التجارة الشرعية وغير الشرعية وعبر التدفق من سوق التحويلات غير الرسمية.

يسيطر هؤلاء على التجارة الخارجية بمعظمها إذ يتقاسمون استيراد سلع أساسية، مثل: النفط ومشتقاته والقمح والأدوية والمواد الغذائية الأساسية، وهذه بالنسبة لهم تجارة شرعية تؤمن سيولة هائلة ومضمونة بالليرة السورية، وبسعر احتكاري يتغير وفق تغيرات الدولار، وتتيح لهم تحويل دولارات من حساباتهم المصرفية وإليها، ولهذا السبب أيضاً يوزعون أموالهم في قطاع المصارف المحلية الخاصة، لأنها غطاء لفرض أسعار احتكارية في التجارة الخارجية، وتستطيع أن تحوّل لهم الأموال المنهوبة إلى حساباتهم في الخارج.

وبالكتلة الكبيرة من الليرة التي يمتلكونها يمكنهم شراء دولارات السوق السوداء الآتية عبر منافذ التحويلات غير الشرعية الواسعة، وقد سعوا أيضاً إلى الهيمنة على منتجات السوق الزراعية ليوسّعوا تهريبها، فتصبح أسعار اللحوم والخضار والفواكه المحلية بأسعار دول الإقليم غير المنتجة! هذا عدا عن توسيع تجارة الحبوب والمخدرات التي سجلت مستويات غير مسبوقة في العام الماضي، والتي لا يمكن أن تتفاقم بهذا الشكل من دون غطاء من شبكة الفساد الكبير الذي لا يعرف القانون طريقه إليه إلا بمصادرات هنا وهناك... بينما تخرج أطنان من الممنوعات من المرافئ المحلية للإقليم.

إن الشريحة الضيقة المتنفذة والمتسيّدة على الاقتصاد السوري معنية بالنشاط المضاربي إنها تملك التحكم بالثروات المحلية والحاجات الأساسية وتقلّبها بين الليرة والدولار وتهربها للخارج. وقد حوّلت جهاز الدولة إلى جابٍ للموارد من عموم السوريين ليسدد لهؤلاء الأثرياء وللشركات والمصارف التي يعملون معها ومن خلالها في الداخل والخارج أضعاف المبالغ التي ينبغي سدادها. وهذه الشريحة معنية أيضاً بالنشاط الإجرامي الذي يدل توسّع حجمه إلى الارتباط العميق بين هؤلاء وبين الحاجة إلى الفوضى واستدامة الصراع، بل والحاجة إلى جهاز دولة ضعيف.

مواجهة الجوع وإزاحة الدولار ممكنة ولكن!

هل يمكن تجاوز العقوبات؟ ربما الجواب لا... طالما أن هؤلاء هم مالكو الثروة والقرار الفعلي. البلاد في ظرف الجوع الذي وصلت إليه تحتاج لمواجهة العقوبات والفوضى المحتملة منها إلى مواجهة الجوع أولاً عبر توسيع إنتاج الغذاء وإتاحة الحصول عليه وهذا وذاك لا يتطلب دولار! فهل توسيع مساحات زراعة القمح لتشمل أماكنه المعهودة وغير المعهودة يحتاج إلى دولار؟! وهل زيادة أعداد الأغنام والأبقار وزراعة أعلاف للدواجن يحتاج إلى دولار؟ أيضاً لا... ولكن كل ذلك يحتاج إلى إنهاء احتكار هؤلاء لسوق تهريب واستيراد الغذاء ومستلزمات إنتاجه. هل توسيع الإنتاج الصناعي المحلي يحتاج إلى دولار؟! الحكومة ذاتها قالت: إنه يمكن تقليص المستوردات بنسبة 80% ببدائل إنتاج محلية، ولكنها تحتاج إلى تمويل على شكل آلات ومعدات ومستلزمات أساسية، وقد تحتاج إلى خطوط تجارة نقدية مباشرة ومخفية عن القطاع المصرفي العالمي، مع العراق ومع لبنان وحتى مع تركيا لتأمين هذه المعدات بالدفع المباشر، وهو ما يستطيع العديد من المنتجين السوريين تأمينه فيما لو تمّ تغطيتهم وحمايتهم عوضاً عن التغطية على مهربي السلع والمخدرات!

ورغم أن العقوبات القادمة ستعقد العلاقات مع الدول، ولكن الظرف الدولي لا يزال يسمح بالوصول إلى اتفاقات تجارية مع دول كبرى تتحدى عموم السياسات والعقوبات الأمريكية، ليتم التعامل بالعملات المحلية أو فتح حسابات بعملاتها، مثل: الصين وروسيا... عبر التعامل مع حكوماتها، وليس مع شركات خاصة!

يمكن أن تتحول كتلة الليرة المتراكمة في السوق إلى إنتاج، ويمكن أن يتم جمع كتلة دولار كافية للمستوردات الأساسية أيضاً من السوق السورية، ولكن من سيفعل هذا؟ يفترض أن يقوم به جهاز الدولة في وجه كبار محتكري الثروة... ولكن في الوضع الحالي هؤلاء يحتكرون جهاز الدولة ويوظفونه إلى حد بعيد، فكيف يستطيع أن يواجههم بسياسات جدّية وجذرية ومبدئية تتطلبها مواجهة عقوبات بهذا الحجم؟!

إنّ آخر ما يعني النخبة المتنفذة هي مواجهة فعلية للعقوبات، وعدوهم اللدود هو إزاحة الدولار، وهم إذ يتمنون زوال العقوبات فلأنهم في خوف على حساباتهم الخارجية، ولأن لديهم آمال بعقد صلح مع الغرب ليبيعوه البلاد تحت مسمى إعادة إعمار ويبقيهم وسطاءه وسماسرته كما كان الحال...

لذلك بالإجابة عن سؤال: هل يمكن تجاوز العقوبات؟ يمكن القول: إن الإجابة لا. لا يمكن إلا بإنهاء نفوذ أصحاب الثروة وملوك الفساد، ووضع حد لسطوتهم على المسار الاقتصادي للبلاد الذي يتحول إلى مفصل أساسي في المسار السياسي... فالعقوبات هدفها تحويل سورية لمستنقع مستدام، كما يقول السياسيون الأمريكيون وضوحاً، وعلينا نحن أن نستنتج: أن هذه النخبة الفاسدة هي العفونة والمياه الآسنة التي تمنع تجديد التربة السورية، وتساعد الغرب في التجويع والتيئيس ونشر الفوضى.

اليوم وسابقاً، لا يمكن تجاوز العقوبات وحل عقدة مسار التدهور الاقتصادي، إلا بانعطافة سياسية تسمح لعموم السوريين أن يُظهروا الوزن الحقيقي للملايين من المنتجين والعاطلين والمتعبين والمبعدين، وأن تكون لهم فعاليتهم السياسية وقدرتهم على تغيير القرار الاقتصادي والسياسي، ليستطيعوا أن يتسيدوا على بلادهم.

إن الشريحة الضيقة المتنفذة والمتسيّدة على الاقتصاد السوري معنية بالنشاط المضاربي إنها تملك التحكم بالثروات المحلية والحاجات الأساسية

تآكل الاستثمار العالمي في الطاقة

عتبة جديدة في تعقّد الأزمة

بدأت الآثار الممتدة لأزمة النفط تظهر نسبياً، فالقطاع الذي خسر 1 تريليون دولار من إيراداته في عام 2020 سيشهد تراجعاً كبيراً في الأموال المستثمرة في مجال الطاقة عموماً ليفقد 20% من قيمة الأموال التي استثمرت في عام 2019 ما يعني خسارة تمتد لقطاعات أخرى من الآلات والمعدات والشحن والنقل وصولاً للقوى العاملة والقطاع المالي الذي ينتظر سداد ديون وأرباح من قطاع الطاقة!

توزّع خسارة 20% من استثمار الطاقة

تراجعت الاستثمارات الدولية في قطاع الطاقة في عام 2020 بنسبة: 20% عن مستواها في عام 2019، وفق تقديرات وكالة الطاقة الدولية، لتخسر بالمجمل ما يقارب 370 مليار دولار معظمها في النفط والغاز... ولتكون هذه «الانتكاسة» الاستثمارية للقطاع هي الثانية خلال أقل عقد من الزمن، والتي قد لا يشفى منها أيضاً.

تقدّر وكالة الطاقة الدولية أن الاستثمارات التي ستدخل قطاع الطاقة عالمياً ستتراجع من مستوى 1,89 تريليون دولار في 2019 إلى 1,52 تريليون في 2020، وستفقد خمس قيَم الأموال التي كانت تدخل للتوسع في هذه الصناعة بكافة أشكالها: النفط والغاز، الطاقة الكهربائية، والطاقات البديلة إضافة إلى النووي والاستثمارات في مجال التخزين وكفاءة الطاقة.

التراجع الأكبر هو في قطاع النفط والغاز بطبيعة الحال، الذي ساهم بثلثي تراجع الاستثمارات، وبالمقارنة مع قطاعات الطاقة الأخرى، فإن الاستثمار في الوقود الأحفوري سيتراجع بنسبة 32%، مقابل 10% في كل من قطاعي الشبكات الكهربائية والطاقات البديلة التي أبدت مرونة أعلى «حتى الآن» في التعامل مع أزمة التوقف الذي شمل الاقتصاد العالمي منذ مطلع العام.

أما جغرافياً، فيختلف التراجع بين مناطق العالم الأكثر تأثيراً على الاستثمار في مجال الطاقة، والصين التي تعتبر الأبرز في توسع استثمارات الطاقة سيتراجع استثمارها بنسبة 12% وهي رائدة في توسيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، ما قلّص من أثر تراجع الاستثمار في المشاريع النفطية وتحديداً في المصافي، بينما أعلى مستويات التراجع في الولايات المتحدة بنسبة 25% حيث قطاع الطاقة لديها متمحور حول استخراج النفط والغاز «نصف استثمار الطاقة الأمريكي مرتبط بتدفقات الوقود الأحفوري»، بينما التراجع في أوروبا يقارب 17% والتراجع أقل لأن الاستثمارات الأوروبية واسعة في مجال الشبكات الكهربائية وتخزين وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.

وكذلك الأمر، إذا نظرنا إلى كبرى الشركات العالمية في مجال النفط والغاز فقد قلصت استثماراتها بين 20% وصولاً إلى 54%. وشركات مثل: إكسون موبيل الأمريكية، بتروشاينا الصينية، أرامكو السعودية قلصت استثماراتها بنسبة: 30-32- 28% على التوالي. بينما شركة سوناطراك الجزائرية قلصت استثماراتها بنسبة 50%، وهي من أعلى النسب بين الشركات التابعة للحكومات.

قطاع النفط الصخري الأمريكي سجل أعلى متوسط لتراجع الاستثمار بنسبة 50%، مع توقف الاستثمار نهائياً في العديد من الشركات، وترقب توسع إشهار الإفلاس بين هذه الشركات.

أزمة النفط الحالية أعقد من 2015

الصدمة الأكبر في النفط والغاز وخسارته لثلث استثماراته لا ترتبط فقط بالتراجع الكبير في سعر النفط منذ مطلع العام الحالي، بل إن القطاع في وضع هش، وهذه صدمته الثانية خلال أقل من عشر سنوات. فهو لم يتعافَ جدياً من أزمة 2015 التي قلصت الاستثمارات، ولم تستطع أن تعود بعدها إلى المستوى السابق. فإثر هبوط سعر النفط العالمي بنسبة 50% بين 2014-2015، هبط الاستثمار النفطي عالمياً بنسبة 20% خلال عام واحد، من مستوى 1113 مليار دولار إلى 891 مليار دولار، ومن ثمّ إلى 734 مليار دولار في 2016، ولم يرتفع بعدها بل استمر عند مستوى يقارب 756 مليار دولار سنوياً حتى الأزمة الحالية، إذ انخفض فجأة في 2020 إلى مستوى 511 مليار دولار والذي قد لا يرتفع كثيراً بعده، هذا إن لم يستمر في الانخفاض والتآكل!

ظاهرة أخرى تشير إلى احتمال استمرار الاستثمار بالتراجع بعد عام 2020 وهي عدم تراجع تكاليف الإنتاج. فعادة خلال الأزمات تتراجع تكاليف الاستثمار وهو ما يجعل الشركات الناجية وصاحبة القدرات المالية الأكبر قادرة على مركزة الإنتاج وإعادة توسيع الاستثمار، الأمر الذي حصل في عام 2015 إذ انخفضت كلفة الإنتاج النفطي عالمياً بنسبة 17% عن مستوى عام 2014 وتراجعت تكاليف الاستخراج والإنتاج وتكاليف التمويل وغيرها.

بينما حتى الآن في 2020 انخفضت كلف الإنتاج بنسبة 7% فقط، أما في قطاع النفط الصخري فتكاليف الإنتاج التي انخفضت بمقدار الربع في عام 2015 ومكنّت القطاع من الاستمرار نسبياً مع أسعار بين 50-60 دولار للبرميل، لم تنخفض اليوم إلا بنسبة 7% الأمر الذي يجعل تكيّف هذا القطاع شبه مستحيل، وينذر بتوقفه فيما لو استمرت كلف الإنتاج عند المستوى الحالي، وتحديداً، إن الأسعار غير مرشحة للارتفاع في الأجل القصير.

إن تكاليف الاستثمار في 2020 لم تنخفض إلاّ في مجال التكاليف الخدمية والهندسية، بينما لم تتراجع حتى الآن أسعار أصول رأس المال والمعدات المستخدمة في الإنتاج، ويستمر ارتفاع كلف التخزين وسط تراجع عميق في الطلب العالمي، وتستمر كلف الديون المتراكمة في قطاع النفط بالتفاقم، وترتفع تكاليف الحصول على أموال إضافية لتمويل الدَّين ومن ثمّ استمرارية الاستثمار، حيث قطاع النفط الأمريكي على سبيل المثال يمتلك أعلى نسبة من «الديون الفاشلة» في الاقتصاد الأمريكي، وهو حتى الآن من ضمن أضعف القطاعات النفطية عبر العالم من حيث توازنه المالي، ما يجعل استمرارية النفط الصخري الذي يشكل نسبة 60% من الإنتاج الأمريكي موضع تساؤل جدي...

لم تنخفض تكاليف الاستثمار إلاّ في مجال التكاليف الخدمية والهندسية بينما لم تتراجع حتى الآن أسعار أصول رأس المال والمعدات المستخدمة في الإنتاج

إن تراجع الاستثمار في مجال الطاقة عموماً، وفي قطاع النفط والغاز تحديداً بمقدار الثلث يحمل دلالات على عمق الأزمة... ويمتد ليؤثر على جملة قطاعات خدمية ومالية مرتبطة لم تظهر آثارها بعد، كما يبدو أنه لن يمتلك القدرة على الاستمرار بهذا المستوى المنخفض من الاستثمار كما حصل في عام 2015 بعد أن انهار سعر النفط بنسبة 50%، فهذه المرّة الأزمة أعقد والطلب قد لا يتعافى، وتكاليف الإنتاج قد لا تنخفض بالمقدار ذاته كما حصل في عام 2015 ما يعني عدم إمكانية توسيع الاستثمار، وبالمقابل كمية الديون المتراكمة في قطاع النفط عالمياً أكبر بكثير ومعالم الفشل المالي قد تكون المرحلة اللاحقة بعد مرحلة تقليص الاستثمارات. وأخيراً فإن هذا التراجع الاستثماري يحمل دلالات على أسعار الطاقة في الأجل المتوسط فتراجع الاستثمار سيعني تراجعاً في الإنتاج، وعودة السعر للارتفاع ليدخل الاقتصاد العالمي في مرحلة تضخّم أكبر، ترتفع فيها أسعار السلع الأساسية وتتراجع فيها القيم الفعلية للدخول العالمية، لتضيف إلى تعقيد البطالة الواسعة تعقيداً اجتماعياً وسياسياً إضافياً، وتنتقل الأزمة الاقتصادية إلى مستوى اجتماعي وسياسي أعلى من الحالي بكثير، وهو ما بدأنا نرى ملامحه من النيران التي تشتعل في المدن الأمريكية وغيرها...

إذا التصوير صار برخصة طيب ليش المسؤولين لأ؟!

يا غافل إلك الله!! كل يوم عنا قرار جديد... كل يوم عنا تصريح جديد... كل يوم في عنا موتة وجلطة جديدة...

■ دعاء دادو

قال قرر رئيس الجمعية الحرفية للمصوّرين بحلب بـ 2020/5/29 « منع أي مصوّر من التقاط الصور في الأماكن العامة والخاصة إلا بوجود بطاقة صادرة عن الجمعية»...

وأوضح حضرة رئيس الجمعية «بإمكان المصورين الهواة الحصول على بطاقة من الجمعيات الحرفية للمصوّرين بعد عرض نماذج من صور التقطوها على لجنة تابعة للجمعية، وإذا نالت الموافقة يحصل الهاوي عندئذ على بطاقة تمكنه من التصوير في جميع المحافظات السورية، حيث تبلغ تكلفة إصدارها 25 ألفاً و500 ليرة سورية، وينتسب صاحبها تلقائياً إلى الجمعية الحرفية للمصوّرين»..

هاد الخبر الوحيد الحلو واللذيذ يلي كنا ناطرينو لحتى نُدرك «من الإدراك» أديشون مُتحمصين «من الحماس يعني» على تنمية مواهبنا..

بتعرفوا لازم نزبط الصور يلي عم نصورها كرمال نحصل ع البطاقة لتخولنا للانتساب للجمعية الحرفية للمصوّرين السوريين، بس ما لقيت فيها شي غالي بصراحة غير هل الـ500 ليرة!!!

طبعاً، أنت بلحظة بتفكر إنو أعضاء هل الجمعية هنن أساتذة عالميين بالتصوير وشغلهن أكتر من مذهل.. ما علينا...

بس متل ما قال واحد من المهتمين فعلاً من هواة التصوير وبيعرف شغل بعضهم: «يا عيني في من هدول يلي اسمون هواة «المتطفلين ع المهنة» يمكن بيحطوا شغل كم مصور محترف منتسب للجمعية بجيبتهن الصغيرة بتقنياتهن وأسلوبهن واجتهادهن واختياراتهم، ومن غير المنطقي إنو متل هاد الاحتراف يقيم عملهن!».

بالمناسبة، وبدون ما نقلل من قيمة حدا.. بس في وحدة عقبت ع هل القرار وقالت «ممكن بعد إذنك تصورولنا أعضاء الجمعية يلي أول مرة بحياتي بسمع فيون!!»

وجب للتنويه، بأوروبا والغرب بشكل عام ما صار هيك شي الله وكيلكم... بس برافو قراراتون حكيمة ديماً.. نابعة من وإلى صميم القلب وهي من عنا حطينالون أحببته...

في سؤال خطر ببالي: «إذا بدي أتصور سيلفي بالشارع بكاميرا موبايلي وأبعتها لأهلي المهاجرين، هل يجب عليي أن أدفع الـ25000 ليرة كي أحصل على البطاقة لكي أقدر أن أتصور في الشارع؟»

سؤال تاني كمان: «هل يجب أن أعرض عليهم صوري سيلفي كي يعطوني رأيهم إذا كانت الصورة واضحة ووجهي جميل لكي أتشرف بحصولي على بطاقة المحترفين وأنا لست مصورة ولا من الهواة؟؟»

سؤال تالت وأخير «في حال ما دفعت مصاري ولا حصلت ع البطاقة وحبيت إني أتصور بأحد شوارع بلدي ويلي هية حقي إني اتصور فيها متل مو حقي إني أمشي بشوارعها، وشافني المراقب ع عملية الضبط، شو هية المخالفة يلي رح أكلها مثلاً... مخالفة عم تصور؟؟ طيب وين بدي أدفعها؟؟ ويا ترى حيكون هل المراقب متلو متل غيرو من المراقبين بـ 500 ليرة بيمشي؟»

هل الحكي عنجد مسخرة ومالو جنس الطعمة كمان، هاد الحكي ما سمعناه بولا قانون موجود ومالو مطبق بأية دولة إذا حابين إنكون تقلدوا حدا.. إلا في حال كنتو من ذوي المثل يلي بيقول «خالف تعرف»... لك يا عيني من حق أي هاوي بالدنية إنو يمارس هوايتو بدون ما يلتزم بأية جهة... هاد حق بشري...

بالعكس تماماً، لازم تدعموا الهواة وتوفرولون أماكن مناسبة لينمو مواهبون... مو تكبتوهن بأرضون يا خطيتون...

أي بيكفي في شوارع ببلدنا ما حدا بيسترجي يفوت أو يقرب عليها مدري لي؟ ويلي هية فعلياً الشوارع يلي بيسخوا عليها بالنضافة واللطافة وجميع الخدمات!!!

لما هل المواطن السوري المنتوف المشحور الملعونة أفطاسو.. متل تلت رباع الشعب العاطلين عن العمل وعايشين تحت رحمة الله.. سمع بإجبارو ع دفع مبلغ الـ25000 كرمال هواية عم يمارسها فرط ضحك... وضحكوا معو أهلو وولاد الجيران وولاد الحارة كلون...

طبعاً نحنا مالنا ضد تنظيم أية مهنة، شرط يكون فيها استفادة للعاملين فيها مو تكون بس باب جباية أموال وتكسب... لأن في كتار آخدين التصوير هواية هواية هواية يا جماعة!!

لأنو بهل الحالة رح يختلط الحابل بالنابل وتضيع الطاسة أكتر مالها ضايعة.. والهواة رح تنخمد فنونن وتطير أحلامون وينقطع هل بصيص الأمل يلي هنن فعلياً عم يفرغوا فيه من الطاقة السلبية المتراكمة من سنين الحرب والنهب جواتون وع حسابهم...

في واحد من هل المواطنين قال «صار جزدان المواطن السوري عبارة عن قطعة جلد تحتوي بداخلها ما يلي: الهوية- شهادة سواقة- بطاقة سيارة للبينزين- البطاقة الذكية العائلية- مهمة منشان إذا رجع حظر التجول- رخصة تصوير منشان إذا اندهش بشي منظر جميل بالبلد وحب يصورو- شوية أوراق مشققة قديمة... واحتمال تلاقي معو مصاري...»

مختصر الكلام، التصوير فعل إنساني شبيه بالمشاهدة بالعين.. هو هواية وفن حقيقي مو الكل عاملو باب للرزق.. وما فيكون تمنعوا حدا شاف الشارع أو أصدقائه أو آثار بلدو وتمنعوه إنو يصورها أو يتصور معها!!

وبالنسبة لاستديوهات التصوير فهي بتخضع للقوانين التجارية بالبلد، متل أي محل.... ولا حدا يفكرنا لا سمح الله عم نعمل من الحبة قبة أو عم ننق كتير أو بعيد الشر بعيد الشر مو عاجبنا العجب!!!

بس كلشي زاد عن حدو انقلب ضدو... الله وكيلكم- عنجد هُزلت ولووووو...

ويمكن نحن بحاجة لوضع ضوابط على عمل المسؤولين.. المتطفلين على مهنة المسؤولية... بس للحق كلهم هواة برخصة مدفوعة.. عرفتوا كيف؟.

لازم نزبط الصور يلي عم نصورها كرمال نحصل ع البطاقة لتخولنا للانتساب للجمعية الحرفية للمصوّرين السوريين

وحدة الإنسان من جديد.. والسياسة الصحية البديلة..

يعاني الفكر الفلسفي في المجتمع الطبقي من الفصل بين ثنائية الذاتي- الموضوعي، ومن ثنائية المجرد-الملموس. فأزمة هذا الفكر تكمن في عدم القدرة على الربط الجدلي بين طرفي العلاقة، ما يمنعه من الإمساك بالتحول النوعي بينهما. من بين انعكاسات هذا الفصل على الوعي السائد، والفكر السياسي، ومجمل البنية الإيديولوجية لهذا المجتمع، أنه ينعكس مباشرة على الفكر الطبي والسياسة الصحية لهذا المجتمع.

■ محمد المعوش

تغييب الإنساني في الطب

من المعلوم أن الطب والفكر الصحي «النفسي والجسدي» السائدين يتعاملان مع الأمراض، وبالتالي مع علاجها، انطلاقا من خلفية سياسية تنطلق من تأبيد النظام الطبقي الرأسمالي القائم وعلاقاته. إنها إذاً تنطلق من أسس نظام لا إنساني في التعامل مع جسد وعقل ينتميان إلى إنسان متكامل له وجود إجتماعي وتاريخي. هذا يؤسس إلى تغييب الأساس الاجتماعي للأمراض عامة، ويتعامل مع نتائجها فقط. ومما يمكن ذكره أمراض صارت سمة المرحلة الراهنة «الرأسمالية في مرحلة تعفنها ووصولها إلى حدودها التاريخية» كالسرطان، الفصام العقلي، أمراض القلب. اخترنا هذه الأمثلة خاصة لما لها من خصوصية نوعية من حيث حدتها واتساع انتشارها بينا فئات واسعة تكاد تشمل مختلف الطبقات، وإن ظهرت أكثر لدى القوى المقهورة والمستغلة والمهمّشة. تعاطي الطب السائد اليوم مع هذه الأمراض «وغيرها» يُفرّغ موضوع الطب «الإنسان الفرد» من مضمونه الإجتماعي التاريخي، على الرغم من أنّ بروز محاولات للربط بين المجتمع والأمراض لم يعد أمام الفكر السائد خياراً إلا تبنيها ولو بأشكال مشوهة. ولكن لا تزال الممارسة الصحية باتجاهها العام الغالب محكومة بمنطق تغييب الاجتماعي- السياسي التاريخي، وعدم البحث بالأسباب. فالبحث الجيني، أو الغذائي، وحيد الجانب «في حالة السرطان»، والدماغي البيوكيميائي «في حالة الفصام»، وعادات التدخين والنظام الغذائي «في حالة أمراض القلب» مثلاً، كلها مؤشرات على تغييب الإنساني في موضوع الطب. وهذا شكل من الفصل بين الذاتي والموضوعي.

شكل آخر من الفصل

على الرغم من بروز تيارات تاريخية «غير ماركسية بالضرورة» تشدّد على العلاقة بين الجسدي والنفسي، وتأثير النفسي على الجسدي تحديداً، إلا أن الاتجاه العام الغالب لا يزال أيضاً يفصل بينهما، وهذا يمكن قياسه في الفصل بين قطاعين للطب في العالم أكادمياً وممارسياً، هما: الطب الجسدي وكل ما يتعلق به من أمراض من جهة، والطب العقلي- النفسي من جهة أخرى. هذا يُثبت الفصل بين طرفي علاقة الملموس والمجرد، المشار إليها أعلاه، عبر الفصل بين جدلية المعنوي والمادي في الإنسان، فيهدم وحدته. هذا الهدم للوحدة يحصل أيضاً على مستوى تفكيك الجانب المادي الجسدي من الإنسان، عبر تفكيك العلاقات العضوية التبادلية بين أعضائه وكونها تشكل وحدة متكاملة. لا نلغي بذلك ضرورة التخصصية، ولكن نقصد به العقلية الطبية التي يتم فيها تقييم الخلل والتوجه إلى علاجه.

سنحاول أن نُظهر أهمية هذا الفصل عبر حالة قد تتخطى قضية النفسي المباشر«القلق، الاكتئاب...» على الجسدي «أوجاع المعدة، ضغط الدم....»، وليكن المثال غريباً. فما علاقة فقدان النظر في إحدى عيني الإنسان بألم ما في أعصاب أو خلل ما في الساق التي تنتمي إلى ذات جهة العين التي فقدت النظر؟! لعلاج هذا الخلل في الساق يقوم الطب السائد اليوم بفحص الساق، عصبها، عضلها، وأي شيء فيزيولوجي أو بيولوجي، وحتى العادات التي قد تؤثر على الساق، ومنها النوم والجلوس والمشي والعمل والرياضة، ونوع الحذاء...

إعادة توحيد الإنسان من جهة وتوحيد الإنسان مع المجتمع من جهة أخرى بعد قرون من الفصل والتفكيك لتجاوز أمراض المجتمع الرأسمالي المأزوم

أين دور فقدان النظر في إحدى العينين هنا؟ إذا اعتمدنا وحدة المادي والمعنوي، أو الملموس والمجرد، في الإنسان، فيمكن القول: إن الجسد هو في النهاية الجسد الاجتماعي المعاش، والتفاعل معه يحصل عبر التفاعل مع انعكاسه في الوعي الفردي. هنا، إن فقدان النظر في إحدى العينين سيجعل الصورة المنعكسة للجسد في الوعي تعاني إهمالاً نسبيا عن غير قصد لذلك القسم من الجسد الذي لا يغطيه النظر بالمعنى النفسي، أي من ناحية العلاقة النفسية معه. عندها قد ينتقل الثقل النفسي لصورة الجسد المعاش في الوعي إلى القسم الواقع تحت النظر المتاح. وهذا ما يعطي هذا القسم دورا أعلى من الناحية النفسية في العلاقة مع العالم وفي النشاط. من هنا سيحمل هذا القسم تركيزاً نفسيا أكبر وستعاني الساق في هذا القسم من الجسد من ضغط أعلى، وبالتالي إجهاداً أعلى. هذا ليس إلا مثال ربما قد يَظهر تطرفاً في الفكرة، ولكن لماذا لا يمكن تقبّله أو حتى التفكير فيه؟ هذا يفتح على باب واسع من التصورات الجديدة عما يمكن أن تنتجه تلك الوحدة الجدلية المعقّدة للإنسان. هذا يعيدنا إلى الباحث السوفييتي ألكسندر لوريا الذي كتب كتاباً خاصاً «عقل إنسان ذاكري، كتاب صغير حول ذاكرة عظيمة» عن حالة شخص يملك قدرة تصور وتخيلّ عالية قادرة على تغيير دقات قلبه، أو حتى رفع حرارة جسمه بشكل دقيق، وصلت إلى حد قدرته على تخفيض دقات قلبه إلى حد التوقف، أو حتى رفع حرارة يده اليسرى وتخفيض حرارة اليد الأخرى في ذات الوقت!

الانتقال بين عالمين: أية سياسة صحية؟

في لحظة انهيار العالم القديم، في علاقاته وأسسه المادية، نحن أمام تحوّل شامل نحو عالم جديد يتجاوز الانقسام والفصل بين طرفي العلاقة المذكورة أعلاه، كونه تجاوزاً للانقسام الطبقي نفسه، الذي هو أساس الانقسام الفلسفي. لا بل إن من شروط تجاوز الانقسام الطبقي هو تجاوز نسبي لانعكاسات هذا الانقسام في الفكر على فهم الإنسان ووحدته مع المجتمع الملموس، من أجل القدرة على الوصول إلى هذا الإنسان وإلى تناقضاته وتقديم الإجابات عنها. ونحو العالم الجديد لا بد وأن سياسة صحية وفلسفة طبية ستقوم، أساسها التوجه نحو أسباب الأمراض القائمة اليوم، والتي هي في أصلها أمراض اجتماعية- تاريخية في نهاية المطاف. من السرطان، كتكثيف لانفجار طاقوي منفلت داخل الجسم، هو انعكاس لانقطاع التبادل الموضوعي «الاغتراب» بين الفرد والمجتمع، وتراكم التوتر وضغط الحاجات والاحباطات وانفجاراها في الجسد. إلى الفصام الذي هو انهيار للعقل وتفكك لصورة العالم والذات، وتعبير عن ذات الانهيار في علاقة فرد- مجتمع، وتهشّم الأدوار وتعطّلها، بينما هو "يعالج" اليوم بالعقاقير المثبطة أو المنشطة. لينتعش بذلك سوق العقاقير العصبية الضخم، كما أن القطاع الطبي يراكم أرباحاً مهولة، ربطا بأرباح قطاع التأمين، وأرباح القطاع الدوائي كلّه. وحتى لا ننسى، إن فقدان ثقة الغالبية بفساد القطاع الصحي السائد، جعلهم يتوجهون إلى فئة من المشعوذين والدجالين، هم من أكسسوار الإمبريالية، وذات علاقة الفصل إياها بين الملموس والمجرد، أو المادي- المعنوي. هؤلاء هم تجار الطب "الروحي" الرائج من يوغا وتأمل وطاقة إيجابية وحتى "خبراء الأعشاب". هؤلاء هم المكمّل لعلاقة الفصل إياها، والجانب الآخر من عملة القطاع الصحي السائد.

وفي جوهر هذه الفلسفة الطبية :إعادة توحيد الإنسان من جهة، وتوحيد الإنسان مع المجتمع من جهة أخرى بعد قرون من الفصل والتفكيك، لا لتجاوز أمراض المجتمع الرأسمالي المأزوم فقط، بل لبناء سياسة صحية اجتماعية- تاريخية، قد تعيد صياغة العلوم الطبية بشكل جذري. فكما أن اضطرابات الشخصية قد تؤثر على عضلات الوجه والظهر والرقبة، فـ"إن أسباب الوفاة كثيرة، من بينها: وجع الحياة" على حد تعبير الشاعر المعروف.

قراءة أولية في حادثة فلويد- بوعزيزي الولايات المتحدة!

تتصاعد الاحتجاجات في الولايات المتحدة الأمريكية على إثر جريمة قتل جورج فلويد في مدينة مينيا بوليس، في يوم الاثنين 25 من شهر أيار الماضي، لتبدأ هذه الاحتجاجات في ولاية مينيسوتا وتنتقل بعدها إلى عدد من الولايات التي فرض حظر تجول في خمس منها حتى الآن، في محاولة لاحتواء الاحتجاجات التي بدأت بشرارة تشبه محمد بوعزيزي في تونس، ولا نعرف أين ممكن أن تنتهي.

■ علاء أبوفرّاج

ترتبط الأحداث التي تشهدها الولايات المتحدة بسلسلة من أحداث العنف التي تتشارك فيما بينها باستخدام قوات الأمن والشرطة الأمريكية العنف المفرط وغير المبرر في كثير من الأحيان، هذا بالإضافة إلى أن هذه الأعمال الوحشية غالباً ما تأخذ طابع التمييز العرقي، إذ تتكرر الحوادث التي يشترك ضحاياها بكونهم أمريكيين من ذووي البشرة السوداء، وإذا كان التمييز العنصري يظهر في الكثير من مفاصل الحياة والتاريخ الأمريكي القديم والراهن، إلا أن هذه القضية باتت من أكثر صواعق التفجير خطراً وهو ما لا يغيب عن الكثير من نخب السياسة الأمريكية.

لماذا قتل جورج فلويد؟

جورج فلويد رجل أمريكي الجنسية في منتصف العقد الرابع من العمر، فقد أسوة بملايين آخرين عمله نظراً للإغلاق الرسمي الذي فرضته الحكومة الأمريكية، والذي اتخذ من كورونا ذريعة للتغطية على عمليات الإغلاق الهائلة الناجمة عن أزمات أعمق وأبعد تتعلق بالدَّين والنفط، وعلى الرغم من أن هذا الإجراء كان الأكثر اتباعاً في التصدي لوباء فيروس كورونا المستجد، إلا أنه في مكان بقسوة الولايات المتحدة حمل معه المآسي لكل الذين لم يستطيعوا إعالة أسرهم، نظراً لغياب دور الدولة الداعم والذي انصب على دعم الشركات، وترك المواطنين يواجهون الجوع والعوز والمرض.

قصة فلويد بدأت عندما ذهب إلى بقالية بجانب مكان سكنه ليشتري علبة سجائر، لكن البائع شك بأن ورقة الـ **$20** التي يحملها فلويد كانت مزورة، وطلب من الرجل أن يُعيد علبة السجائر إلا أن فلويد رفض طلب البائع الذي قام بإبلاغ الشرطة، بعد قليل من الوقت وصلت الشرطة واعتقلت فلويد الذي كان لا يزال في المكان نفسه يجلس بصحبة بعض الأشخاص، وأبلغته الشرطة بأنه رهن الاعتقال بسبب «ورقة نقدية مزيفة»، بعد بضع دقائق قام أحد رجال الشرطة بدفع فلويد إلى الأرض ليضع ركبته فوق رقبة الرجل الذي حاول الاستغاثة، وقال بصوت مسموع: إنه لا يستطيع التنفس إلا أن الشرطي لم يقم بأي إجراء حتى عندما توقف فلويد عن الحركة، ليتبين لاحقاً أنه فارق الحياة. المفارقة أن هذه الحوادث تحصل بشكل متكرر بل الأكثر من ذلك، أن إيرك غارنر قضى بنفس الطريقة عام **2014**، إذ حاول رجال الشرطة اعتقاله لبيعه الدخان دون ترخيص.

والقول بأن هذه الحوادث متكرر وباتت جزءاً من المشهد لا يعني إطلاقاً أنها مقبولة، ولكن ردات الفعل عليها تختلف بين فترة وأخرى، وبات واضحاً للجميع أن الولايات المتحدة تعاني من أعلى درجات الاحتقان في هذه الفترة، نظراً للنتائج الكارثية التي ترتبت على نسب البطالة المرتفعة والاستياء من الأوضاع الصعبة التي يعيشها كل العمال بالأجر وفقراء البلاد، وهذا يجعل الأمور جاهزة للانفجار ويحمل معه سيناريوهات تنبئ بمواجهات دموية.

الحرس الوطني وورقة الجوكر

يشكل الحرس الوطني الأمريكي جزءاً أساسياً من القوات المسلحة في البلاد، ولنستطيع أن نفهم الدور الذي يجب على هذه القوات أن تلعبه، علينا أولاً أن نعرف وظيفتها وهي تحديداً التصدي للتمردات المسلحة داخل الولايات المتحدة، بالإضافة للاستجابة للكوارث الطبيعية والصحية، وكانت هذه القوات عبارة عن مجموعة من الميلشيات التي بدأت محاولة تجميعها ضمن إطار قانوني لتصبح قوات عسكرية مدربة خاضعة لسيطرة سلطة الولايات والسلطة الفدرالية، إذ يحق للرئيس استخدام هذه القوات عند الحاجة لها، وتتقاطع طبيعة هذه القوات مع الكثير من القوات المسلحة التي لعبت دوراً محورياً في ضبط احتجاجات أو انتفاضات في بلدان متعددة، فهي قوات تلتزم اللباس المدني في الأوقات العادية، ولا يمنع أعضاؤها من ممارسة حياتهم المدنية والمهنية، ويكون وجودهم ضمن هذه القوات بوصفه «عملاً جزئياً»، هذا ما يجعل منها ذراعاً عسكرية معدة للاستخدام الداخلي على الرغم من أن أفرادها شاركوا سابقاً بمعارك خارج البلاد.

يجري دفع قوات الحرس الوطني لضبط الأمور، وهو ما يصر عليه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والتي تم نشرها حتى اللحظة في **11** ولاية، وعلى الرغم من التصريحات بأن لا نية حتى الآن لاستخدامها على المستوى الفدرالي العام، إلا أن هذا الخيار لم يعد مستبعداً، وهو ما يحمل ضمنياً احتمالات صدام مسلح بين جهات وفئات لا تظهر بوضوح على مسرح الأحداث بعد.

بداية حكم ترامب كانت إعلاناً عن درجة انقسام حاد وكان هذا الانقسام يتمظهر في الحملة الانتخابية بين هيلاري كلينتون ودونالد ترامب ولكنه انقسام شديد بين النخب السياسية

الانقسام وآثاره

ضمن ما يجري اليوم شغلت «معركة» ترامب مع موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» وسائل الإعلام، وما جرى يستحق الوقوف عنده؛ فقد قامت إدارة الموقع بحجب تغريدات للرئيس الأمريكي معلنة أنها انتهاك لسياسة الموقع، مما دفع الرئيس الأمريكي إلى التوقيع على أمر تنفيذي لرفع الحصانة عن وسائل التواصل الاجتماعي، وجرى حجب تغريدة أخرى أعلن الموقع أنها «تمجيد للعنف» بعد أن «غرّد» ترامب بإمكانية استخدام العنف والرصاص في مواجهة الاحتجاجات والسرقات.

لا يمكن نقاش هذه المسألة بشكل مختصر لأنها تحمل دلالات كبيرة، ويمكن الإشارة إلى أن الانقسام الأمريكي الذي بات عنوان الحقبة التي تعيشها «الإمبراطورية» بات يفرض على كل الأطراف استخدام كل الأوراق التي يستطيعون الضغط بها على خصومهم، فترامب الذي يستخدم توتير بشكل كثيف وإشكالي منذ توليه الحكم، يشكل عينة واحدة من آلاف السياسين الذين يستخدمون هذه المواقع ووسائل الإعلام التي يملكونها للتضليل حيناً، ودفع الأمور باتجاه مصالحهم حيناً آخر، وإن حرب «الأخبار المزيفة» والاتهامات المتبادلة حولها يجعل من وسائل الإعلام – وبشكل معلن هذه المرة – أدوات تعمل بشكل معلن لطرف في مواجهة طرف آخر، وهو ما قد يحمل معه الكثير حول مستقبل وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، والشركات الكبرى، مثل: تويتر وفيسبوك وغوغل والتي باتت مخازن معلومات ضخمة لم تعد هناك إمكانية لأن تعمل في الظل.

بداية حكم ترامب كانت إعلاناً عن درجة انقسام حاد، وكان هذا الانقسام يتمظهر في الحملة الانتخابية بين هيلاري كلينتون ودونالد ترامب، ولكنه انقسام شديد بين النخب السياسية، وإن كانت «أمنيات» أوباما في اللقاء البروتوكولي الذي جمعه بالرئيس الجديد بأن ينجح الأخير بالحفاظ على وحدة البلاد بدت غير مفهومة للبعض، إلا أنها اليوم تبدو أكثر وضوحاً، فالاحتجاجات التي تجري اليوم باتت تحدّياً جديداً أمام الإدارة الحالية بل وأمام البلاد كلها، والشكل الذي يحاول ترامب ضمنه احتواء هذه الاحتجاجات سيصب الزيت على النار، خصوصاً إن علمنا أن ملايين العاطلين عن العمل لن يظلوا في بيوتهم غير آبهين بمستقبلهم، بل سيخرجون اليوم وغداً إلى أن يجدوا مخرجاً. وإن كان ترامب وغيره من النخب يستهجنون السرقات التي تجري فهي مشاهد فريدة قد لا تُنسى، فالناس في الشوارع يكسرون واجهات المحلات و«يتسوقون» حاجياتهم التي حرموا منها، فإن ترى رجلاً يترك دراجته في الشارع ليقتحم متجراً دون أن يقلق من أن يسرقها أحد من المجتمعين في الخارج، يوحي وكأن قيماً وأخلاقاً جديدة يحملها هؤلاء لن تحمل لنا الحل بشكلها هذا بالطبع، ولكنها تهز منظومة كاملة بلا شك.

التيار الذي يحطّم البرازيل

تختنق شعوب أمريكا اللاتينية سواء من حكوماتها التابعة لواشنطن تاريخياً، أم من حصار واشنطن على الحكومات اليسارية منها، ودأبها على التدخل فيها وتغييرها لصالحها. وزادت حدة الاختناق هذه مؤخراً مع بروز النموذج القديم بهيئته الجديدة من «يمين متطرف» أو «فاشية معلنة»، وعلى رأسها البرازيل بقيادة بولسونارو، وما تسببه حكومته من معاناة مضاعفة للشعب البرازيلي خصوصاً.

■ يزن بوظو

إن البرازيل هي أكبر دولة بالمساحة الجغرافية والتعداد البشري في أمريكا اللاتينية، ولها الوزن الأكبر على القارة في النواحي الاقتصادية والعسكرية، وبالتالي تعتبر صاحبة التأثير الأكبر على نشاط القارة سياسياً واجتماعياً، خاصةً بوجود ثماني دول على حدودها البرية، منها فنزويلا وكولومبيا وبوليفيا، ولهذه العوامل فضلاً عن غيرها، كانت على طول الخط الأولوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لتضمنها كـ «حليف» ضمن المسميات السياسية، و «تابِع» بالممارسات العملية.

صناعة ترامب اللاتينية

مع وصول تيار ترامب إلى دفة القيادة الأمريكية، وما طرحه من برنامج التراجع والانكفاء، عُزم استهداف اللاتينية بشكل أسرع وأكبر، بشكل أساس لتأمين مصادر نهب بديلة عمّا ستخسره دولياً، ولكسر وردع إرث النضال ضد الهيمنة الأمريكية في القارة لما يحمله من تهديد عليها... وليس من المستغرب، أن البرازيل كانت من أوائل الدول التي جرى استهدافها والهيمنة على حكومتها السياسية قُبيل الانتخابات الرئاسية في 2018، وأثناء حملات الترشح، جرى توقيف الرئيس اليساري السابق، لولا دا سيلفا، الذي يحظى بشعبية واسعة هددت بعودته إلى الحكم، إثر ادعاءات بتهم فساد قديمة جرى تجديدها، وحكم عليه بالسجن 12 عاماً. وتم انتخاب جاير بولسانرو من «اليمين المتطرف» لرئاسة البلاد واستلم مهامه في بداية عام 2019، وسُمي من الأوساط الأمريكية نفسها الشمالية والجنوبية منها، بـ «ترامب البرازيل»، وبعد سنة من حكمه، بينما أجري العديد من التعديلات والتغييرات في السلطة البرازيلية تضمن هيمنة تيار بولسونارو، وازدياد الضغط الشعبي لصالح دا سيلفا، تم الإفراج عن الأخير.

إرضاء الخارج عوضاً عن صحّة الداخل

منذ استلام تيار بولسونارو حُكم البلاد، عانى الشعب البرازيلي من السياسات الاقتصادية-الاجتماعية المجحفة بحقه، ولتزيد التفاوت الطبقي الحادّ أصلاً، أكثر مما كان عليه، عبر خطط التقشف، ورفع أسعار المحروقات والغذائيات، واستشراء الخصخصة، وانخفاض قيمة الأجور بالنسبة لمستويات المعيشة الجديدة، وحرق الغابات لصالح الاستثمار والخ، لكنها وكحال بقية دول العالم عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، جاءها وباء كوفيد-19 ليزيد من المآسي ويفضح الحكومة البرازيلية، صانعاً بذلك خضّة سياسية في البلاد تُنذر بانفجار اجتماعي.

فعلى شاكلة ترامب، عمد بولسونارو على تجاهل الوباء الفيروسي وتحذيرات منظمة الصحة العالمية حوله، معتبراً إياه «رشحٌ بسيط» بحسب تعبيره، بل وبشكل أكثر فظاظة من ترامب نفسه، فبعد تضاعف الحالات المصابة في البرازيل ووصول حدة الانتشار إلى شفى ذروتها، أعلنت السلطات إعادة فتح الأسواق والمحال التجارية، ودعى بولسونارو شعبه لإنهاء حالة الحجر المنزلي والعودة إلى الحياة الطبيعية.

لتعلن منظمة الصحة العالمية بعد ذلك بعدة أيام، عن انتقال مركز الوباء الفيروسي من الولايات المتحدة إلى البرازيل، وقد بلغ تعداد الإصابات «المعروفة والمسجلة» نصف مليون، علماً بأن إجراءات الفحوص تسير بحدودها الدنيا في البلاد، وبشكل غير كاف أبداً، مما يعني أن الإصابات الفعلية أكبر من ذلك بكثير، وبلغت الوفيات 28 ألفاً.

بين بدء مرحلة تضاعف الإصابات -الانتشار- في البرازيل وصولاً إلى إعلان منظمة الصحة بأن هذه البلاد باتت بؤرة الفيروس عالمياً، أقال بولسونارو وزيريّ صحة في بلاده قد اختلفوا معه حول كيفية التعامل مع الجائحة، واستقال الثالث من تلقاء نفسه في منتصف هذا الشهر، وبتاريخ 24، خرج رئيس البلاد ليحيّي أنصاره المحتشدين لدعمه بعد تعالي الأصوات المعارضة والمنددة له، بسبب كيفية تعامل حكومته مع الجائحة، بلا كمامة واقية، وداعياً أنصاره إلى زيادة هذه التظاهرات المناصرة له!

وإذا ما قامت الولايات المتحدة بإنقاذ «وولستريت» بمليارات الدولارات، بفترة ذروة انتشار الجائحة، عوضاً عن إنقاذ شعبها، فقد قامت البرازيل، بتاريخ 7 آذار بفعل مشابه وفقاً لموقع حكومتها كـ تابعٍ، عبر توقيع اتفاقية دفاعٍ مشترك مع واشنطن، والتي تعنيّ عملياً، باباً عريضاً يُمكّن واشنطن من التدخل في البلاد أمنياً وعسكرياً مقابل استمرار دعمها للحكومة، واستمرار الحكومة بالنهب وتقاسمه مع «المعلّم الأمريكي». بالإضافة إلى أنّ هذه الاتفاقية تعني بشكل أو آخر، جعل البرازيل منصة انطلاقٍ رسمية للأنشطة الأمريكية اتجاه باقي دول القارة اللاتينية، وتحديداً منها فنزويلا.

ظهرت إحصاءات تفيد بأن غالبية المتوفين بنسبة 70% هم إما من ذوي البشرة السوداء أو من السكان الأصليين

الاضطهاد العرقي

أشارت ليتيشيا باركس، أحد أعضاء حركة العمّال الثوريون في البرازيل، عبر لقاء لها مع شبكة «Left Voice» إلى أنّ حالة الاضطهاد العرقي في البرازيل «عادت ملامحها للظهور بعد الأزمة المالية في عام 2008».

إن هذا التوجه كأداة يمكّن النخبة الحاكمة من السيطرة على المجتمع لزجّه في صراعات وهمية، وصولاً إلى بروز تعبيرات اقتصادية-اجتماعية عن هذه السياسات بشكل أكثر حدة، بالتوازي مع مجيء «اليمين المتطرف»، ليكون أجر العمال والموظفين من البشرة السوداء أو السكان الأصليين أقلّ من الآخرين من نفس المهنة أو العمل، بدرجة قد تصل إلى النصف، وأضافت باركس أيضاً إلى أنّ حوالي 50% من الشعب البرازيلي هم أصحاب بشرة سوداء، بإشارة إلى مدى خطورة هذه السياسات العنصرية على المجتمع، ومدى الاضطهاد الحاصل فيه بناء على هذا التوجه فضلاً عن غيره.

مع انتشار الوباء الفيروسي في البلاد، ظهرت إحصاءات تفيد بأن غالبية المتوفين، بنسبة 70% هم إما من ذوي البشرة السوداء أو من السكان الأصليين «الهنود»، وتعكس هذه الإحصائية نفسها موضوعة فرق الأجور السابقة، فمن لا يملك مالاً، لا يتمكن من الحصول على رعاية صحية كافية.

وقد صرّح محافظ مدينة ماناوس الواقعة شمال البلاد في ولاية أمازوناس، منددا بالسياسات العنصرية قائلاً: «أخشى من وقوع مجزرة، وأريد أن أعلن للعالم كله أننا نمتلك هنا حكومة لا تأبه بحياة السكان الأصليين... إن ما يجري في ولايتي، وفي مقاطعتي، جريمة بحق الإنسانية»

لكل فعل ردّ فعل

مع تزايد حالة الضغط والاضطهاد وتدني المستوى المعيشي والتدهور الصحي، تتزايد وتتعالى الأصوات المنددة والمناهضة للحكومة البرازيلية وسياستها من مختلف الأطراف وحتى الإعلامية منها، ففي 26 من هذا الشهر أعلنت شبكتا «غلوبو» و «تي في باندیرانتیس» الإعلاميتين البرازيليتين، بالإضافة إلى صحيفتي «فوليا دي ساو باولو» و «استادو دي ساو باولو» على مقاطعة الفعاليات في مقر الرئاسة البرازيلية بسبب اعتداء مناصري بولسونارو على طواقم عملهم.

إلا أن الطرف الأكثر جذريةً وتأثيراً هو الشعب البرازيلي نفسه الذي تنذر جميع الظروف الجارية عليه وحوله، عن قرب انفجاره...

الفرنسيون يرتّبون أولوياتهم:

الرأسمالية هي الوباء الأخطر

يبدو أنّ المرحلة الحالية والمقبلة أمام شعوب العالم التي تواجه كوفيد-19، قد بدأت بدفعهم نحو النضال من أجل الحياة بشكل مباشرٍ وحيّ، بسبب نتائج تفشي الوباء عالمياً، واستجابة الحكومات له، واضعة الأولوية للفيروس الآخر الأكثر فتكاً: الرأسمالية، بشكلٍ واضح.

■ إعداد: جنى أمين

الكمامات الصفراء

إذا ما كان الوباء الفيروسي عالمياً قد حدّ من الحراكات الشعبية بتظاهراتها ونشاطها مؤقتاً مطلع العام الحالي، فإن سلوك المنظومة الرأسمالية الوحشي والمتمثل بشكل أساس في الدول الغربية، خصوصاً في هذه الفترة نفسها، قد عاود ليدفع الشعوب نحو التحرّك مجدداً، بشكل أكثر قوةً ضمن معطى جديد يمكن وصفه: إن لم يقتلنا المرض، فبالتأكيد هذه المنظومة تفعل ذلك.. لتنضم فرنسا مؤخراً إلى قائمة الدول التي ما إن شمّت شعوبها رائحة بإمكانية التحرّك بعد وصول الوباء إلى ذروته، حتى انطلقت بنضالها... فبعد الرفع التدريجي لحظر التجوال في البلاد، شهدت عدة مدن فرنسية كبيرة، مثل: باريس وتولوز وليون ومرسيليا ومونبلييه وستراسبورغ وبوردو، تظاهرات جديدة تحمل مطالب اقتصادية واجتماعية، تحت اسم «الكمامات الصفراء» استمراراً لحركة «السترات الصفراء» وبالتعاون معها، فقد حملت هذه التظاهرات شعاراً مفاده تضامن «السترات الصفراء» مع «الكمامات الصفراء» ضد السياسات «اللاجتماعية» لحكومة ماكرون.

صورة صغيرة

لفهم هذه الحالة التي تدفع الشعب الفرنسي، رغم انتشار الفيروس في بلاده، إلى النزول إلى الشوارع متحدياً الوباء، توضح صحيفة «باريسيان» اليومية في باريس صورة الوضع المعيشي الجديد المتدهور في البلاد: «هذه الأشياء الصغيرة المرئية المتمثلة بعربات تسوق فارغة إلى حد أكثر من المعتاد، ووجبات طعام أكثر تواضعاً، وندرة المنتجات الطازجة، والنقص في توفر اللحوم، بالإضافة إلى طوابير أطول من المعتاد في الأيام الماضية على أبواب الجمعيات الخيرية التي تقدم المواد الغذائية للمحتاجين... الحرفيون والطلاب والأمهات العازبات والعمال المستقلون يحاولون جاهدين تجنب الانزلاق إلى حالة انعدام الاستقرار والفقر. كما يدركون جيداً أن الأزمة لن تأتي في الأسابيع القليلة المقبلة، بل هي قد بدأت بالفعل».

أبطال على التلفاز فقط

إضافة إلى ذلك، حتى الموظفين والعاملين في القطاع الصحي ومحال المواد الغذائية مثلاً، من الذين اعتبروا عمالاً «أساسيين» يجري الاحتفاء بهم إعلامياً ووصفهم بالأبطال وما إلى ذلك، يعانون المعاناة الأكبر جراء الأزمة، دون حصولهم حتى الآن على أية مكافآت مالية أو زيادات على الرواتب أو تحسين في ظروف العمل، لم يحصلوا على أيّ شيء من الذي وُعدوا به على شاشات التلفاز وعلى ألسنة المتحدثين باسم هذه الحكومة.

ففي 14 من الشهر الحالي، على سبيل المثال، تظاهر موظفو وعمال مستشفى «روبيرت ديبريه» في العاصمة باريس للمطالبة بزيادة الأجور والدعم للقطاع الصحي، وقد علقت إحدى الطبيبات «شيرين بن زويد» متوجهة بكلامها لماكرون وحكومته: «نحن لسنا أبطالاً ولسنا بحاجة لأوسمة منك، نحن عمال وموظفون ويجب أن نكون قادرين على القيام بعملنا في ظروف جيدة، لذلك فنحن بحاجة للمزيد من الأسرّة وإلى زيادة في الأجور»

ويهدد الوضع المعيشي الناشئ مع ظروف العمل السيئة إلى إقدام العديد من العاملين في المستشفيات على الاستقالة من عملهم في ظل انتشار الوباء الفيروسي، علماً بأن ماكرون قد وجّه بصرف «500 يورو» للعاملين في القطاع الصحي المتواجدين على خطوط الجبهة الأمامية، إلا أن هذا المبلغ لا يغني شيئاً على الإطلاق.

ويطالب عمال القطاع الصحي إضافةً لما سبق، بتجهيزات طبية جديدة، والمزيد من الأسرّة، وإلى إشراكهم بشكل أكبر في عمليات صنع القرار داخل المستشفيات، وقد دعا منظمو هذا الحراك الشعبي إلى إقامة «مبادرة وطنية مركزية من النقابات والجمعيات والأحزاب الكبيرة» في أقرب وقت ممكن.

وعود بزيادة الوعود؟

بسبب هذه الأحداث الأخيرة، أرغمت الحكومة الفرنسية على بدء محادثات حول إصلاح النظام الصحي عبر ما وصفوه بخطة إصلاحية سيجري تقديمها بحلول منتصف شهر تموز القادم، وصرّح وزير الصحة اوليفيير فيران: أنه من المقرر أيضاً رفع رواتب العاملين في المستشفيات ودور التمريض مؤكداً للمتظاهرين بأن «رسالتكم قد وصلت». إلا أنها ليست المرة الأولى للحكومة الفرنسية أن تقوم بهكذا وعود، بل باتت تصبح أكثر فأكثر على نموذج «نعدكم بوعود أفضل»، ومن المفارقة أنه في نفس الفترة التي قال فيها وزير الصحة تصريحه السابق، كانت التظاهرات الشعبية في الشوارع يجري مقابلتها بالقمع عبر الهراوات وخراطيم المياه وقنابل الدخان... لتعطي الحكومة الفرنسية بدورها رسالتها الفعلية.

الصورة عالمياً

• أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أنه قرر تأجيل قمة دول مجموعة «G7» في الولايات المتحدة إلى سبتمبر القادم، مشيراً إلى أنه يسعى إلى دعوة روسيا إلى هذا الاجتماع.

• قال دميتري مدفيديف، نائب رئيس مجلس الأمن الروسي إن عواقب وخيمة ستكون لانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة «السماء المفتوحة»، وكذلك موقف البيت الأبيض من معاهدة «ستارت-3».

• دعا الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة إلى «إعادة النظر» في قرارها قطع العلاقة مع منظمة الصحة العالمية على خلفية تعامل المنظمة مع أزمة فيروس كورونا.

• أعلنت السلطات الأفغانية أنها أفرجت عن أكثر من 700 سجين من أفراد حركة «طالبان» خلال اليومين الماضيين، مؤكدة أن العملية تتم بناء على القوائم المقدمة من قبل الحركة.

• حذر البنك المركزي الأوروبي، من أن المخاوف من خروج الدول الأكثر مديونية من منطقة اليورو- بسبب تأثير فيروس كورونا المستجد- من المرجح أن تنمو في الأسواق إذا لم تتخذ تدابير للحد من الأعباء. مشيراً إلى أن جائحة كورونا تزيد من مخاطر وتحديات الاستقرار المالي في منطقة اليورو.

• توقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا» ارتفاع الدَّين العالمي لصناعة الطيران إلى 550 مليار دولار بحلول نهاية العام الحالي، بزيادة قدرها 120 مليار دولار على مستويات الديون في بداية عام 2020؛ بسبب تداعيات أزمة وباء كورونا.

بريطانيا: الخصخصة والوباء

يسأل الإنسان العاقل نفسه: ما الذي جعل بريطانيا تتعامل بكل هذا السوء مع وباء كوفيد-19؟ فهي دولة ثرية ولديها سادس أقوى اقتصاد في العالم، وتاريخ فخور لمرفق الصحة الوطني الذي بُعث من رماد الحرب العالمية الثانية. لطالما شكّل هذا المرفق دعامة لدولة الرفاه، مزوداً جميع المواطنين برعاية صحية عامة وشاملة بغض النظر عن قدرتهم على دفع المال. رغم كلّ هذا، تخطّى عدد وفيات المصابين بالوباء خمسين ألف شخص، لتقبع بريطانيا في المركز الثاني بعد الولايات المتحدة كأعلى نسبة وفيات بسبب الفيروس في العالم. وكي نفهم هذه الكارثة فمن اللازم أن نَلمّ بنهج رأس المال المالي في العقود الماضية وبالتعديلات النيوليبرالية التي حوّرت مؤسسة الصحّة العامّة. قد يصدمنا ما سنعرف، لكنّه لن يفاجئنا بكلّ تأكيد.

■ ساره غانغولي وبوب جيك
تعريب وإعداد عروة درويش

النهج التاتشري

بعد عامين من الأزمة المالية العالمية 2008، شرعت حكومة ائتلاف المحافظين/الاشتراكيين الديمقراطيين ببرنامجها التقشفي. كانت خطّة جاهلة اقتصادياً مبنية على المقارنة الخاطئة بين الاقتصاد الكلي وموارد العائلات المالية، ولكنّها بُنيت على نهج تمّ تعميمه من قبل على يد رئيسة الوزراء السابقة مارغريت تاتشر. كذبوا وحمّلوا عبء إنقاذ البنوك للأضعف. عنى هذا بالنسبة لمرفق الصحة الوطني عقداً من التخفيض المستمر للتمويل وتقليصاً لوسطي الزيادة السنوية في الإنفاق على الصحّة التي تراوحت بين 1و4%. وبالتزامن مع هذا الأمر تمّت إعادة هيكلة نظام الصحة الوطني، وهي العملية التي بدأت منذ السبعينيات ولكنّها تسارعت متخفية بضباب التقشف.

الرحمة للنظام الصحي

شرح المدير العام المفوض للمرفق مارك بريتنل الأمر في 2010: «في المستقبل سيضحي مرفق الصحة الوطني مجرّد مؤسسة تأمين للدولة، وليس مزوّد رعاية صحيّة... وسيكون في المستقبل أيّ راغب بتقديم الرعاية من القطاع الخاص قادراً على بيع البضائع والخدمات للنظام. لن يتم إظهار أية رحمة للنظام الصحي العام، وأفضل وقت للانتفاع من هذا سيكون في الأعوام القليلة القادمة».

ثمّ أتى قانون الرعاية الصحية والاجتماعية عام 2012 ليضمن أن تنتفع النخب لأقصى قدر، عبر تسويق نظام الصحة بالكامل. تمّت إزالة «واجب» وزير الصحّة «القانوني بتقديم الرعاية الصحية»، واستبدلت «بواجب تعزيز» الخدمات الصحية، الأمر الذي عنى تقويض جوهر مرفق الصحة الوطني. تمّ إنشاء هياكل تمويل مستنسخة عن تجمعات قطّاع التأمين الصحي الخاص الموجود في الولايات المتحدة، عُرفت باسم مجموعات التفويض السريرية، بهدف ضمان الاعتماد على خدمات طبية خارجية.

وتمّ إنشاء منظمات شبه لا حكومية «QUANGOS» – مثل: مؤسسة إنكلترا، وإنكلترا للصحّة العامة– يترأسها أشخاص تعينهم الحكومة. كما تمّ تفكيك البنية التحتية اللامركزية لقطّاع الصحة العامة، ومعه تمّ تجاهل الذاكرة المؤسساتية والخبرة الفنية كجزء من فصل عشرة آلاف شخص خبير، وخفض التمويل 700 مليون جنيه إسترليني على مدى خمسة أعوام.

الخروج من أوروبا

خلق استفتاء الخروج من الاتحاد الأوربي «بريكزت» أرضيّة للشعور العام المعادي للنظام القائم. تمّت التعمية على كارثة التقشف من خلال بثّ الشعور القومي ورفض بيروقراطية الاتحاد الأوروبي. أدخل هذا بريطانيا في مستنقع سياسي وانقسامات مريرة. في خضمّ هذا الأمر، وضمن أزمة الإنتاجية التي سببها تفكيك الحكومات المتتالية للتصنيع وتحويل الاقتصاد إلى مالي وتقويض استقرار العمالة، كانت إزالة شبكات الأمان الاجتماعي جارية على قدم وساق. الأمر الذي ساهم بزيادة اللامساواة وأدّى لرواج عقود العمالة الصفرية «العقود التي لا يكون ربّ العمل بموجبها ملزماً بتقديم أيّ حدّ أدنى للأجر للعمّال». وأدّى ارتفاع تكاليف المعيشة إلى زيادة عدم الاستقرار مع وجود 10 ملايين أسرة بدون أيّة مدخرات على الإطلاق.

> **أتى قانون الرعاية الصحية والاجتماعية عام 2012 ليضمن أن تنتفع النخب لأقصى قدر عبر تسويق نظام الصحة بالكامل**

بحلول عام 2019 تمّ تركيع نظام الصحة الوطني. وأنتج عقدٌ من ضغط النفقات إلى نقص في: 17 ألف سرير طبي، و10 آلاف طبيب، و40 ألف ممرّض. تملك بريطانيا اليوم أدنى عدد أطباء ومشاف للفرد بين جميع دول أوروبا الغربية. أضعفَ هذا الأمر الخدمات الصحية وأضعف السكان وتركهم عرضة لغدر هذا الوباء في ظلّ وجود حكومة خبيثة وكيلة عن النخب. ومع إتمام الأرضية، بات تسليم بقايا مرفق الصحّة المربحة لقطّاع الأعمال الخاص يسيراً. لم يعد الفقراء آمنين، وبات ينطبق على مأساتهم ما قاله الساخر ريك ميال في الثمانينات: «انظروا، كان الفقراء في الأيام الخالية منطقيين، يمرضون فيموتون. لكن في هذه الأيام بات منكم من يتجرأ على الظن بأنّ لديكم الحق في أن تحصلوا على العلاج».

شهدت الانتخابات العامة لعام 2019 هزيمة نكراء لحزب العمّال. فرسالة المحافظين البسيطة «لننهي بريكزت»، ومعها الاتهامات المتوالية لحزب العمّال بمعاداته للسامية، والإعلام اليميني الممول جيداً، والانقسام الكبير داخل صفوف الحزب، قادت جميعها إلى عودة جونسون للسلطة بالأغلبية الساحقة. وفي وسط انشغال حكومة النخب بأوهام التشرشلية وبتأمين إرثها وبالاستمتاع بتمزيق حقوق العمال والبيئة والصحة العامة في سبيل حماية الصفقة التجارية مع الولايات المتحدة، أتت الأخبار من ووهان عن انتشار فيروس كورونا المميت الذي يسبب مشاكل تنفس خطيرة تحتاج إلى منافس لتدعم حياة المصابين به. بدأت بلدان أخرى، من ضمنها كوريا الجنوبية، بإعلان وجود إصابات لديها. وفي 30 كانون الثاني أعلنت منظمة الصحة العالمية «حالة طوارئ صحّة عامّة على مستوى العالم».

الطبيعة الدموية للنظام

في 18 نيسان، نشرت الصنداي تايمز مقالاً ذو وقع كبير عنونته: «فيروس كورونا: 38 يوم وبريطانيا تسير نائمة ضمن الكارثة»، وكشفت فيه: «جونسون يغيب عن خمسة اجتماعات إحاطة لمجلس الوزراء «COBRA كوبرا» بخصوص الفيروس، حيث تم تجاهل نداءات وتحذيرات العلماء وطلبات تأمين معدات الحماية. أودى هذا الفشل في الإدارة– في شهر شباط– بحياة آلاف الأشخاص. كان جونسون مشغولاً بشؤونه الشخصية وبتأمين إنجازه لبريكزت، فقاد آخرون اجتماعات كوبرا رغم التحذيرات الدولية المتزايدة. أعطى وزراؤه ومستشاروه العلميون تطمينات عديدة على أنّ نظام الصحّة العام جاهز، وهم يقللون من جديّة تهديد الوباء.

كانت سياسة مناعة القطيع، كما شرحها كبير الموظفين العلميين السير باتريك فالانس، بطيئة جداً في منع إرهاق نظام الصحة العامة أثناء ترك السكان يصابون بهدف بناء مناعة طبيعية. تجاهلت بريطانيا الإجراءات الرئيسة للتحكم بالعدوى، والتي اتبعت بنجاح في دول أخرى، مثل: إجراء الاختبارات وتعقب المصابين والحجر الصحي. ووجدت الدعوات المستمرة لمنظمة الصحة العالمية لإجراء الفحوص آذاناً صمّاء، أثناء تلخيص جونسون لسياسة القطيع المتبعة: «إحدى النظريات كما تعلمون أنّه بإمكانك أن تتلقى اللطمة دفعة واحدة. أن تتلقاها مرّة واحدة وتسمح للمرض، كما هو، بالانتقال عبر السكان».

بحلول آذار، أعلنت العديد من الدول الأوروبية ومن بينها بريطانيا عن وفيات بسبب فيروس كورونا. أغلقت إيطاليا واليونان المدارس ومنعت التجمعات العامة. ورغم نقص الإرشادات الواضحة من قبل الحكومة، قررت بعض المنظمات والهيئات الرياضية البريطانية أن تلغي الأحداث المخططة، وذلك رغم اختيار جونسون أن يذهب إلى مباراة للركبي اجتمع فيها 82 ألف شخص.

بدأت مقاطع الفيديو المأساوية من جنوبي

وسقوط قطبٍ غربيّ آخر

إيطاليا تكشف عن مدى إرباك النظام الصحي، رغم كونه يحوي ضعف عدد أسرّة الرعاية المشددة بالمقارنة مع بريطانيا. حذّر أطباء التخدير العاملين بوحدات العناية المشددة من ردّة الفعل المستهترة ونقص التحضّر لتهديد الوباء. أصدر اتحاد أطباء المملكة المتحدة استطلاعاً صاعقاً يظهر 99% من الأطباء وهم يقولون بأنّ نظام الرعاية الصحية ليس مجهزاً لمواجهة الوباء، ويضيئون على نقص الكوادر الطبية ومعدات الحماية. فمن بين الـ 18 مليون الذين دخلوا بريطانيا ما بين كانون الثاني وآذار، تمّ حجر أقل من 300 شخص. وفي 12 آذار أوقفت الحكومة الفحوصات وتعقب المصابين.

اتخذت النخب الحاكمة القرار وحددت أولوياتها من خلال خطاب جونسون في 3 شباط: «... وعندما يكون هناك خطر أن يخلق فيروس مثل كورونا حالة ذعر ورغبة في عزل السوق بما يتجاوز ما هو منطقي من الناحية الطبية إلى درجة إلحاق الضرر، عندها، وفي هذه اللحظة بالذات، تحتاج البشرية إلى حكومة ما ترغب في الوقوف دفاعاً عن حرية التبادل التجاري... بعض الدول جاهزة لتهرع فتلعب دور البطل الخارق المدافع عن حق الشعب بأن يبيع ويشتري بحرية من بين حرياته الأخرى... ومن هنا من غرينتش في الأسبوع الأول من شباط 2020، أستطيع أن أقول لكم بكل تواضع بأنّ المملكة المتحدة جاهزة لتلعب دور هذا البطل».

يتوافق التزام جونسون بحرية التبادل التجاري وآرائه بخصوص خطر زيادة عدد السكان مع نهج النخب بعدم السماح للدولة بالتدخل في مواجهة الوباء. وقد حذّر العديد من المعلقين من الجناح اليميني من مغبة إيذاء الاقتصاد، مفضلين أن يموت كبار السن والمرضى من أجل الصالح العام. ففي نهاية شباط لخّص النائب البرلماني دومنيك كومنغز إستراتيجية الحكومة: «يقول الحاضرون بأنّ مناعة القطيع ستحمي الاقتصاد، وإن كان هذا يعني أن يموت بعض المتقاعدين، فليس باليد حيلة».

سمحت الحكومة البريطانية لفيروس كورونا بالانتشار ليبتلي شعباً أضعفه التقشف. قدّر المحللون الأكاديميون بأنّ 120 ألف توفوا بسبب التقشف ليتزامن ذلك مع نقص في معدلات الأعمار المتوقعة وزيادة في معدلات وفيات الرضع. إنّ سياسات نسخ نظام الصحة الأمريكي باهظ الثمن وغير الفاعل عنت بأنّ المزيد من الوفيات ستحدث بشكل حتمي. كان تقاعس الحكومة ثابتاً ومتعمداً تماماً، واضعاً نصب عينيه الأرباح وليس الحفاظ على الحياة.

أعراض جانبية

حتّى 24 أيار، أعلنت فيتنام، وهي المحاذية للصين والتي يبلغ عدد سكانها 96 مليون، عن عدم وجود أيّة حالات وفيات. وولاية كيرالا الهندية وسكانها الـ 34 مليون شهدت ستّ حالات فقط. وكلاهما تشهدان على فعالية الجهود البسيطة والمكثفة التي يمكن أن تقلل بشكل كبير من انتشار المرض والحفاظ على الحياة. أمّا نهج بريطانيا المتمثل بتبديد وقت التحضير الثمين والرسائل الضبابية والتقليل من أهمية الخطر، فكان له تأثير مختلف تماماً. بدأت وحدات العناية المشددة في المستشفيات بالامتلاء بمرضى فيروس كورونا، حيث اقتربت أعداد الوفيات في ذروتها من ألف شخص يومياً. استمرّ موظفو الرعاية الصحية بالعمل دون إمدادات كافية من معدات الحماية الشخصية المناسبة، مع ظهور تقارير للجوء البعض إلى ارتداء أكياس قمامة بلاستيكية وأقنعة منزلية الصنع.

في عام 2016 أجري أحد التدريبات لمواجهة وباء، وتمّ تسليط الضوء على النقص في مخزون منافس التهوية. لم يتم تطبيق أيّ من مقترحات تقرير التدريب، وعندما تخفق في التحضر، فقد تحضرت لتخفق. دفع ثمن هذا الفشل أكثر من 220 عامل رعاية صحية توفوا حتى الآن بفيروس كورونا. تمّ ترك الكبار في السن ليواجهوا مصيرهم من أجل إتاحة فسحة في المستشفيات، وذلك رغم كذب «إحاطتهم بمسافة أمان». وصف طبيب القلب أمبروز بريتشارد ما كان يجري: «كانت سياستنا أن نترك الفيروس ينتشر وأن نعزل كبار السن. لكن لن نعرف إن كان علينا أن نضحك أم نرثي على ما حصل في الحقيقة... لقد أخرجنا المصابين من المستشفيات إلى دور رعاية المسنين دون أن نحذرهم ودون أن نؤمن الوسائل المناسبة لفحصهم ومنع انتقال المرض منهم... لقد تركنا هؤلاء الناس يموتون... كانت التعليمات ألّا نزور الموجودين في دور رعاية المسنين، ولم نفعل، ولا زلنا لا نفعل».

تمثيلية الإغلاق

توقّع النموذج الوبائي الذي أرسلته الكلية الإمبراطورية للحكومة في 12 آذار وفاة أكثر من 250 ألف شخص إن استمرت سياسة مناعة القطيع، وأوصت بإجراءات عاجلة. أغلقت بلدانٌ أوروبيّة أخرى المدارس والجامعات. ورغم تزايد الضغط العام والإعلامي، استغرق الأمر الحكومة البريطانية 11 يوماً أخرى قبل إغلاقها للمدارس وحظر التجمعات العامة. بدأ الإغلاق الجزئي ولكنّه كان ضعيفاً ومتأخراً جداً.

كانت الإجراءات مهلهلة لدرجة أنّه تمّ تصنيف عمّال البناء بوصفهم عمالة جوهرية واستمروا بالعمل. تمّ تخفيض وسائل النقل العامة في لندن، الأمر الذي أدّى لازدحام القطارات والحافلات. يصبح الحظر أداة لا نفع منها دون اتخاذ الإجراءات اللازمة من فحوص وتعقب للمرضى وحجر صحي فاعل. استمرت سياسة مناعة القطيع بكل تفاصيلها مع تغيير اسمها المعلن فقط.

ومع تعليق كامل الرعاية الصحية الروتينية، تمّ تقليص عدد العمّال العاملين بشكل كبير في مختبرات مشافي مرفق الصحة الوطني. كانت الموارد متاحة لإنشاء مواقع ومختبرات فحص وطنية لا مركزية متكاملة على طول الدولة، باستخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات والخبرات الفنية الموجودة. لكنّ النخب استغلت نقص العمّالة هذا كي تنشئ ثلاثة مختبرات خاصّة/عامّة جديدة، والتي وفقاً لمواقعها الإلكترونية: «مدعومة بشكل نشط من شركتي الأدوية العملاقتين غلاكسوسميث وأسترازينيكا، اللتين حصلتا على حقوق الدخول للبيانات والموارد المتوفرة، في الوقت الذي نسجل فيه أرقاماً قياسية في فشل الاستجابة. تمّ إنشاء سلسلة توريد واسعة من الموارد التي تتضمن الخدمات عن طريق شركات أمازون وبوتس ورويال ميل، إلى جانب إنشاء صندوق تمويل خاص لحصر موارد المنشآت.

مع تعليق كامل الرعاية الصحية الروتينية تمّ تقليص عدد العمّال العاملين بشكل كبير في مختبرات مشافي مرفق الصحة الوطني

تمّ تخطي إنشاء مواقع تحوي طواقم طبية مؤهلة وخبيرة يديرها مرفق الصحة العامة، لصالح إنشاء مواقع فحص إقليمي تديرها شركات إدارة عملاقة خاصّة، مثل: ساركو وديلويت. وتمّ توجيه المشتبه بإصابتهم بفيروس كورونا للاتصال بخطوط هاتف ومواقع مساعدة تديرها شركات خاصّة. استبعد أطباء مرفق الصحة الوطني من مواقع الفحص وخطوط المساعدة، واستعيض عنهم بطاقم غير مؤهل ترشده برامج حاسوب جامدة، وكلّ ذلك بهدف تقليص النفقات وجني أرباح أعلى.

حصلت شركات التكنولوجيا الكبرى على العقود، ومن بينها: مايكروسوفت وغوغل وأمازون وبالنتير تكنولوجي. وذلك رغم التحذيرات الكثيرة من فشل برامج تعقب المرضى التي تمّ تجريبها في جزيرة وايت، وأيضاً من خرق خصوصية البيانات العامّة والأمن السيبراني، واستخدام هذه البيانات في جني الأرباح وفي تعزيز عمليات المراقبة الجماعية الاستبدادية.

القاعدة الجوهرية عندهم أنّ الحلّ لكل مشكلة يجب أن يكون لدى القطاع الخاص، وذلك عوضاً عن القطاع العام المجرّب والخبير والذي تم تهميشه وتقويضه. تجاهلت حكومة النخب خيار إعادة بناء البنية التحتية الحيوية للصحة العامة، بهدف تحيّن الفرصة للمزيد من الخصخصة.

استفادت حكومة النخب من أوامر البقاء في المنزل بأقصى حد ممكن كي تُفعّل إعلامها وتشوش على الصحفيين ووسائل الإعلام الأخرى في مهمة فحص وتدقيق قراراتها. وبدأت وسائل الإعلام الشركاتي تستفيد من ذكرى الانتصار على الفاشية وتربطه بالانتصار على الفيروس، لتسوّق لعودة الناس للعمل. فبالرغم من تسجيل عدد حالات إصابة جديدة يومية وصلت لـ 20 ألف حالة، وعدد الفحوص المنخفض نسبياً جداً وفشل آليات تعقب المصابين، كانت الحكومة تشجع الناس على العودة للعمل وتخطط لإعادة فتح المدارس. ليجد الفقراء المحتاجون للعمل والذين تمّ إهمالهم، أنفسهم وقد اضطروا للازدحام من جديد في وسائل النقل العامة.

تعتمد النيوليبرالية بشكل متزايد على الاستبداد كي تُديم بقائها، ولهذا نحن بحاجة لحراك جماهيري يقف ضدها وينقذنا من طغيان نخبها.

■ ساره غانغولي وبوب جيل: طبيبان وناشطان سياسيان في مرفق الصحة الوطني وفي الكلية الإمبراطورية البريطانية للصحة. يكتبان في العديد من الصحف ولهما نشاطات إعلامية كثيرة، منها: السلسلة الوثائقية «سرقة نظام الصحة الوطني The Great NHS heist» المتوفرة مجاناً على الإنترنت.

بتصرّف عن: Top of FormBottom of Form

Catastrophic dereliction of duty: Britain's coronavirus response

The Great NHS Heist

انتفاضة الجلاء في ذكريات الوطنيين

كانت العديد من مناطق البلاد مسرحاً لأحداث انتفاضة الجلاء في أيار وحزيران 1945، وأعلن الوطنيون استعدادهم للنضال ضد الاستعمار وتحرير البلاد، وساهم آخرون بقيادة هذا النضال، نذكر منها بعض المحطات المهمة.

■ لؤي محمد

برقية الشيخ صالح العلي

عند قيام القوات الفرنسية بضرب مقر البرلمان السوري في 29 أيار 1945 واستشهاد الكثير من الوطنيين، أرسل الشيخ صالح العلي برقية إلى سعد الله الجابري رئيس المجلس النيابي السوري يعلن فيه استعداده لدعم أي إجراء يكون مناسباً ضد المستعمرين.

نص البرقية

«سيوف المجاهدين تتململ في الأغماد. ونفوسهم في غليان واضطراب. لا نقبل أن تمتهن وتخرق حرمة الاستقلال. إننا للمعتدين بالمرصاد. وسيرى الظالمون أي منقلب ينقلبون». صالح العلي

وأرسل رئيس المجلس النيابي سعد الله الجابري برقيو جوابية إلى الشيخ صالح العلي هذا نصها:

«إن برقيتكم قد هزت الضمير الوطني، وأيقظت الشعور القومي، وهيجت في نفوس المخلصين حب الجهاد والرغبة في الاستشهاد». رئيس المجلس النيابي، سعد الله الجابري. المصدر: الموقع الإلكتروني لأسرة الشيخ صالح العلي.

حركة 29 أيار في السويداء

جاء في كتاب «أحداث الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام سلطان باشا الأطرش» الصادر عن دار طلاس عام 2007 تفاصيل حركة 29 أيار 1945 في السويداء كما تحدث سلطان باشا الأطرش «الصفحات 362–366» جاء فيها:

كانت القوات الاستعمارية الفرنسية تنتشر في قلعة السويداء ونواحي صلخد وشهبا، مكونة من تسع كوكبات خيالة وسرية مدرعات ومفارز النقل واللاسلكي والخدمات، يقودها الكومندان سارازان ويعاونه ضابطان. إضافة إلى ضابط ارتباط بريطاني هو الميجر ولز.

أما الحكومة الوطنية فكانت مكونة من المحافظ حسن الأطرش، وقائد الدرك زيد الأطرش، وقائمقام صلخد صيام الأطرش، وقائمقام شهبا طرودي عامر، وقائد شرطة السويداء محمد صالح أبو عسلي، إضافة إلى عدد من الضباط السوريين في الجيش الفرنسي.

ومع العلم أن الفرنسيين كانوا على علم بالحركة المناهضة لهم في الجبل، وحاولوا إيقافها عبر المال والرشوات، ولكن وحدة الصفوف الوطنية أحبطت مخططاتهم الرامية إلى تفريق الصفوف.

استطاع الوطنيون خلال ساعات معدودة إنهاء الوجود الاستعماري في جميع أنحاء الجبل، ورفعت الأعلام الوطنية في جميع الثكنات والقلاع العسكرية يوم 29 أيار، ولما علم الكومندان سارازان بأمر الانقلاب الأبيض، حاول أن يحبط ذلك، لكنه لم يجد إلى جانبه سوى نفر قليل من الضباط والجنود، وسيق الجنود والضباط الفرنسيون إلى منزل حسن الأطرش، وعوملوا أحسن معاملة، ثم تسلمتهم فصائل بريطانية مدرعة نقلتهم إلى دمشق.

استطاع الوطنيون خلال ساعات معدودة إنهاء الوجود الاستعماري في جميع أنحاء الجبل ورفعت الأعلام الوطنية في جميع الثكنات والقلاع العسكرية

وفي اليوم الثاني للانقلاب «30 ايار»، وصل فخري البارودي بصحبة المجاهد عقلة القطامي إلى السويداء، وأعلن أمام الوطنيين أن العاصمة قد احتلها الفرنسيون، إثر ضربها للبرلمان، وأن الحكومة ستنتقل منها إلى السويداء ريثما تنفرج الأزمة السياسية القائمة.

سمع الناس أصوات الطائرات، وتوقع الجميع غزواً قريباً للجبل، فشدد الناس أعمال الحراسة والدوريات وتطوع جمهور كبير في صفوف الوطنيين، وأحبطت المؤامرات الاستعمارية.

المعارك العنيفة في حماة

كتب أوائل الشيوعيين في مدينة حماة محطات من نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي، ومنها المظاهرة التي أعقبت مباراة كرة قدم بين فريق سوري وفريق فرنسي في أيار 1945، تحولت المظاهرة إلى معارك شاملة مع الاستعمار في المدينة شارك فيها الشعب وفصائل الدرك. وتحدث كتاب «ثورة حماة على الطغيان الفرنسي في أيار 1945» لواضعيه عثمان الحداد، حسين القطان، عبد الحسيب الشيخ سعيد عن أحداث معارك الجلاء العنيفة في مدينة حماة.

ففي يوم الأربعاء 30 أذار 1945 هوجمت حماة بالطائرات الفرنسية التي استمرت تلقي قنابلها الثقيلة على البيوت أكثر من عشر دقائق، فأسقط المجاهدون ببنادقهم طائرتين، وجروا حطام إحداهما من قرية معرين إلى قلب المدينة بعد انتهاء المعركة.

وتبع ذلك وصول حملة عسكرية ضخمة قدمت من حمص تضم عدداً من الدبابات والمصفحات وأربعاً وعشرين سيارة كبيرة مشحونة بالجنود، ومدفعين من العيار الثقيل، وكان يقودها الكومندان سيبس، جاءت من جنوب حماة فجوبهت بمقاومة شديدة من مجاهدي تل الشهداء، فارتدت واتجهت غرباً تريد الوصول إلى الثكنة باختراق جبهة كرم الحوراني «اسم حي غرب جنوب حماة»، وفي الوقت ذاته خرجت فرق الخيالة من الثكنة لنجدتها، فكانت المعركة الضارية الباسلة التي استمرت من السابعة صباحاً وحتى الثامنة مساء بين المجاهدين ببنادقهم القديمة، وبين قوات نظامية بأحدث الأسلحة والعتاد، في أرض مكشوفة لا تصلح لحرب العصابات. وعلى الرغم من وصول سلاح الطيران الفرنسي وقصف المدينة قصفاً كثيفاً أدى لتهديم مائة وعشرين منزلاً، ومع ذلك صمدت المدينة واندحرت الحملة المدرعة وقتل قائدها سيبس وبعض معاونيه من ضباط المدفعية، وبقيت مئات الجثث في أرض المعركة، وأسقط المجاهدون طائرة وعطبوا أخرى سقطت في حربنفسه، وغنم المجاهدون سيارتين وعدة رشاشات وسيارة كبيرة مشحونة بقنابل المدفعية، وعطلوا دبابتين وعدداً من المصفحات والمدافع، وسحبوا كل هذه الغنائم إلى ساحة العاصي، وحرروا محافظة حماة من الاحتلال الاستعماري.

تحرير الجزيرة

قصف الاستعمار الفرنسي مدن الحسكة والقامشلي بالمدفعية والرشاشات في أيار وحزيران 1945، وتشكلت القوى الوطنية من فصائل الدرك بقيادة الضابط برهان قصاب حسن، وقوات المقاومة الشعبية بقيادة سعيد آغا دقوري وقوات العشائر. وقد حرر الوطنيون جميع الثكنات في المدن والنواحي رافعين الأعلام الوطنية محل الفرنسية، وكان الشيوعيون مشاركين في حصار ثكنتي القامشلي والدرباسية.

من تقاويم الشرق القمرية

وضعت المجتمعات الزراعية في العديد من أنحاء الشرق تقاويمها القمرية، والتي غالباً ما كانت تعكس معاني الزراعة والحياة.

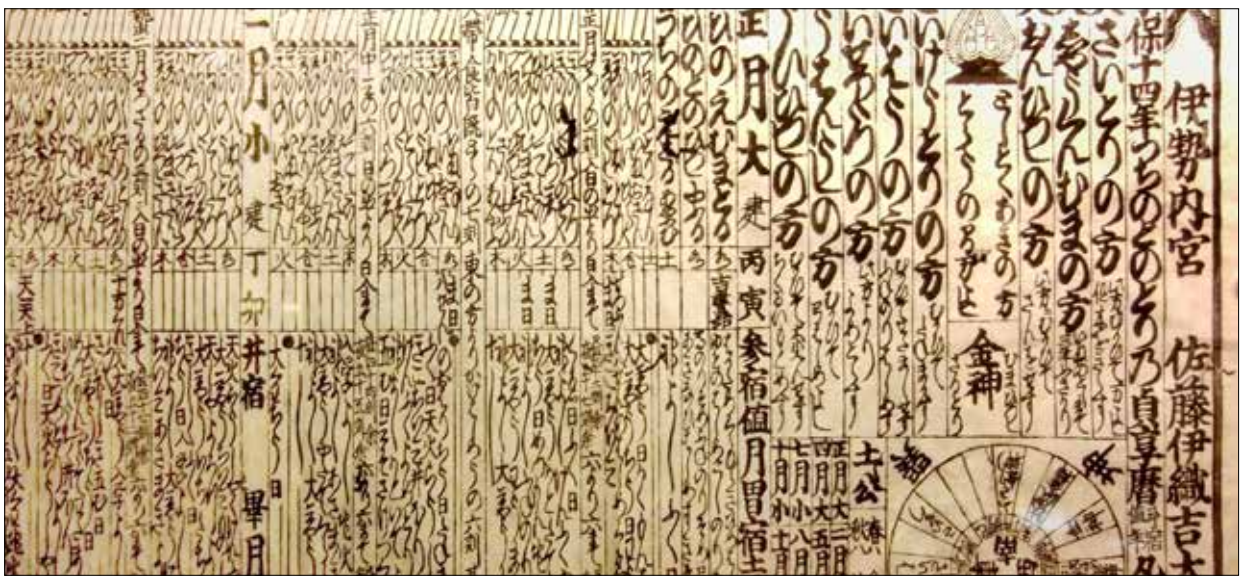

■ قاسيون

يُقال: إن اليابان وضعت أول تقويم لها في عام 604 استناداً إلى طرق مطورة في الصين، وكانت الشهور في التقويم القمري المتبع سابقاً تبدأ عندما يحل قمر جديد، في حين كان اكتمال القمر يمثل منتصف الشهور. ونظراً لأن عدد أيام العام على الدوام كان 354 يوماً فقط، كان من الضروري في بعض الأحيان إضافة شهر كبيس.

وعلى الرغم من أنّ اليابان اعتمدت التقويم الميلادي المعياري في عام 1873، إلا أن الكثير من ملامح تقويمها السابق لا تزال قيد الاستخدام حتى اليوم. إذ تستخدم اليابان نظامها الخاص بأسماء العصور للإشارة إلى السنين.

وتشكل الحيوانات التي ترمز إلى البروج دورة تمتد 12 عاماً. ويكون ترتيب حيوانات البروج كالتالي: فأر، ثور، نمر، أرنب، تنين، ثعبان، حصان، خروف، قرد، ديك، كلب، وخنزير بري. أعطيت الشهور الـ12 في التقويم التقليدي لليابان أسماء غير رسمية، والتي لا تزال تُرى أحياناً حتى اليوم. يبدأ كل منها في وقت متأخر عمّا يماثلها في التقويم الميلادي، فعلى سبيل المثال: يبدأ الشهر الأول في أواخر كانون الثاني أو في شباط. وعلى الرغم من أن الارتباطات الموسمية الأصلية التي تقف وراء بعض الأسماء لا تتطابق تماماً مع النظام الحالي، إلا أنه ليس من غير المألوف ظهورها في التقويمات.

معاني الأشهر اليابانية القمرية

«موتسوكي» شهر التئام أفراد الأسرة بمناسبة العام الجديد. «كيساراغي» شهر مواجهة البرد بارتداء ثياب مناسبة. «يايوي» شهر تجدد نمو النباتات. «أوزوكي» شهر إزهار شجيرات الدوتزيا. «ساتسوكي» شهر غرس شتلات الأرز. «مينازوكي» شهر المياه، حيث يغمر المزارعون حقول الأرز بالمياه. «فوميزوكي» شهر نضج محاصيل الأرز. «هازوكي» شهر تساقط أوراق الأشجار. «ناغاسوكي» شهر بدء ازدياد طول ليالي الأيام. «كانّازوكي»شهر بلا آلهة، حيث يقال: إن آلهة اليابان «كامي» تجتمع في معبد إيزومو تايشا بمحافظة شيماني، وهو يدعى شهر الآلهة. «شيموتسوكي» شهر الصقيع. «شيواسو» شهر انشغال الكهنة في التحضير للعام الجديد.

أخبار ثقافية

أعمق خندق بحري في العالم

يوجد 37 خندقاً بحرياً يتجاوز عمق كل منها 6000 متر. وهي أماكن في بحار العالم يصعب على الإنسان الوصول إليها. وتقع تسعة من أعمق الخنادق البحرية، بما فيها خندق ماريانا، في غرب المحيط الهادئ، وخمسة منها يتجاوز عمقها 10000 متر. وتخطط الغواصة المأهولة الصينية التي يمكن أن تصل إلى عمق عشرة آلاف متر تحت البحر، والتي تُسمى غواصة مأهولة في أعماق البحر أيضاً، القيام باستكشاف في أعمق جزء من خندق ماريانا خلال العام الحالي 2020. وستتحمل ضغطاً هائلاً يساوى أكثر من 10000 طن من الأشياء الثقيلة على مساحة متر مربع واحد. ما يشكل تحديا كبيراً للغواصة.

خطر أجهزة أندرويد!

حذر باحثون في إحدى الشركات النرويجية المختصة بأمن المعلومات من ثغرة أمنية خطيرة قد تهدد ملايين الأجهزة العاملة بأنظمة أندرويد. وأشار الباحثون في شركة نرويجية إلى أن ثغرة Strandhogg 2،0 التي اكتشفت مؤخرا شبيهة بالثغرة التي أعلنوا عنها العام الفائت، والتي حملت اسم Strandhogg، ويمكن استغلالها بنفس الطريقة تقريباً لاختراق أجهزة المستخدمين. والخطير في هذه الثغرة هو أنها تسمح للمخترقين بالوصول إلى العديد من البيانات الحساسة في الأجهزة الذكية العاملة بنظام أندرويد–9 والأنظمة الأقدم، مثل: جهات الاتصال والصور، وتمكنهم من معرفة موقع الجهاز، كما أنها قد تستغل للوصول إلى البيانات والحسابات المصرفية المرتبطة بالأجهزة.

كانوا وكنا

بلغت انتفاضة الجلاء أوجها في محافظة دير الزور خلال شهر حزيران عام 1945، وشملت مناطق البوكمال والميادين وغيرها، ومن هناك امتدت إلى محافظة الرقة، عقدت الاجتماعات الشعبية في كل مكان وسقط العديد من الشهداء، وانضمت حاميات الجيش في دير الزور والميادين والبوكمال إلى جموع الشعب حتى تحرير المحافظة. في الصورة قادة حاميات مناطق دير الزور الذين طردوا الاستعمار الفرنسي من أرض الفرات في حزيران 1945.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/05/31» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

دهشة الوجوه أمام مرآة الأدب

يصف الروائي اللبناني ربيع جابر في روايته «بيروت مدينة العالم» لحظة شاهد أهالي بيروت مرآة كبيرة للمرة الأولى، وكانت جاءت عبر البحر ضمن المتاع والأثاث الجديد لبيت القنصل البريطاني. يحكي جابر بأسلوبٍ ساحر كيف تجمّع العابرون وتجار السوق في تلك اللحظة لمشاهدة أغراضٍ وحاجيات ثمينة لم يسبق لهم أن رأوا مثلها، وكيف أنهم أصرّوا على كشف ماهية القطعة المستطيلة التي بدت لهم مثل بابٍ ملفوفٍ بالقماش. القنصل تململ من إلحاحهم ولم يصدّق بأنهم لم يشاهدوا مرآة من قبل حتى أمر رجاله بكشف اللثام عنها. يكتب جابر واصفاً ما حدث بعد ذلك من منظور مرآة تنظر إلى المدينة: «كانت مرآة تحتشد بالبشر وبالوجوه المدهوشة، لكن الوجوه سرعان ما اختفت متراجعة إلى هذا الجانب أو ذاك، أفزعهم المنظر الواضح لوجوههم التي لم يبصروها من قبل. أفزعهم النور الأقوى من نور الشمس العالية، وأفزعهم العالم المربك الذي ظهر كاملاً مكرراً في أعماق المرآة».

■ نور ابوفرّاج

يُستعاد ذكر هذا المقطع اليوم لأنه يحاكي بصورة أو أخرى العبارة المعقدة- المكرورة التي تُشَبّه الأدب بمرآة للواقع، أو تطالبه بأن يكون كذلك. والحقيقة إن إشكالية الواقع مقابل الخيال ما تزال قضية معقدة في الأدب تنال قدراً وافراً من النقاش: هل يجب على الأدب أن يكون واقعياً أو خيالياً أو مزيجاً من الاثنين؟ وأي الأنواع تستحق بجدارة اسم الأدب؟

فهناك كما يبدو اتجاهٌ سائدٌ يُثمّن الأعمال الأدبية القائمة على مخيلة واسعة، على اعتبار أنها دليلٌ مباشر على أن المؤلف ذهب خطوة أبعد، وبذل جهداً أكبر متجاوزاً عملية النسخ واللصق من الواقع كما هو. ويرى أصحاب هذا الاتجاه بأن الكتابات الواقعية ضحلة ومباشرة، لأنها تتعامل مع الواقع كطفلٍ يقف أمام مرآة ويشاهد عليها انعكاس صورته، لكنهم يهملون ملاحظة أن العبارات المباشرة والتصوير المُبسّط لم يكن خطأ الواقع، بل هي خيالات الكُتاب عما يجب قوله والتصريح به بحجة أنهم ينقلون ما يحصل على الأرض.

لكن في المقابل، يبدو أن هناك نوعاً من الغموض والخصوصية التي تلف الأعمال التي تبتدئ بتنويه من قبيل: «هذه القصة مستمدة من أحداث واقعية»، كما لو أن العمل هنا يكتسب لدى القرّاء قيمةً إضافية انطلاقاً من حقيقة أن الأحداث الغرائبية أو القاسية التي يسردها حصلت حقاً لشخصٍ ما في زمنٍ ما.

«الخبز الحافي»

ومن الأمثلة الجيدة على ذلك السيرة الذاتية للروائي المغربي محمد شكري التي حملت عنوان «الخبز الحافي» ونالت شهرة واسعة داخل العالم العربي وخارجه. صاحب الكتاب اشتغل صبياً في مقهى، ومزارعاً في حقل، وبائعاً متجولاً ومتسولاً ونشالاً ومهرّباً، حتى أنه باع جسده لعجوزٍ أوروبي حينما كان في السادسة عشر من عمره لقاء مبلغ من المال صرفه على البغايا والكحول. الكاتب الذي كان أميّاً لا يعرف الكتابة أو القراءة بصورة مطلقة حتى سن العشرين، يتحدث عن التحوّل إلى مهنة الكتابة كما لو أنها تحد آخر من تحديات الحياة، أو مهارة أخرى احتاج إلى تعلّمها كي يثبت مكانته لنفسه أو للآخرين. وبالتالي فغنى الكتاب استمد قيمته من غنى الحياة التي كانت موضوعه.

يجادل المنحازون إلى تيار «الكتابة الواقعية»، باستحالة نسخ الواقع كما هو لأنه معقدٌ بما يكفي كي يجعل مهمة مثل تلك شبه مستحيلة، وحتى تلك الأعمال التي تُجرّب أن تبقى أمينة لشكل من أشكال الكتابة الواقعية تستطيع في أحسن الأحوال توثيق زوايا وجزيئات محددة منه.

«الواقعية السحرية»

من جهة أخرى، يزداد الأمر تعقيداً حينما يجد القارئ نفسه أمام أنواع أدبية مُركّبة مثل تيار «الواقعية السحرية» الذي اشتهر به بعض كتاب أمريكيا اللاتينية أمثال غابرييل غارسيا ماركيز وماريو براغاس يوسا وغيرهم. فمصطلح الواقعية السحرية يستحضر إلى ذهن القارئ صور أمواتٍ يعودون للحياة وأشخاص يطيرون في السماء ومسوخ وعجائز تتحول إلى طيورٍ خرافية. لكن يبدو أن هذا التيار يحمل في طيّاته شيئاً أعمق من جرعة الخيال التي تُذهب عقل من يقرأه.

في تحليل هذا النوع الأدبي، يرى بعض النقّاد أن تضمين الحكايات عناصر خيالية أو أسطورية قد يكون باباً آخر نحو الحقائق. فالقارئ قد يعتقد أن هذا النوع من الكتابات قائم بكليته على الخيال، لكن كلمة واقعية لا تقل أهمية، لأن هذا النوع الأدبي وكما يُقال: «ينغرس بعمقٍ في الواقع لكنه يستخدم طرقاً وأدوات للتعبير عنه قد لا تكون واقعية بالضرورة».

أفزعهم المنظر الواضح لوجوههم التي لم يبصروها من قبل أفزعهم النور الأقوى من نور الشمس العالية

«مائة عام من العزلة»

وتأكيداً على هذه الملاحظة، يمكن القول مثلاً أن «مائة عام من العزلة» لماركيز، والتي تحكي سيرة حياة أجيال متتالية من عائلة واحدة في قرية متخيّلة، ليست عملاً خيالياً محضاً لكنها في الوقت ذاته تقدم أكثر بكثير من سرد تاريخي أو نقدي للتاريخ الكولومبي وأحداث الإصلاح السياسي الليبرالي أو حتى التغيرات الاجتماعية والثقافية التي طرأت على حياة الناس إبان عصر الاختراعات الجديدة. بحيث يثبت هذا العمل أن الغرائبية تستطيع الحديث عن التاريخ بأفضل طريقة ممكنة.

قد يكون الاصطفاف في المحصلة، لصالح الخيال أو الواقع، أمراً غير ذي أهمية، فالكتابات الجيدة واقعية كانت أم خيالية تحتاج أن تكون صادقة، والمقصود بالصدق هنا أن تهم من كتبها حقاً، بحيث يشعر بأنه مضطرٌ لكتابتها ومشاركتها مع الآخرين. وينقل للقارئ فيما بعد هذا الإحساس بالقيمة والضرورة.

أحياناً ما تكون الكتابة عن الواقع صعبة لأنها مباشرة، ولا تلجأ إلى حيل الخيال ولا تخفي شخوصها وأحداثها، وبالتالي تكون مهمة إحداث الأثر في القارئ أمراً أكثر تحدياً. في المقابل يدرك الكتّاب أصحاب المخيّلة الواسعة أن اختلاق أحداث هائمة وابتكار شخصيات خرافية قد تمسي فعلاً متعباً وعبثياً إن لم يستطيع القارئ محاكاتها وبناء صلة معها. فالكتابات بأنواعها المختلفة، تحكي شاءت أم أبت عن الواقع؛ تنطلق منه وتدور حوله وتتخيل أبعد مدى ممكن أن يصل إليه.